FAILY MAGAZINE
238
فەیلی
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة
شفق للثقافة والاعلام للكورد الفيليين
تشرين الاول 2023

القدس أو مكة

آلية أوروبية تهدد اللاجئين العراقيين في القارة العجوز

من يسرق رواتب المتقاعدين؟

«البسبيس» ينشط قبل الانتخابات

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

صاحب الامتياز

مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين

دەزگای رۆشنبیری و راگەیاندنی کوردی فەیلی

SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE & MEDIA FOR FAILI KURD

238

السنة التاسعة عشر

تشرين الاول / اكتوبر 2023

رقم الاعتماد في

نقابة الصحفيين العراقيين 1016

رقم الايداع في دار الكتب

والوثائق 796 في 2004

website: www.shafaq.com

أسرة التحرير

رئيس التحرير

علي حسين فيلي

info@shafaaq.com

مدير التحرير

علي حسين علي

سكرتير التحرير

صادق الازرقي

هيئة التحرير

محمد جمال

ياسر عماد

ماجد محمد صالحان

سندس ميرزا

التصميم الفني

ايمان حبيب علي

في هـذا العدد

18

في عامـها الاول..

«عقبات» تضع حكومة السوداني امام تحديات عديدة

10

رؤية أمريكية تحذر العراق من «الانكباب» في الحضن الصيني: لا تتحمسوا كثيراً

24

في البلد الغني بالنفط.. ربع العراقيين فقراء

36

العراق وقياس الدولة الهشة .. مراجعة واقعية

44

«تاريخ من التخبط».. استعراض في العلاقات العراقية التركية

80

هل استحالت بغداد الى مدينة هجرة؟

الاشكالات الاجتماعية للنزوح الى العاصمة

92

«حروب الممرات».. نعمة ترابط وتطوير للدول الفقيرة رغم التنافس

كلمـــة العدد

أي آلهة تأمر بهذه الحرب؟!

في هذا العالم هناك خرائط وخطوط أماكن عديدة لها وضع غزة ولون ورائحة المنطقة، المسلمون وباقي الأديان لم يبتلوا في هذا المكان فقط، فجدول المصالح يحدد متى وأين تندلع الحروب والأزمات. قد يكون من غير المتوقع انه فقط من اجل رفع أسهم الأزمات والحروب في البورصة العالمية أن تتسبب اللعنة المتراكمة منذ عشرات السنين في اندلاع أخطر أنواع الحروب.

إسرائيل وحماس عدوان غير متجانسين وغير متوازنين دخلا في حرب بدايتها واضحة ولكن نهايتها مجهولة. ليس فقط أمن واقتصاد العالم بل جميع قطاعات الحياة في المنطقة وقعت تحت تهديداتها وتداعياتها.

الغرب والعالم العربي والإسلامي يرون أن الحلَّ الوحيد هو تأسيس دولة فلسطينية مستقلة، فهل ستفضي الحرب الى هذه النتيجة؟

إن الدمار التي تسببه اسرائيل في غزة والمذابح التي ترتكبها، لها جذور في مآسي تاريخ الحروب الدينية والاحتلال السياسي خلال عشرات السنين الماضية، وسكان غزة يعيشون في وضع لم تبقَ للعين فرصة للنوم والخيال فرصة للأحلام. ومن المؤكد، قبل تدمير المباني في المدينة، فإنّ الحياء والضمير قد دُمِّرا عندما أصبح معظم الضحايا من النساء والاطفال والمدنيين بصورة عامة. من الطبيعي في هذه الحرب أن يعتمد الطرفان على الرب؟! وإذا كان من المقرر أن تعد هذه الفكرة صحيحة بأن الخالق يدعم طرفي الحرب فهذا يعني ان الحرب والدمار امرٌ حلال وستستمر.

في رأيي أن أصحاب القرار فقدوا كلَّ قيمة في عملية أنسنة قراراتهم وتصرفاتهم، فروحياً، العالم أقل شعورا بالخجل تجاه سقوط الضحايا، لأن الحروب عُدّت مقدسة، لكن معظمها ليست غير مقدسة فحسب، بل تُعدُّ جرائم أيضاً. والشخوص الرئيسية لهذه الحروب والأزمات الرهيبة (الذين يقتلون المدنيين) بعيدون كل البعد عن أي سلوك إنساني وديني.

ذكرياتنا نحن الكورد كبشر وأُمّة مليئة بمرارة المسميات المقدسة للاضطهاد والمجازر مثل (الأنفال). ومن الطبيعي أن المتسببين بتلك الجرائم معظمهم من المتدينين وفي الوقت نفسه داعمين ومنفذين لقرارات الحكام الجائرين.

هل هذه حرب بين المسلمين واليهود؟! ويضطر الفلسطينيون إلى الدفاع عن أنفسهم لأن الأرض فقط لا تزال مقدسة بالنسبة للإسرائيليين، ولكن السكان غير اليهود ليس لديهم حقوق أو مكانة مقدسة.

فمثلما أن المحرقة (الهولوكوست) وصمة عار سوداء في جبين مرتكبيها في أوروبا، ، فإن سياسة الشرق الأوسط في قمة انعدام الحياء ولا يتعين أن تبحث عن التبريرات للمجرمين الذين ارتكبوا عشرات المحرقات ضد شعوبهم. وأنا على يقين أنه لا أحد يستطيع أن يعيد الحياة والسلام والأحلام لضحايا هذه الحروب والجرائم التي ستطال غزة وأماكن أخرى في المستقبل.

رئيس التحرير

نيجيرفان بارزانى ورؤيته حول العراق

في حوار له ضمن ملتقى ميري في اربيل، أشار السيد نيجيرفان بارزاني رئيس اقليم كردستان العراق الى عدة ملفات مهمة في ما يتعلق بالعراق و استراتيجية الكرد في الاعتماد على بغداد كعمق استراتيجي.

ديار طيب برواري

تحت شعار، معالجة الأولويات السياسية للعراق، أقامت مؤسسة الشرق الاوسط للبحوث ، ملتقى الشرق الأوسط لسنة 2023 في فندق روتانا في اربيل عاصمة اقليم كردستان العراق للفترة من 11 ولغاية 12 من شهر تشرين الأول سنة 2023 و في الجلسة السادسة منه وتحت عنوان: إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات الفيدرالية الإقليمية: عملية طال انتظارها.. تم استضافة السيد نيچيروان بارزانى، رئيس اقليم كوردستان، وقام الاستاذ هيوا عثمان بواجب المحاور.

يعرف السيد نيجيرفان البارزاني بأنه قائد السياسة الناعمة soft power ليس على مستوى الاقليم فقط بل في عموم العراق، وهذا ليس بمستبعد من شخص حمل السلاح و هو شاب غض و شارك في العديد من المعارك ضمن المعارضة الكردية للنظام البعثي، كما تولى مسؤوليات ادارة الدولة و مؤسساتها بعد اقامة المنطقة الآمنة من قبل قوى التحالف الدولي بعد سنة 1991 و كان جزء مهما من عدد من ملفات بناء العلاقات و التطبيع لعدد من القوى السياسية على ساحة الاقليم و خارجها. بالاضافة الى كونه شخصا مرغوبا به من قبل كل المجتمع العراقي، الا انه يمتلك ما يمكن أن نطلق عليه الشخصية المرغوبة لدى القوى و الزعامات السياسية في المنطقة و العالم.

ضمن اجابته على أسئلة المحاور، اشار السيد نيجيرفان البارزاني الى رؤيته الشخصية و مفاتيح العلاج لعدة قضايا مهمة تشغل بال الساحة العراقية، مع أهمية كل تلك المواضيع، لكننا لا نريد الخوض فيها كلها حيث يمكن للمتابع الرجوع إلى مصدرها و الاستماع إلى كامل اللقاء، لكني أود الخوض و لو بشكل مختصر الى موضوع العلاقة بين بغداد و اربيل، و هو الملف الاقوى في بناء العراق.

يعرف عن البارزاني اعتماده شعار ، بغداد عمق الاقليم الاستراتيجي، عند تناوله للعلاقة بين الحكومة الاتحادية و حكومة الاقليم. بعد عملية تحرير العراق من النظام البعثي وبداية الدولة العراقية الجديدة ومن خلال تشريع دستور سنة 2005 تحولت الدولة من مركزية و شمولية الى دولة اتحادية تعتمد اللامركزية الإدارية والمالية، حيث هناك سلطة للعاصمة و سلطة للاقليم وسلطة للمحافظة وأخرى للاقضية. لقد أشرنا في أكثر من مقال الى ضعف فهم الدستور وبناء العراق الاتحادي من خلال تطبيق الآليات و الفكر المركزي لإدارة الدولة في دولة يفترض انها اتحادية. مع اعتراف كل القوى السياسية و المختصين في بناء الدول، أن الدول الاتحادية (الفدرالية) هي أقوى الدول من الناحية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية. لكن يصطدم ذلك بمفهوم العرف الإداري للعراق الذي يعتمد على التجارب السابقة في ادارة الدولة (الحديد والنار والمركزية في احتواء السلطة).

لقد كان رئيس الاقليم واضحا جدا في تحديد جوهر المشكلة بين بغداد و اربيل. حيث اشار الى الى الاختلاف في

مفهوم الإدارة الاتحادية للعراق، وقال سيادته ان على قوى تحالف ادارة الدولة ان تتفق على هذا المفهوم وان تكون هناك واجبات وصلاحيات واضحة لكل طرف، يتم ترجمتها الى قوانين و تعليمات و اتفاقات بين الحكومتين.

من خلال خبرتي في كوني عضو في الدورة الرابعة لمجلس النواب، فإنني اتفق تماما مع ما تم الإشارة اليه من قبل البارزاني، حيث أن صلاحيات الاقليم، تحولت من حالة دستورية و قانونية الى دعاية انتخابية تستهلكها القوى السياسية العراقية من أجل حصد اكبر عدد من الأصوات. بالتأكيد فإن تاجيج الشارع ضد الاقليم و تعريفة كيان انفصالي، سيولد جيلا من الساسة تقتنع بهذا الكلام و تستند عليه في تصرفاتها وأفعالها. هذا ما يزيد من المشاكل السياسية و العرقية في البلد و يفتح المجال للقوى المتربصة به لمد أذرعها وتنفيذ سياساتها التي لا تصب في خدمة شعب العراق.

في ما يتعلق بالعلاج لحالة العراق الاتحادي الذي يحتوي اقليم كردستان حاليا، فقد شدد السيد رئيس الاقليم الى ان الوقت مناسب جدا لبدء عملية الاتفاق على خريطة إدارة الدولة بشكل جدي و صحيح. ان القوى السياسية و التي تحمل اسم تحالف ادارة الدولة هي التي تتحمل المسؤولية الكاملة أمام الشعب و التاريخ في حل عقدة ادارة الدولة الاتحادية من أجل بناء عراق قوي و مستقر ، يشعر فيه كل المواطنين بالانتماء الجاد. في ذلك الصدد اشار سيادته الى الانجازات التي تحققت لهذا البلد، عندما كنا نتفق و نتعاون (الاطالة بالنظام، بناء الدولة، محاربة داعش، الانتعاش الاقتصادي، الدبلوماسية العالمية،...) كما أشار في ذات الصدد الى ان الاقليم قد تجاوز في البعض من صلاحياته من طرف ومن طرف آخر فان بغداد قد منعت اربيل من صلاحيات أخرى. ان هذا الواقع و كما وضحه سيادته، يستوجب الجلوس لتحديد الطرف المتجاوز في كل نوع من الصلاحيات، و في النهاية يمكن التوصل الى صيغة مرضية لكل الأطراف و اعتمادا على الأسس الدستورية. و قال؛ لايجب ترك الأمر للمستقبل فقد مرت سنوات طويلة و لانريد ان نخسر وقتا إضافيا يمكن أن نستغله في البناء وخدمة المواطنين.

يمكن للمراقب ان يثني على هذا الخطاب الوطني و ان يستبشر به خيرا من خلال التجاوب الايجابي و المطلوب من القوى السياسية العراقية بشكل عام وقوى إدارة الدولة بشكل خاص، الإقليم جزء مهم من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي و لسياسي و الأمني للعراق، وكما أن بغداد عمق للإقليم فان الاقليم ايضا عمق مهم للعراق.

رئيس الاقليم: الوقت مناسب جدا لبدء عملية الاتفاق على خريطة إدارة الدولة بشكل جدي و صحيح. ان القوى السياسية و التي تحمل اسم تحالف ادارة الدولة هي التي تتحمل المسؤولية الكاملة أمام الشعب و التاريخ في حل عقدة ادارة الدولة الاتحادية من أجل بناء عراق قوي و مستقر ، يشعر فيه كل المواطنين بالانتماء الجاد.

عدّ الخبير الأمني والاستراتيجي أحمد الشريفي، إن القضية الفلسطينية تقف الآن بين «التصفية والتسوية»، وبينما أوضح أن المعطيات تشير إلى التوجه نحو التسوية لحسم النزاع، أشار إلى أن المنطقة في مرحلة الخيارات الصعبة.

تحليل عراقي..

فيلي

القضية الفلسطينية تتجه نحو التسوية بخيارات صعبة: القدس أو مكة

وقال الشريفي في حديث لمجلة «فيلي»، إن «الحراك الشعبي والتظاهرات عامل ضغط على المستوى الدبلوماسي، نظراً لوجود مفاوضات، وكلما كان المفاوض مسنوداً بقواعد جماهيرية ودعم شعبي، كلما كان أقوى في إدارة المفاوضات».

وأضاف، أن «المملكة العربية السعودية ستكون المفاوض الأقوى، لأنها راعية مشروع السلام الشامل، وقد قدمت مبادرة لحل الدولتين».

وتابع، أن «التوقعات كانت تشير إلى احتمالية تشظي العمليات ضد إسرائيل، من خلال اشتراك حزب الله وفتح جبهة أخرى في سوريا، لكن يبدو أن الجميع يعمل وفق مبدأ ضبط النفس واحتواء الأزمة».

وأوضح، أن «الأطراف المعنية باحتواء الأزمة ستكون إيران بوصفها زعيمة محور الممانعة والمقاومة وتأثيرها في لبنان، ومصر معنية بشأن قضية سيناء ومعبر رفح، والمملكة العربية السعودية بوصفها المرجعية الإسلامية والعربية».

بين التصفية والتسوية

ولفت الشريفي إلى أن «القضية الفلسطينية تقف الآن بين التصفية والتسوية، فأما أن تُصفى القضية الفلسطينية بشكل كامل وتكون لصالح إسرائيل وتضيع فيها حقوق الفلسطينيين، أو تكون هناك تسوية تتزعمها الدول العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية لانتزاع الحقوق».

وبيّن، أن «جميع الخيارات تميل إلى جهة التسوية في ظل توجه دولي لحسم النزاع»، مؤكداً أن «التسوية ليست هزيمة للعرب أو للمسلمين، بل لوجود خلل في المنظومة القيمية وتحديداً الإسلامية المتمثل بالانقسام السني الشيعي جرّاء الخلل الذي أحدثه ظهور القاعدة ومن بعدها داعش».

وأكمل، أن «الانقسام والصراع السني الشيعي حيّد القضية الفلسطينية وحوّل بوصلة الصراع العربي الإسرائيلي إلى صراع مذاهب، ما أضعف الإرادة في المواجهة والاشتباك، لذلك المنطقة أمام خيارات صعبة».

وشرح الشريفي هذه الخيارات بالقول: «عندما تكون مصر بين خيار الدولة والجيش، ومساحة من سيناء، قد تكون أفضل الحلول هي التنازل عن مساحة من سيناء، لكن مع ضمان بقاء الدولة المصرية ألا تتقسم ضمن مشروع الشرق الأوسط الجديد، ولا يُمزّق الجيش المصري بوصفه ضامن للأمن الإقليمي وليس لأمن مصر».

بين القدس ومكة

وتابع الشريفي، «أما المملكة العربية السعودية فهي في خيار بين القدس ومكة، وأي خلل واضطراب يحصل في مكة سيعطل الحج وهو ركن من أركان الإسلام، ومعنى ذلك سيتم فقدان الأغلبية الإسلامية، أما إيران فهي تمثل الشيعة وهم أقلية أمام السنة، لذلك نحن في مرحلة يطلق عليها الخيارات الصعبة».

وأكد الشريفي في ختام حديثه، أن «المملكة العربية السعودية ماضية بإدارة الأمور بطريقة تضمن بها انتزاع الحقوق للفلسطينيين، وإجراء عملية تعيد فيها الهدوء إلى المنطقة، لتحقيق الأمن والسلم الشامل إقليمياً»

رؤية أمريكية تحذر العراق من "الانكباب" في الحضن الصيني:

لا تتحمسوا كثيراً

وضع معهد «واشنطن» الأمريكي، التغييرات السياسية في الداخل العراقي، بما فيها تشكيل حكومة محمد شياع السوداني، والإعلان عن مشروع «طريق التنمية»، في إطار التحولات الجيوسياسية الجارية في المنطقة والعالم، داعياً إلى الحذر من التحول العراقي المتزايد نحو الصين.

فيلي

وذكر المعهد الأمريكي في تقرير ترجمته مجلة «فيلي»، أن وصول السوداني إلى رئاسة الوزراء في بغداد لم يكن بالسلاسة المطلوبة للقوى القريبة من اصلمحور الشرقي، بل كانت هناك عدة عوامل ساهمت في وصول السوداني للمنصب.

أسباب تنصيب السوداني

يرى التقرير أن من عوامل وصول السوداني لرئاسة الوزراء، قرار زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر بسحب كتلته من العملية السياسية، وشعور الجهات القريبة من إيران بضرورة تمرير رئيس وزراء مقبول نسبياً في المحفل الإقليمي والدولي، والتنافس الحاد بين الخليج وإيران، والخوف من استمرار تداعيات توتر العلاقة مع واشنطن التي سببتها إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، وهيمنة الجماعات المسلحة المتنوعة القريبة من محور طهران.

وقال التقرير إنه في ظل هذه الأوضاع الهشة والعلاقات المرتبكة، حاولت حكومة السوداني الالتفاف على الخيار الثنائي التقليدي بين واشنطن والغرب ومعظم دول الخليج من جهة، وطهران ودمشق ولبنان ومن خلفهم موسكو من جهة أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، لفت التقرير إلى أن الطريق

الجديد جاء من خلال تسمية واضحة وبراقة عنوانه مشروع «طريق التنمية» والواصل على ما تشير الدلائل إلى بكين كونه الطريق الثالث نحو المستقبل.

واعتبر التقرير الأمريكي أن إعادة التنظيم السياسي في العراق جاءت كردة فعل لتغير وجهات نظر العراقيين تجاه الولايات المتحدة والفضاء الجيوسياسي الأوسع، بما في ذلك الانسحاب الأمريكي الهزيل من أفغانستان والتغيرات السياسية في المنهجية السياسية الأمريكية بوصول الرئيس جو بايدن، وفشل عملية إحياء الاتفاق النووي مع إيران، وجمود الملف السوري، ودعم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الثابت للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والهجمات الروسية المستمرة على أوكرانيا، وحركة الاقتصاد المرتبط بأسعار النفط والتضخم والاضطرابات المالية في أسعار العملة من القاهرة إلى طهران، وقضية الخوف من العقوبات الاقتصادية الصارمة.

وأضاف أن «الأكثر أهمية في النهاية، هو تزايد الصعود الاقتصادي الصيني».

العراق والحضن الصيني

ورأى التقرير أن العراق لم يتمكن منذ الاحتلال الأمريكي وسقوط نظام صدام في العام 2003 من الخروج من دوامة التناطح الأمريكي والخليجي في وجه طهران وحلفائها، حيث تسببت حالة التنافس الثنائية هذه في إنهاك قواه داخلياً وجعلته ساحة لتصفية الحسابات، ودفع العراقيون ثمناً باهظاً جراء هذا الوضع.

وتابع قائلاً إن حدوث تطورات واضحة في السياسات الدولية في ساحة الشرق الأوسط، دفع المسؤولين العراقيين في بغداد إلى النظر من نافذة جديدة قد تقلق واشنطن.

وأضاف أن التطورات الإقليمية بدأت تشير إلى أن الانكماش الأمريكي الدولي والعجز الروسي لقيادة القسم المضاد لأمريكا من العالم، يُمهد الطريق لبكين لشقّ طريقها السياسي إلى تلك المنطقة.

وذكر التقرير أن الصين كانت وما زالت لاعباً اقتصادياً بارزاً في تلك البقعة من خلال التبادل التجاري الكبير لها مع الشرق الأوسط، حيث تتدفق البضائع، وأسواق الطاقة الجذابة، وحركة الشركات الوسيطة والواجهات المالية، ومشاريع البناء الواعدة وأسواق الاكتتاب والخدمات المصرفية.

والآن، يقول التقرير إن هذا الدور بدأ يتخذ شكلاً سياسياً أيضاً حيث وجدت بكين نفسها تلعب دوراً في الملفات السياسية لتلك المنطقة التي كان يُنظر إليها على كونها ساحة لا بد أن تظل تحت الغطاء الأمريكي.

وبشكل مماثل، يقول التقرير إن المسؤولين العراقيين في بغداد ينجذبون إلى السياسة الصينية التي يطرحها الدبلوماسيون الصينيون، ويعتقدون أن الصين غير مكترثة بنمط الحكم في بلدان العالم الثالث، ولا تتدخل في الصراعات الإقليمية بصورة مباشرة، وتتفادى التماس مع الملفات الحساسة في المنطقة كملف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وغالباً ما يقوم المراقبون بإجراء مقارنة بين التراجع الواضح في الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، والصعود الصيني المتسارع في الاقتصاد.

التقلبات الأمريكية

وبالإضافة إلى ذلك، قال التقرير أن التغيير في الإدارة الأمريكية دفع المسؤولين العراقيين إلى توخي الحذر خاصة بعد أن أدركوا أنه لا يمكن الاستكانة لاتفاقيات ومعاهدات مع واشنطن التي قد تنتهي بتبدل الإدارة الأمريكية.

وتابع قائلاً إن بغداد التي كانت لها علاقات طويلة وحميمة مع موسكو في الفترة التي سبقت سقوط صدام حسين، تدرك أن روسيا لا يمكنها أن تملأ الفراغ الأمريكي إن حدث.

ولفت التقرير إلى أن الاتفاق الأخير بين السعودية وإيران العدوان اللدودان بالمنطقة وبرعاية بكين، كان بمثابة ورقة إعلان سياسي عن الظهور الصيني في المحفل الشرق الأوسطي.

وأضاف أن العراق الذي كان له دور في تلك المفاوضات كان يشاهد باستغراب كيف أن واشنطن كانت تراقب الاتفاق وهو يحدث دون أن تحرك ساكناً.

وأشار إلى أن العراق كان يشاهد كيف تتراكض القوى الخليجية والإقليمية المحسوبة على واشنطن لتقديم طلبات للانضمام لتكتل «بريكس» الذي ينظر إليه الكثيرون في العالم الثالث على أنه البديل الممكن للقيادة الغربية الحالية للعالم.

وتابع قائلاً إن الاتفاقية الصينية الإيرانية الطويلة الأمد كانت مثالاً آخر على تمدد بكين ووصولها إلى الحدود العراقية.

ورأى التقرير أن التراجع الملحوظ في ردود أفعال الولايات المتحدة على تلك التطورات، دفع السوداني وفريقه لاقتراح مشروع «طريق التنمية»، وهو مشروع يعتبره البعض أنه امتداد لمشاريع الصين المتمثلة بـ«الحزام والطريق»، وكانت تلك الخطوة بمثابة إعلان عراقي لفتح البلاد سياسياً للصين.

وذكّر التقرير بأن الشركات الصينية لديها استثمارات بمليارات الدولارات في العراق وأن حجم التبادل التجاري بين البلدين «تجاوز 53 مليار دولار أمريكي سنة 2022 » بحسب بيان السفارة الصينية في بغداد، ولكن الدور الصيني السياسي المستقبلي تعزز بإعلان المشروع حصراً.

طريق التنمية وإشكالياته

ولفت التقرير إلى أن المشروع يتكون من عناصر مشابهة للمشاريع الصينية في عدد من دول وسط آسيا حيث يتألف من حركة تجارية افتراضية مرتبطة بتطوير الموانئ وشبكة طرق سريعة تمتد من الخليج إلى مدخل تركيا من جهة زاخو، كما يتضمن عناصر أساسية مشابهة للمشاريع الصينية كخطوط السكك الحديدية الطويلة التي تستخدم لنقل البضائع والأشخاص.

وذكّر التقرير بتصريح للسفير الصيني لدى العراق، تسوي وي، في حزيران/يونيو الماضي قال فيه إن «مشروع التنمية الإستراتيجي العراقي، هو مكمّل لمشروع الحزام والطريق» الصيني.

ولفت التقرير إلى أن ذلك يعكس حقيقة الرؤية الصينية تجاه المشروع الذي لا يبدو أن الواقع العراقي الحالي يستطيع تنفيذه حيث أن القدرة العراقية للوصول إلى إنجاح المشروع لا تدعو للتفاؤل.

وأوضح التقرير أن المسؤولين العراقيين بحاجة إلى مواجهة حقيقة مفادها أن العراق ليس لديه القدرة على الالتزام بتنفيذ خطط هذا المشروع الضخم الذي يصل تكلفته المعلنة لـ17 مليار دولار، حيث البنية التحتية منهارة، والخدمات الأساسية ضعيفة، والهشاشة الأمنية ما زالت تلقي بظلالها على البلد.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الميزانية هي ميزانية ريعية غير مستقرة ومرتبطة بسعر النفط، ما يشكل وضعاً اقتصادياً غير مستدام لدولة تأمل في الاستثمار في مشاريع الأعمال الكبرى.

وتابع قائلاً إن هناك ملامح واضحة لتراجع قيمة الدينار العراقي أمام الدولار وتراجع متسارع في مستوى دخل الفرد، وهناك أيضاً ارتياب لدى إقليم كوردستان من مسارات المشروع والتي تتفادى المرور بالإقليم بهدف تحجيم دوره الاقتصادي بشكل متعمد «تحت حجة صعوبة الجغرافية الجبلية هناك».

وأشار إلى أن المشروع قد يدفع الدول التي تستفيد من واقع العراق الحالي لمعارضة تنفيذه، مضيفاً أن إيران قد تكون إحدى هذه الدول المعارضة، خاصة إذا تحسست الخطر على نفوذها السياسي والاقتصادي في العراق.

وختم التقرير بالقول إنه بغض النظر عن جدوى خطة المشروع، فإنه ينبغي النظر إليه كونه مؤشراً على «الانكباب العراقي تجاه الحضن الصيني»، مضيفاً أنه يتحتم على المسؤولين العراقيين أن يكونوا أكثر حذراً، وألا يكونوا واثقين أن المشاركة الصينية ستحقق الأهداف المنشودة التي وضعوها، حيث تؤكد الاحتجاجات التي اندلعت في دول آسيا الوسطى ضد مشاريع مبادرة «الحزام والطريق» القديمة على المخاطر التي قد يحملها مشروع التنمية الصيني، وهو ما يتجاهله المسؤولون العراقيون حالياً.

وخلص إلى القول إنه يجب أن يدفع الحماس الذى تبديه بغداد حالياً تجاه زيادة المشاركة الصينية، الإدارة الأمريكية إلى التوقف قليلاً، فإذا كانت واشنطن تأمل في إحباط هذه الخطوة، يجب عليها بذل المزيد من الجهود لإعادة بناء الثقة مع حلفائها التاريخيين في المنطقة ومعالجة فكرة التخلي الأمريكي.

وأضاف أنه إذا استمر هذا التصور السلبي، ستساهم الحكومات في العراق، والسعودية والإمارات، في تسهيل الوصول الصيني بشكل متزايد لمراكز صنع القرار السياسي في تلك المنطقة الجغرافية الهامة.

المسؤولين العراقيين في بغداد ينجذبون إلى السياسة الصينية التي يطرحها الدبلوماسيون الصينيون، ويعتقدون أن الصين غير مكترثة بنمط الحكم في بلدان العالم الثالث، ولا تتدخل في الصراعات الإقليمية بصورة مباشرة .

آلية أوروبية تهدد اللاجئين العراقيين في القارة العجوز

سلّط موقع «ستايت ووتش» (مراقبة الدولة) المختص برصد الحقوق المدنية في أوروبا، الضوء على مساع الاتحاد الأوروبي إلى التوصل لاتفاق غير رسمي مع العراق، لجعله متعاوناً أكثر لتسهيل إجراءات الترحيل والإبعاد لمهاجرين عراقيين من دول الاتحاد، وقبول السلطات العراقية باستقبالهم.

فـــيلي

«اتفاقية الشراكة والتعاون» تتضمن بنوداً تلزم الطرفين «بإعادة قبول المهاجرين غير الشرعيين»، مبيناً أن «إمكانية قيام الاتحاد الأوروبي بجعل إصدار التأشيرات أكثر تعقيداً واستهلاكاً للوقت للمواطنين العراقيين، ما تزال قيد البحث في المجلس الأوروبي»

اعتبار التعاون العراقي «غير كافٍ بحلول نهاية العام 2023».

ولفت التقرير الأوروبي، إلى أن بين عامي 2006 و2021، شملت عمليات الترحيل من جانب «فرونتكس»، 352 مواطناً عراقياً، لكن من المرجح أن يكون عدد المرحلين في العمليات التي تنسقها الدول الأعضاء، أعلى من ذلك بكثير.

وختم التقرير، بالقول: «بعد عقدين من الغزو الذي قادته الولايات المتحدة، بدعم من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، هي إيطاليا وهولندا وإسبانيا والمجر وليتوانيا وسلوفاكيا وبولندا ورومانيا والدنمارك وبلغاريا وجمهورية التشيك ولاتفيا وأستونيا وبريطانيا، وكذلك دول (الشنغن) النرويج وإيسلندا، فإن الناس في العراق ما يزالون يواجهون اضطرابات سياسية وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان».

وأوضح تقرير المركز الأوروبي، الذي ترجمته مجلة «فيلي»، أن «الاتحاد الأوروبي يمضي قدماً من أجل تنفيذ الخطة على الرغم من الإدراك الأوروبي بأن الحكومة العراقية نددت في آذار/ مارس الماضي، بالسياسة السابقة المتمثلة في عدم القبول العام للعودة غير الطوعية، والتزامها ببدء التعاون في جميع حالات العودة».

اتفاقية الشراكة والتعاون

وبحسب تقرير المركز الذي يتخذ من لندن مقرا له، فإن «الاتفاقية غير الملزمة» التي يجري دفعها حالياً، لا تتطلب التدقيق أو الموافقة من جانب البرلمان الأوروبي، بخلاف الاتفاقية الرسمية حول إعادة القبول بالعائدين، وهي ستحتل رأس «اتفاقية الشراكة والتعاون» القائمة بين الاتحاد الأوروبي والعراق، مضيفاً أنه ستكون هناك تهديدات بفرض عقوبات تتعلق بمنح التأشيرات ضد العراق، وهو ما كان يخضع للنقاش منذ العام 2021 عندما خلص الأوروبيون إلى أن تعاون العراق مع عمليات الترحيل، كان «غير كاف».

وأضاف التقرير، أن «اتفاقية الشراكة والتعاون» تتضمن بنوداً تلزم الطرفين «بإعادة قبول المهاجرين غير الشرعيين»، مبيناً أن «إمكانية قيام الاتحاد الأوروبي بجعل إصدار التأشيرات أكثر تعقيداً واستهلاكاً للوقت للمواطنين العراقيين، ما تزال قيد البحث في المجلس الأوروبي».

ولفت إلى أن الوثيقة المطروحة تتحدث عن «تواصل واسع النطاق ومستمر» من الاتحاد الأوروبي «تجاه السلطات العراقية على المستوى السياسي والفني»، وهو ما قاد إلى إعلان الحكومة العراقية موقفها في آذار/ مارس الماضي.

واشار التقرير إلى أن خطة ممارسة الضغط المتجدد على العراق قد وضعت بشكل سري من خلال آلية «MOCADEM» لتنسيق جهود الاتحاد الأوروبي في مجال الحدود الخارجية المتعلقة بالهجرة.

الإعادة القسرية

ووفق التقرير الأوروبي، فبعد قرار السلطات العراقية البدء بقبول عمليات الإعادة القسرية من الاتحاد الأوروبي، جرى تواصل بين بغداد والعديد من الدول الأعضاء للبحث في إمكانية التوصل إلى ترتيبات تفصيلية للتعاون بشأن العودة وإعادة القبول، مضيفاً أنه جرى إبرام العديد من هذه الترتيبات مع الدول الأعضاء بشكل فردي، وبعضها قيد التفاوض أو قيد البحث.

ورأى التقرير أنه برغم ذلك فإن المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية يعتبران أن هناك فائدة إضافية من خلال اتفاقية مخصصة بين الاتحاد الأوروبي والعراق، مشيرين إلى أنها ستؤمن «الوضوح والشفافية والقدرة على التنبؤ بالعملية لكل من الطرفين».

إلا أن الوثيقة المطروحة ستوفر أيضاً الفرصة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للتلاعب باختيارات كيفية تطبيق القانون الجديد، حيث تقول الوثيقة إن «الآلية غير الملزمة» تعكس المعايير الأكثر فائدة في الترتيبات الثنائية للدول الأعضاء.

وبحسب تقرير المركز الأوروبي، فإن هذه الآلية على مستوى الاتحاد الأوروبي ينبغي ألا تحل محل الترتيبات الثنائية، لكن الآلية على مستوى الاتحاد الأوروبي والترتيبات الثنائية، ستكون متكاملة بطبيعتها.

ووفق الوثيقة أيضاً، يمكن الاستفادة من الترتيبات الثنائية القائمة وتلك التي لم يتم إبرامها بعد بين العراق والدول الأعضاء، وفي الوقت نفسه، يجوز لجميع الدول الأعضاء تطبيق المبادرة على مستوى الاتحاد الأوروبي لتعزيز عمليات العودة، حيثما يكون ذلك مناسباً.

آلية غير ملزمة

وتأمل المفوضية أن تدرج في مبادرة «الآلية غير الملزمة»، من بين أمور أخرى، أن يقبل العراق بالرحلات الجوية المستأجرة، وإصدار تصاريح الهبوط في الوقت المناسب»، وإنه بناء على طلب العراق، هناك إشارة إلى دعم الاتحاد الأوروبي لإعادة الدمج المستدام، بحسب التقرير.

ووفق التقرير، فإن دعم إعادة الدمج، قد يكون على شكل مساعدات مالية للأفراد المرحلين، إلى جانب المساعدة النفسية أو غيرها من إشكال المساعدة، لكن المجلس الأوروبي لا يعتقد أنه ينبغي تضمينها بشكل تلقائي، حيث يعتبر المجلس أنه لا ينبغي للآلية غير الملزمة (NBI) أن تفرض التزامات على الدول الأعضاء في هذا الصدد، مضيفاً أن الاتحاد الأوروبي يجب أن يشير بوضوح إلى أن دعم إعادة الدمج ليس شرطاً أساسياً لتنفيذ عمليات العودة الفعلية أو المستقبلية، ويظل الالتزام (من جانب العراق) بإعادة قبول مواطنيه غير مشروط».

وخلص التقرير، إلى أنه «في حال تم التوصل إلى اتفاق غير رسمي، فإن التعاون العملي هو ما يثير تقدير المجلس الأوروبي»، الذي وبحسب الوثيقة نفسها، فاحتمال فرض عقوبات فيما يتعلق بالتأشيرات، سيظل مطروحاً على الطاولة، وأن البحث في إمكانية فرضها، سيتم في حال جرى

في عامــها الاول..

"عقبات" تضع حكومة السوداني امام تحديات عديدة

مع قرب حلول عام على تولي محمد شياع السوداني رئاسة الحكومة العراقية في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٢، ما تزال الحكومة تحاول تنفيذ برنامجها المكوّن من ٢٣ فقرة، ورغم ما تحقق في بعض المشاريع، إلا أنها تكاد لا تظهر بسبب التراكمات التي ورثتها من الحكومات السابقة، وتزامن ذلك مع عدة تحديات تواجهها، أبرزها أزمة الدولار، والجفاف وقلّة المياه، والفساد المستشري في المؤسسات الحكومية، وفق مراقبين.

فيلي

وكانت حكومة السوداني قد أعلنت عن أولوياتها في العمل، ووضعت خطة لذلك، وأقرت الموازنة الثلاثية للشروع بها، لكن الموازنة لم تطلق حتى الآن، لعدم وجود كتلة نقدية، ما تسبب بتلكؤ البرنامج الحكومي.

نتيجة لذلك «ابتعدت الحكومة عن التعاقدات الجديدة، وحرصت على إكمال المشاريع الاستراتيجية الأساسية السابقة، المعلّقة والمتوقفة»، وفق الباحث في الشأن السياسي، عباس العرداوي.

خطوات مهمة

ويضيف العرداوي لمجلة «فيلي» «حيث تم تحقيق خطوات في قطاعات الصحة والتربية والخدمات، وأهمها تشكيل الجهد الخدمي، لتوفير الخدمات للمناطق المنسّية التي ما تزال غير مُضافة رسمياً إلى قطاع الأمانات، كالأراضي الزراعية والعشوائيات».

ويتابع «كذلك تهيئة عوامل تفكيك الأزمات الشتوية، من فرش الطرق ومعالجة المجاري، ومنع استغلالها من قبل المرشحين لانتخابات مجالس المحافظات، وتهيئة الأجواء لإقامة الانتخابات في موعدها المحدد، (18 كانون الأول المقبل)».

ويزيد العرداوي «كما عملت الحكومة على تقوية الملف الأمني، لاستكمال تسليمه لوزارة الداخلية، ونقل الجيش إلى الحدود».

ويكمل «فضلاً عن تفكيك المشاكل مع إقليم كوردستان، والذهاب نحو تصفيرها، والانتقال إلى معادلة جديدة».

ويشير العرداوي، إلى أن «الحكومة قامت بتهيئة الأجواء للتنمية الاقتصادية، من خلال استخدام الدبلوماسية الإيجابية، والتوازن في العلاقات، والانفتاح على الدول العربية، وتوحيد الرؤية».

ويؤكد على أهمية «ثبات حكومة السوداني على ما كُتب في المنهاج الحكومي، ورفع وتيرة العمل به، لضمان إكمال تنفيذه لما تبقى من عمر الحكومة».

تحديات عديدة

من جهته، يقول مدير مركز «الرفد» للإعلام والدراسات الإستراتيجية، عباس الجبوري، إن «الحكومة لم تمتلك الأموال، حيث إن الموازنة لم تطلق لغاية الآن بسبب عدم وجود كتلة نقدية، فضلاً عن الصراعات السياسية التي حدثت خلال الفترة الماضية، ما تسبب بتلكؤ البرنامج الحكومي المتكون من 23 فقرة».

ويشير الجبوري خلال حديثه لمجلة «فيلي» إلى «وجود تحديات عديدة أمام حكومة السوداني أولها ارتفاع الدولار، والجفاف ونقص المياه، ورغم تحقيق إنجازات إلا أنها غير واضحة، بسبب ما ورثته من تراكمات الحكومات السابقة».

وينبّه إلى أن «حكومة السوداني تواجه تحدياً كبيراً في ملف مكافحة الفساد المستشري في مؤسسات الدولة»، مبيناً أن «الفساد أصبح منظومة لم تقدر الحكومات السابقة على تفكيكها، لذلك تعمل الحكومة الحالية جاهدة لايقافه على الأقل في هذه المرحلة».

أزمة البنى التحتية

بدوره، يؤكد المحلل السياسي، عزيز جبر، وجود «عقبات كثيرة أمام رئيس الوزراء، لا سيما فيما يتعلق بإصلاح البنى التحتية وسعر الدولار».

وعن الجانب الأول، يشير جبر في حديثه لمجلة «فيلي»، إلى أن «إصلاح البنى التحتية الذي تضمن إقامة مشاريع في بغداد، تسببت بالكثير من الزحامات المرورية، ما يعكس عدم قدرة الحكومة على إدارة هكذا مشاريع، أو ربما تعود هذه العقبات إلى أسباب خارج عن إرادتها، نظراً للعدد الكبير من المركبات في الشوارع التي هي في الأساس ضيّقة».

أما الجانب الثاني، يوضح جبر، أن «الدولار بات مصدر قلق للكثير من العراقيين، نتيجة ارتفاعه غير الطبيعي حتى تجاوز 160 ألف دينار قبل أيام».

الناسُ تتلظى و(العجايا) تستعرض!

لقد كشفت كارثة احتراق قاعة الأعراس في قضاء الحمدانية الى الشرق من الموصل عاصمة محافظة نينوى، حقيقة أن الدولة لا يمكن أن تأخذ مجراها وقوتها وديمومتها بوجود مجموعات مسلحة وميليشيات مهيمنة على مفاصل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية،

كفاح محمود كريم

وأثبتت تلك المأساة التي راح ضحيتها مئات الأطفال والنساء والشيوخ، في أول كارثة من نوعها بعد ملجأ العامرية في العاصمة العراقية أبان الحرب العراقية الإيرانية، بأنه حان الوقت لفتح ملفات هذه المجاميع والفصائل المسلحة وما تحتويه من تنظيمات ومافيات وزعامات تخفي وراء وجودها فضائح تزكم الأنوف وهي تستعرض عضلاتها بين الأهالي وتتدخل في الصغيرة والكبيرة في شؤون الدولة بما يعيق دیمومتها ويشيع الفوضى والفلتان على حساب هيبة الدولة ومكانتها.

بعد سقوط النظام بسنوات أبتلي العراق وخاصة المدن بتلك الجماعات والميليشيات التي تمركزت في النقاط التي تدر وتنزف أموالاً كالمنافذ الحدودية والموانئ ونقاط السيطرة الثابتة والمتحركة بين المدن، إضافة إلى الشركات الأجنبية والمحلية والمشاريع بكل مستوياتها وتجارة الخمور والمخدرات والأسلحة، حيث تفرض على الجميع أتاوات وبدل مرور وبدل ما يُسمى بالحماية وضرائب وتبرعات إجبارية، وهذا ما يحصل اليوم من البصرة وحتى الموصل وغرباً من ربيعة وسنجار وحتى عرعر على الحدود السعودية، حيث تنتشر مافيات مسلحة وزعامات ميليشياوية بتجهيزات عسكرية وإمكانيات لا تمتلكها الدولة تُشيع الرعب والإرهاب بين الأهالي وفي تلك المراكز لتفرض هيمنتها على صناديق الأموال والضرائب والدخول والخروج وابتزاز الأموال.

والعجيب أن رؤساء هذه العصابات التي شرعنت نفسها بعباءة أجهزة الدولة ومؤسساتها، يتجولون في المدن والقرى بأرتال من أحدث السيارات وبعشرات من عناصر الحماية مرتدين أزياء تشبه أزياء رعاة البقر في أمريكا، بل عن قادة تلك المافيات أطلقوا لحاهم وشعر رؤوسهم وكأنهم قراصنة البحار، علماً بأن غالبيتهم أنصاف أميين وغير متعلمين اشتروا شهادات مزورة من جامعات مشبوهة في لبنان وإيران، وجمعوا حولهم أفواج من العاطلين عن العمل برواتب مغرية في تشكيلات شبه عسكرية من أفواج وألوية بحجة الحفاظ على الأمن ومكافحة الإرهاب، وأصبحت شماعة الإرهاب واحدة من أهم وسائلهم للإيقاع بأي شخص لمجرد معارضته لهم أو وقوفه بالضد من ارتزاقهم، وهذا ما يحصل في العديد من مدن العراق الغربية والشمالية الغربية وصولاً إلى ميناء البصرة وبقية المنافذ الجنوبية والشرقية مع إيران والكويت والسعودية.

لقد تحولوا بين ليلة وضحاها إلى اقطاعيات مالية ضخمة تساندهم أذرع تنفيذية وقضائية، بل ونجحوا من خلال تلك الأموال في صناعة أحزاب كارتونية امتدت الى كراسي البرلمان، وهذا ما اتضح في كوارث عديدة حصلت خلال السنوات الماضية بسبب حمايتهم للفساد المستشري في مفاصل الدولة وآخرها كارثة قاعة الأعراس في قضاء الحمدانية إلى الشرق من مركز مدينة الموصل ذي الغالبية المسيحية والتي راح ضحيتها المئات من الأطفال والنساء والشيوخ، حيث أشرت التحقيقات الأولية إلى تورط العديد من زعماء تلك المافيات والميليشيات بشكل أو بآخر في تلك الكوارث، بحمايتهم لأصحاب تلك المشاريع أو مالكين لها أو فاعلين رئيسيين فيها لأغراض انتخابية أو سياسية عدوانية.

إن ما تقوم به هذه المجموعات وزعمائها يذكرنا بالمثل الدارج في الشعبيات العراقية (عجايا والدنيا عيد)* حيث ما يزال هذا المثل يستحوذ على موقعه كأقوى توصيف لفعاليات وسلوكيات وحتى أزياء رؤساء الجماعات المسلحة والميليشيات التي انتشرت ونمت بشكل سرطاني خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد نجاح القوات العراقية والبيشمركة والتحالف الدولي في القضاء على الهيكل الإداري لتنظيمات الإرهاب التي كانت تسيطر على عدة مدن عراقية وكردستانية، وتحول هؤلاء القراصنة إلى أبطال كارتون ونمور ورقية تمثل على مسرح الانتصار على الإرهاب، بينما تقوم بأعمال لا تختلف كثيراً عما كانت تقوم به تلك التنظيمات الإرهابية إلا اللهم بفارق الزي والملابس حيث عرف عن عناصر تنظيم الدولة الزي الافغاني أو الباكستاني، بينما يرتدي أبطال الكارتون من زعماء العصابات أزياء قراصنة البحار وممثلي هوليود في أفلام رعاة البقر.

في البلد الغني بالنفط..

ربع العراقيين فقراء

رغم تصنيف العراق من بين البلدان الغنية بالموارد الطبيعية الهائلة وفي مقدمتها النفط، تسجل نسبة الفقر فيه مستويات مرتفعة قياسا بالدول المحيطة، ويشير مختصون إلى إهمال حكومي على مدى السنوات الماضية، فضلا عن الفساد الإداري والمالي المستشري وغياب التخطيط.

فيلي

وتظهر الإحصاءات الحكومية الرسمية أن الفقر وصل إلى نحو 21% من السكان، فيما تُقدر أعداد الفقراء بنحو 11 مليونا من بين 42 مليونا هم عدد سكان العراق.

وتفيد بيانات رسمية صادرة عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بأن قرابة 7 ملايين عراقي يتلقون منحا مالية شهرية من الحكومة، وتتوقع رفعها الى 9 ملايين، قالت إنهم يستحقون المساعدة.

مسح لنسبة الفقر في العراق

تبلغ نسبة الفقر في العراق 20.5 إلى 21 بالمائة، وفقاً لمسح سابق، بحسب المتحدث باسم وزارة التخطيط، عبد الزهرة الهنداوي، مضيفاً أن «الجهاز المركزي للإحصاء ينفذ حالياً المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة في العراق».

ويوضح الهنداوي لمجلة «فيلي»، أن «هذا المسح بدأ العمل به في منتصف شهر تموز الماضي، ويستمر لمدة عام على مرحلتين، الأولى تنتهي في كانون الأول المقبل، والثانية تبدأ في كانون الثاني من عام 2024، وينتهي في تموز المقبل».

ويؤكد، أن «هذا المسح سوف يوفّر مؤشرات جديدة عن الواقع الحالي من حيث خط الفقر، ونسب الفقراء، والمحافظات والاقضية الأكثر فقراً، وستكون هذه البيانات مدخلات للاستراتيجية الثالثة لمكافحة الفقر التي تعمل الوزارة على إعدادها، وقد وصلت إلى مراحل متقدمة».

ويضيف، أن «هذه الاستراتيجية تأخذ بنظر الاعتبار أبعاد الفقر المتعددة، وهي ما يتعلق بـ(الصحة، والسكن، والتعليم، والدخل، والغذاء)، عبر مجموعة من السياسات والإجراءات التي تطلع في تنفيذها الجهات ذات العلاقة».

ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة فإن «الفقر ليس قضية اقتصادية فحسب، بل هو ظاهرة متعددة الأبعاد تشمل الافتقار إلى الدخل والقدرات الأساسية للعيش بكرامة».

وذكرت المنظمة، أن «الأشخاص الذين يعيشون في فقر يعانون من العديد من أشكال الحرمان المترابطة وتشمل: ظروف العمل الخطرة، السكن غير الآمن، نقص المواد الغذائية المغذية، عدم المساواة في الوصول إلى العدالة، ومحدودية الوصول إلى الرعاية الصحية».

الأزمة «كبيرة»

وفي هذا السياق، يقول رئيس المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان في العراق، فاضل الغراوي، إن «الفقر من المشاكل والتحديات الكبيرة التي يعيشها العراقيون يومياً، واليوم العالمي للفقر، هو تذكير بهذه المحنة، خصوصاً مع وجود شرائح هشّة عديدة من النساء والأرامل والأيتام وذوي الإعاقة وكبار السن، وكم هائل من الذين تحت مستوى خط الفقر».

ويضيف الغراوي لمجلة «فيلي»، أن «تداعيات الأزمة الاقتصادية، تمثل أزمة كبيرة لهذه الشرائح وخطورة مستدامة،

ما يقدر بنحو 7% من سكان العالم (نحو 575 مليون شخص) قد يجدون أنفسهم محاصرين في الفقر المدقع بحلول عام 2030.

في وقت لا يتلقى هؤلاء الأشخاص مبالغ تتناسب مع مقدار القيمة الأساسية للجوانب الحياتية، ولا تسد رمق عيشهم، وخاصة المتطلبات الخاصة بالسكن والصحة والتعليم وغيرها من الأمور الحياتية».

ويؤكد، أن «خطورة الفقر كبيرة، ما يستدعي استثمار الكم الهائل من الموازنات الانفجارية في العراق لدعم هذه الشرائح وإمكانية التعامل مع الفقر بشكل كبير».

وكانت منظمة الأمم المتحدة قد استعرضت بعض الأرقام المهمة ذات الصلة باليوم العالمي للقضاء على الفقر، من بينها، ما يقدر بنحو 7% من سكان العالم (نحو 575 مليون شخص) قد يجدون أنفسهم محاصرين في الفقر المدقع بحلول عام 2030.

وأضافت، أنه استجابة لأزمة تكلفة المعيشة، أعلنت 105 دول وأقاليم عما يقرب من 350 إجراء للحماية الاجتماعية في الفترة من فبراير/شباط 2022 إلى فبراير/شباط 2023.

بينما أبرز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعض الأرقام بشأن أزمة الفقر العالمية وخطوات مواجهتها، موضحاً: إذا استمرت التوقعات الحالية، فإن ما يقدر بنحو 7% من سكان العالم سيظلون يعيشون في فقر مدقع بحلول نهاية هذا العقد.

وخلص تحليل أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن 165 مليون شخص وقعوا في براثن الفقر بين عامي 2020 و 2023، إذ أدت خدمة الديون إلى مزاحمة النفقات في المجالات الحيوية مثل الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم.

التقصير «حكومي».. والوظائف «بطالة مقنعة»

من جهتها، تعزو عضو لجنة حقوق الإنسان النيابية، نيسان الزاير، أسباب «انتشار الفقر في عموم العراق إلى عدم وضع الحكومات المتعاقبة حلولاً لهذه المشكلة، من خلال فتح الاستثمار، وتفعيل القطاع الخاص، وبناء مؤسسات جديدة لاستيعاب الموظفين».

وتعد الزاير خلال حديثها لمجلة «فيلي»، «الوظائف التي تستحدثها الحكومة بطالة مقنعة لإرضاء الشارع وامتصاص غضبه، وهي تستنزف الميزانية، ما يثقل كاهل الدولة».

وتؤكد، أن «لجنة حقوق الإنسان ترى أن المحافظات الجنوبية المثنى والديوانية وذي قار هي الأشد فقراً»، مبينة أن «مجالات عمل كانت متوفرة - بوجود المياه - خصوصاً في مناطق الأهوار والريف، من خلال الزراعة وصيد الأسماك والطيور وتربية الجاموس».

وتضيف: «لكن حالياً بسبب الجفاف، نفقت هذه الحيوانات وانعدمت الزراعة، ما تسبب بفقر سكان تلك المناطق و اضطرارهم إلى الهجرة والنزوح إلى المدينة».

وتشير إلى أن «المتضرر الأكثر هم الشباب، على اعتبار أن الرجل في مجتمعنا هو من يعمل لإعالة عائلته، لكن تضررن أيضاً النساء وخاصة اللواتي في الأهوار، فهن مستقلات مادياً عن أزواجهن من خلال تربية الجاموس وبيع ما ينتجه من مشتقات الألبان كالحليب وغيره، كما تضررن أيضاً النساء اللواتي يعملن في الفلاحة إلى جانب أزواجهن».

وتؤكد الزاير في ختام حديثها، أن «هذه المشاكل مُشخّصة لدى لجنة حقوق الإنسان النيابية وتبقى الحول بيد الحكومة».

إجراءات حكومية

وبالعودة إلى المتحدث باسم وزارة التخطيط، عبدالزهرة الهنداوي، يؤكد أن «الوضع في العراق شهد تحسناً في الكثير من المفاصل خلال العام الحالي 2023، ما سوف ينعكس إيجاباً على حياة الفقراء».

ويوضح، «حيث كان من أولويات البرنامج الحكومي، التركيز على الفئات الهشّة والمهمّشة في المجتمع، والفقراء على وجه التحديد، من خلال مجموعة من السياسات، أولها فيما يتعلق بتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية وشمول الكثير من الأسر والأفراد ضمن هذه الشبكة».

وتابع قائلاً، «الأمر الآخر، هو من خلال تحسين وزيادة المواد الغذائية ضمن البطاقة التموينية، وهذا خلق حالة من الاستقرار بعد توفير المواد الغذائية الأساسية للأسر، كما هناك سلّة غذائية خاصة للأسر الفقيرة».

ويؤكد، أن «هناك إجراءات حكومية أخرى في مجال الخدمات، وفي مجال استئناف العمل في المشاريع التي كانت متوقفة ومتلكئة، كما هناك مشاريعاً جديدة من شأنها توفير فرص العمل وتحسين الدخل، ما سوف ينعكس إيجاباً على واقع حياة الفقراء في عموم العراق».

ويُحيي العالم اليوم الدولي للقضاء على الفقر، في 17 تشرين الأول/أكتوبر من كل عام، بهدف تعزيز التفاهم والحوار بين من يعيشون في فقر وبقية أطياف المجتمع الأخرى.

وتحتفل الأمم المتحدة باليوم الدولي للقضاء على الفقر لعام 2023، تحت شعار «العمل اللائق والحماية الاجتماعية - وضع الكرامة موضع التنفيذ للجميع».

وتُظهر شهادات حية، أن من يعيشون في براثن الفقر المدقع غالباً ما يعملون لساعات طويلة ومرهقة في ظروف خطيرة وغير منظمة، لكنهم مع ذلك عاجزين عن كسب ما يكفي لإعالة أنفسهم وأسرهم بشكل مناسب.

من يسرق رواتب المتقاعدين؟

فيـلي

حين يطلب من امرأة استنساخ بطاقة راتب زوجها المتوفي واعطاء الرقم السري للبطاقة والمعلومات المتعلقة بها بعد ان تأملت الحصول على سلفة، ثم يجري سرقة الأموال التي طلبتها، فتلك طامة كبرى تفصح عن الفوضى وغياب الحقوق الذي يحدث في العراق على نطاق واسع؛ والعنوان العريض لذلك الذي لم يجر السيطرة عليه منذ عام ٢٠٠٣ المتواصل حتى الآن، هو «سرقة رواتب المتقاعدين».

ففي منتصف شهر ايلول 2023 افاد جهاز الأمن الوطني العراقي، بتفكيك شبكتين تقومان بسرقة رواتب المتقاعدين والحوالات المصرفية.

وقال الجهاز في بيان إنه، بعد ورود معلومات استخبارية دقيقة وشكاوى بشأن عمليات سرقة لرواتب الموظفين والمتقاعدين في محافظة بابل باشرت مفارز الجهاز بتكثيف حملات البحث والتحري لملاحقة من يقفون وراء عمليات النصب والاحتيال، اذ تمكنت قوة من الجهاز من الإطاحة بشبكة مكونة من 9 متهمين تقوم بسرقة رواتب حملة بطاقات الصرف الآلي من الموظفين والمتقاعدين ومثيلاتها، مبينا، أن العصابة تستعمل وسائل متنوعة للاحتيال على الضحايا باستدراج بعضهم عبر أحد منافذ الصرف إلى قضاء القائم في محافظة الأنبار وإقناع الضحية بوجود سلف مصرفية، وبعد تسلم البطاقات منهم والرموز السرية تجري عملية السرقة، منوها الى انه قد ضُبط بحوزة المتهمين أجهزة خاصة بالسحب الآلي وطابعات وهواتف وشرائح اتصالات تستعمل في تنفيذ عملياتهم الاحتيالية على المواطنين، على حد وصفه.

وكانت امرأة قد قالت في وقت سابق انها بعد ان شاهدت اعلانا عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، وحاولت الدخول اليه، فان رجلا، طلب منها رقم بطاقة الصرف الإلكترونية «ماستر كارد» الخاصة بها، والرقم السري، ورقم الهاتف الذي ترتبط به البطاقة، ومعلومات أخرى مثل اسمها الكامل وتاريخ ميلادها، وانها بعد يومين، تسلمت إشعارات بأن أموالها تحول لحساب آخر، تقول انها اعتقدت في البداية أن الإشعارات تعني أن المال وصل لحسابها، لكن حينما حاولت تسلمه من مكاتب صرف رواتب المتقاعدين قيل لها أن «حسابها خال».

وتفسيرا لتلك الامور يقول ضابط في استخبارات وزارة الداخلية إن «المحتالين يستغلون ضعف المعرفة التقنية لدى كبار السن من المتقاعدين، ويقنعونهم بإعطاء معلومات وبيانات يستخدمونها لسرقة رواتبهم»، مشيرا الى ان وزارته تجري تحقيقات وقد توصلت إلى أن «شبكات فاعلة من المحتالين ومكاتب صرف الرواتب وموظفين في التقاعد تعمل مع بعضها

«في بعض الأحيان، تقوم الشركات التي توزع رواتب المتقاعدين بصرفها على دفعات للاستفادة من العمولة التي سيدفعها المتقاعد مرتين لدى كل استلام».
وبحسب القانونيين فان ما تقوم به الشركات استغلال واضح، ونظرا لحجم رواتب المتقاعدين التي تصل إلى ترليونات الدنانير، فأنهم يعدون ذلك تجارة ..

لتسهيل عمليات الاحتيال».
وفي جانب آخر من المشكلة، يكشف عن انه في كثير من الاحيان تقوم الشركات بتأخير دفع الرواتب للاستفادة من السيولة المالية الكبيرة التي تتوفر لها كل شهر في عمليات تجارية، على حد وصفه، فيقوم بعض المتقاعدين بالبحث عن وسائل اخرى لتسلم الراتب الذي هم بأمس الحاجة اليه مع نهاية الشهر فيوقعهم ذلك في مصائد بعض المحتالين الذين يتعهدون للمتقاعد باستخراج راتبه فيقومون بالاستيلاء عليه.
ويقول مالك أحد مكاتب صرف رواتب المتقاعدين «في بعض الأحيان، تقوم الشركات التي توزع رواتب المتقاعدين بصرفها على دفعات للاستفادة من العمولة التي سيدفعها المتقاعد مرتين لدى كل استلام».
وبحسب القانونيين فان ما تقوم به الشركات استغلال واضح، ونظرا لحجم رواتب المتقاعدين التي تصل إلى ترليونات الدنانير، فأنهم يعدون ذلك تجارة على حد وصفهم، معربين عن شكهم في أن تصل تلك القضية الى حلول بسبب «الإجراءات المطولة التي كانت هي السبب في بداية الأمر بلجوء المواطنين إلى محتالين مثل هذا الشخص».
من جهتها، تقول خبيرة قضائية إن وسائل متعددة تستعملها تلك العصابات للاحتيال على المتقاعدين الّذين لا يمتلكون الخبرة والدراية الكافيتين في استعمال تلك البطاقات، مستغلين بذلك تقدم أعمار بعض المتقاعدين، بخاصة أن الكثيرات من ربات البيوت اللواتي لم يحصلن على تعليم يتسلمن تقاعد أزواجهن أو ذويهن المتوفين، لافتة، إلى ضرورة قيام المتقاعدين الذين يتعرضون لحالة نصب واحتيال بتقديم شكوى جزائية لينال المحتالون عقوبتهم وفق المادة 456 من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969، موضحة أن هناك منافذ مرخصة من قبل المصارف وهي تابعة لوزارة المالية وهناك منافذ الصرف الآلي غير مرخصة لا تتعامل معها المصارف العراقية، وإذ ما تم تقديم شكوى فسوف تتم محاسبة تلك المنافذ غير المرخصة أو من يقوم بالاحتيال على المواطنين والتلاعب بأرزاقهم، بحسب تعبيرها.
وكان المدير العام لمصرف الرشيد قد حذر في وقت سابق من تلاعب وتزوير بالبطاقة الالكترونية وسرقة رواتب الموظفين والمتقاعدين عبر المواقع الوهمية.
وقال لمجلة «فيلي»، إن «هناك تلاعباً وتزويراً بالبطاقة الالكترونية وعلى الموظفين والمتقاعدين والمستفيدين من خدمات مصرف الرشيد الحذر من المواقع الالكترونية الوهمية».
وأضاف أن «اصحاب النفوس الضعيفة قاموا باستغلال بعض المستفيدين من خدمات المصرف وسرقة رواتبهم عبر المواقع الوهمية»، مشيرا إلى «إيقاف التسويق الالكتروني لحماية البطاقة من السرقة».
وتمنح الحكومة العراقية امتيازات فتح مكاتب لصرف رواتب المتقاعدين بالاتفاق مع مصرف الرافدين الحكومي ومصرف الرشيد لتسهيل عملية تسلم الرواتب بالنسبة للمتقاعدين في جميع المناطق.
ويحصل مكتب الصرف الذي يديره القطاع الخاص على عمولة من الراتب فيما تحصل شركات مثل شركة Qcard التي تصدر بطاقات الصرف على عمولة أخرى مقابل إيصال الرواتب إلى أماكن قريبة من المتقاعدين.
وفي كانون الثاني عام 2021 أصدر القضاء العراقي حكما بالسجن لأربع سنوات على مدير عام الشركة في العراق، بتهمة دفع رشى لمسؤولين.
ويرى مسؤولون امنيون، ان «الأمان عال بالنسبة للبطاقات بحد ذاتها، كما أنها قللت كثيرا من الفساد الإداري المتعلق برواتب المتقاعدين، وتمكنا من اعتقال مطلوبين بينهم دواعش خلال مراجعتهم لاستلام راتب بسبب قاعدة البيانات الواسعة التي توفرها البطاقات الائتمانية الذكية».
ويتوفر أكثر من أربعة ملايين متقاعد في العراق على البطاقة الذكية الكي كارد والماستركارد، التي تمكنهم من تسلم مرتباتهم الشهرية من مكاتب الصرف.
وتدخل حتى القضاء في التصدي لتلك المعضلة في بيان نشره موقع مجلس القضاء الأعلى في العراق قال انه لا بد للمتقاعدين أو كل من يتسلم راتبه عن طريق بطاقة الراتب وغيرها التحري عن المكاتب الموثوق فيها والسؤال قبل تسلم الراتب..، حتى لا يقع ضحية نصب بعض ضعاف النفوس ممن يحتالون على رواتب المواطنين وأرزاقهم، كما يجب التبليغ عن تلك المكاتب وتحذير الآخرين منها.

تشكيك امريكي

بقدرة العراق على إيقاف استيراد الغاز الإيراني

وحديث عن "معركة وجودية"

فيلي

شكك موقع «أويل برايس» الأمريكي المتخصص بأخبار الطاقة، بتعهدات العراق بالتوقف قريبا عن استيراد الغاز الإيراني وبالاعلانات العراقية عن قرب إطلاق مشاريع جديدة في قطاع الغاز.

ورغم التشكيك الأمريكي أكد، التقرير الذي ترجمته مجلة «فيلي»، انه «يمكن لدور العراق ان يكون محوريا في المعركة الوجودية الجارية حاليا في العالم، من اجل موارد الطاقة».

وانتقد التقرير تصريحات كبار مسؤولي النفط العراقيين حول أن واردات الغاز من ايران سوف تتوقف قريبا، والتي يتابعها مراقبو صناعة النفط المتمرسين والتي بنظرهم هي مجرد تطمينات تليها دائما غمغمات عن مشاريع غاز جديدة من المقرر أن تبدأ قريبا، وخطوط انابيب سيتم مدها، وتحقيق الالتزامات المتعلقة بالطاقة الخضراء.

وتابع التقرير انتقاداته قائلا إنها «افكار رائعة مثيرة للذكريات وهي بالتأكيد ستحظى بالترحيب من جانب وزارة الخارجية الأميركية، وهي ايضا تثير التفاؤل الجماعي وإنما لبعض الوقت، قبل ان نتذكر اننا سمعنا كل ذلك سابقا وأن شيئا لم يتغير».

الا ان التقرير لفت الى ما هو على المحك كبير بالنسبة لأي لاعب رئيسي جديدة يدخل اللعبة في سوق الغاز العالمية، موضحا أن «هناك انقسامات متوسعة لم تكن بمثل هذا الوضوح بين التحالفات الغربية والشرقية منذ الغزو الروسي لأوكرانيا في العام 2022 والتي تعكس الحاجة الى تأمين إمدادات الغاز طويلة الاجل».

وتابع قائلا، إن «امدادات الغاز الرخيصة من روسيا كانت بمثابة حجر الأساس الذي قامت عليه اغلب اوروبا، وخصوصا الزعيمة الاوروبية الفعلية ألمانيا، في بناء ازدهارها الاقتصادي طوال العقدين الماضيين، مضيفا أن «المخاوف من خطر خسارة هذه الإمدادات كانت كافية بالنسبة لهذه القوى الأوروبية لكي تقوض اي خطط جدية لمعاقبة روسيا بسبب ضمها لشبه جزيرة القرم في العام 2014».

واضاف ان «التحرك السريع من جانب الولايات المتحدة، وحلفائها الرئيسيين، لتأمين إمدادات بديلة من الغاز، هو ما حال دون حدوث نفس التقاعس الدبلوماسي بعد الغزو الروسي لأوكرانيا في العام 2022».

والآن، يقول التقرير إن «دور العراق في هذه المعركة الوجودية من اجل موارد الطاقة العالمية قد يكون محوريا»، موضحا انه «لا يملك القدرة على ان يصبح المنتج الاول للنفط الخام في العالم فحسب، وأحد اكبر مصدري الغاز ايضا، ولكن موقعه الجيوسياسي يشكل اهمية بالغة لما يجري في هيكل الامن العالمي».

وفي حين لفت التقرير الى خسارة الولايات المتحدة للسعودية التي عززت من اقترابها من الصين من خلال أحداث متعددة من بينها انضمامها مؤخرا الى كتلة «بريكس»، وانتقالها بشكل أعمق الى «منظمة شنغهاي للتعاون»، ومن خلال اتفاق استئناف العلاقة مع إيران، وهي كلها تحركات توسطت فيها بكين، تابع انه جرى ايضا تعزيز القوة العظمى الاخرى في الشرق الاوسط، اي ايران، من خلال تحولها الى دولة وكيلة للصين من خلال «اتفاقية التعاون الشامل بين ايران والصين لمدة 25 عاما».

وذكر التقرير بأن التحركات الجارية من جانب التحالف الغربي لفصل إيران

«مثل هذه الجهود تتمتع ظاهريا على الاقل، بالتشجيع من قبل رئيس الحكومة محمد شياع السوداني الذي قال مؤخرا ان العراق سيوقف واردات الغاز من ايران خلال عامين بعد ان تتشكل المشاريع العملاقة لتطوير منشآتها الغازية.

عن الكتلة الصينية الروسية، من خلال صياغة نسخة مخففة من «الاتفاق النووي»، مضيفا ان المنطق القائم في واشنطن هو انه اذا كان من الممكن فصل العراق الذي هو تحت تأثير ايران منذ فترة طويلة، عن طهران، فان ذلك لن يؤدي الى تسريع توقيع الاتفاق النووي الجديد مع ايران فقط، وإنما سيعني ذلك ايضا ان التحالف الغربي سيكون لديه دولتين من اكبر ثلاث دول مصدرة للنفط والغاز في الشرق الاوسط تحت نفوذه.

واعتبر التقرير ان «شركة توتال انيرجيز» الفرنسية تقف حاليا في طليعة جهود التحالف الغربي من اجل كسب العراق، من خلال الصفقة الضخمة، الرباعية المحاور، والتي تبلغ قيمتها 27 مليار دولار امريكي، على الرغم من ان الشركة تواجه تحديات كبيرة على كل مستوى من مستويات بيروقراطية النفط والغاز في العراق. الا ان التقرير رأى ان تعزيز وجود الشركات الغربية الكبرى الاخرى في العراق، سيساهم في تعزيز فرص نجاحها.

واضاف ان «مثل هذه الجهود تتمتع ظاهريا على الاقل، بالتشجيع من قبل رئيس الحكومة محمد شياع السوداني الذي قال مؤخرا ان العراق سيوقف واردات الغاز من ايران خلال عامين بعد ان تتشكل المشاريع العملاقة لتطوير منشآتها الغازية.

الا ان التقرير ذكر بان هذا الكلام هو نفس ما قاله رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي عندما ذهب الى واشنطن في ايار/مايو 2020 لطلب المزيد من الاموال لدعم الاقتصاد المصاب بالفساد، وليطلب ايضا اجازة استثناء من العقوبات مدتها 120 يوما للاستمرار في استيراد الغاز والكهرباء من ايران، مضيفا انه ما ان قدمت الولايات المتحدة التمويل والاعفاء، وايداع الاموال في البنوك وعودة الكاظمي سالما الى اراضيه، قام العراق بالتوقيع على عقد لمدة عامين مع ايران لمواصلة استيراد الغاز والكهرباء.

كما ذكر التقرير بأن السوداني اعلن في تموز/يوليو الماضي، ان العراق يعتزم الدفع بامداداته النفطية مقابل الغاز والكهرباء التي يستوردها من ايران لان العراق ليس امامه خيار سوى البدء في دفع ثمن واردات الغاز والكهرباء الايرانية بالنفط العراقي بسبب ان العقوبات الامريكية على ايران جعلت من الصعب على بغداد سداد المدفوعات عبر الآليات البنكية التقليدية.

ومع ذلك، اعتبر التقرير ان العراق بإمكانه انهاء اعتماده على الغاز من ايران بسهولة نسبيا في حال اراد ذلك بالفعل، مشيرا الى ان اجمالي احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة في العراق تبلغ حوالي 131 تريليون قدم مكعب، ويحتل العراق بالتالي المركز ال12 على مستوى العالم، وربما تكون احتياطياته الغازية هذه اكبر من ذلك بكثير، لأن مستوى التنقيب عن احتياطيات الغاز لا يتساوى مع معدل التنقيب عن النفط.

وبعدما ذكر بان وزارة النفط العراقية كانت اتفاقا مع شركة الهندسة الامريكية العملاقة «بيكر هيوز» لاحتجاز الغاز المصاحب للنفط من حقلي الغراف والناصرية النفطيين، اشار الى ان الخطط المتعلقة بالناصرية كانت تتضمن بداية معالجة الغاز لتوليد اكثر من 100 مليون مكعب قياسي، ثم تطوير معمل الناصرية ليصبح منشاة كاملة للغاز الطبيعي المسال بمقدورها استعادة 200 مليون قدم مكعب يوميا من الغاز الجاف والغاز المسال والمكثفات، وهو انتاج كان يفترض ان يذهب الى قطاع توليد الطاقة المحلي.

وتابع ان «بيكر هيوز» كانت ذكرت ان معالجة الغاز المحترق من هذين الحقلين ستسمح بتوفير 400 ميجاوات من الطاقة للشبكة العراقية.

ورأى التقرير انه لو كان سمح ل«بيكر هيوز» بمواصلة تنفيذ المشروع، لكان قد استغرق تنفيذه حوالي 30 شهرا، مضيفا انه كان من الممكن بعد ذلك تنفيذ خطط تطوير مشابهة لمواقع احتجاز الغاز الرئيسية الاخرى، والتي شملت في عامي 2018 و2020 حقل الحلفاية (300 مليون قدم مكعب في اليوم)، وحقل ارطاوي (400 مليون قدم مكعب في اليوم).

ونوه الى انه كان من الممكن بعد ذلك تطوير اوجه الترابط مع مشروع الغاز الرئيسي الوحيد الذي حقق تقدما كبيرا في العراق على مر السنوات الا وهو مشروع شركة غاز البصرة (BGC) التي تديرها «شركة شل».

وختم بالقول انه في الوقت الراهن، فانه لم يتم احراز تقدم يذكر في اي من هذه المشاريع، ولهذا يبقى ان نرى ما اذا كانت تصريحات السوداني الاخيرة ستغير من هذا الوضع.

العراق وقياس الدولة الهشة .. مراجعة واقعية

فلاح المشعل

توصف الدولة الهشة بكونها الأضعف على مواجهة الصدمات والأزمات الأقتصادية أو الكوارث الطبيعية ، وفق هذا التوصيف ، يعد العراق وبعد عشرين سنة من غياب مشاريع تنمية الدولة قد بلغ مرحلة الدولة الهشة ، وإذا تجاوزنا الاسباب المعروفة التي أوصلت العراق لهذا المستوى من الإنحدار ، فأن أبرز الصفات لهشاشة الدولة العراقية تتمثل بعدم قدرته على توفر مستشفيات لاستقبال جرحى حريق « قاعة الهيثم « تلك الصدمة الاجتماعية ، والحديث عن الموصل ثاني اكبر مدينة في العراق . ولعله الحريق الثالث أو الرابع الذي يقضي على حياة المئات بسبب انتشار مباني هشة قابلة للاشتعال لاتخضع لشروط حماية الإنسان والسلامة العامة، دون قدرة الدولة على إيقاف هذا الاستهتار بأرواح العراقيين . من سمات الدولة الهشة أيضاً انتشار المخدرات وتجارة الأعضاء البشرية وتغول الفساد وانتشار السلاح خارج نطاق الدولة ، إضافة لسيطرة مافيات المال وتهريب العملة وإعفاء النخب الحاكمة من حكم القانون ، وهو ماينطبق تماما على الواقع العراقي الذي صار يتنامى بالفساد منذ 2003 حتى بلغ ذروته أن تهدر حدود البلاد وسيادته وتنهب ثرواته الطبيعية من أراضي أو ثروة نفطية أو حدود مائية أو برية ، وصولا لسرقات مليارية لافراد يشكلون واجهات اجتماعية لمنظومات سياسية -مليشياوية تتحكم بعدادات الدولة العميقة التي أنجزت هشاشة الدولة العراقية بزمن قياسي .

المشكلة تتعاظم وفق منظور اقتصادي يترجم واقعاً استثنائياً في العالم، بمعنى دولة تقوم على نظام ريعي يتمثل ببيع النفط وتوزيع ايراداته معاشات لنحو عشرة ملايين موظف بالدولة ومايتبقي يذهب لمشاريع وهمية ويسرق بعناوين متعددة، واعتماد الدولة على ماتستورد من احتياجات العيش الغذائية والصناعية والانشائية وغيرها، بعد توقف متواصل وشبه تام للصناعة والزراعة ، وتتركز المأساة إذا اشرنا الى عجز الدولة عن استثمار حتى مصادر الطاقة الوفيرة كالنفط والغاز والعراق ثاني دول أوبك بعد السعودية في كميات الانتاج والتصدير اليومي إذ يبلغ نحو 4 مليون برميل يوميا ، ناهيك عن مياه الأنهار التي بدأت تنحسر وتنخفض مستوياتها ، والمفارقة الأكبر أن العراق يستورد الطاقة من ايران مثل الغاز والكهرباء بمبالغ تربو على 4 مليار دولار سنوياً .

السؤال الذي يلازم كل باحث في الاقتصاد العراقي : ماذا بعد انخفاض اسعار النفط ، بسياق توجه العالم المتقدم صناعيا بانتاج بدائل تتمثل بالطاقة النظيفة ،وتجاوز الوقود الاحفوري ؟

حقائق أعتقد أنها مكشوفة لدى بعض أصحاب السلطات المتحكمة والمسؤولة عن واقع الدولة الهشة ، وما ذكرناه يشكل موجزا مكثفا لظاهرة الهشاشة وهي تكشف قابلية الدولة على الإنهيار ازاء أية صدمة خارجية أو احتلال كما في (غزو داعش لثلث اراضي العراق 2014) ، وافلاس خزينة الدولة عند هبوط اسعار النفط عام 2020 .

هل يمكن معالجة الأمور ونحن بهذه الدرجة من السوء ؟ الجواب نعم إذا توفرت الإرادة الوطنية في تنمية الدولة وأبعاد الفاسدين عن زمام الأمور ، والعمل بخطط تتجاوز الروتين الإداري باختصار الزمن وتكريس المخزون المالي والواردات الجيدة في تطوير البنية التحتية الصناعية والزراعية والاستثمارية من خلال التعاقد التنموي مع شركات يابانية وامريكية وبريطانية وكورية معروفة بقوة عملها ونزاهتها والتزاماتها القانونية ، وغلق منافذ الفساد واعتماد مبادئ الخصخصة ونظام مصرفي رصين، وانزال أقسى العقوبات بمافيات التهريب والمخدرات، وكذلك عزل الأحزاب عن دور السلطة وامتلاك وزارات الدولة والمؤسسات الأمنية والعسكرية ، وإحكام سلطة القانون وثقافة المواطنة والعدالة بين الجميع .

عجز حكومي
لمكافحة أكثر السرطانات شيوعاً في العراق

■ فيلي

يُصيب سرطان الثدي واحد من كل 100 شخص في العراق، ويعود سبب انتشاره كما باقي الأمراض السرطانية الأخرى إلى تلوّث البيئة خاصة في المناطق الجنوبية، في وقت تواجه وزارة الصحة نقصاً في المراكز التشخيصية للكشف المبكر عنها، إلى جانب عجزها عن توفير العلاجات سوى لـ30 بالمائة من المرضى، ما يتطلب نهضة حكومية كبيرة في هذا المجال، وفق عضو لجنة الصحة والبيئة النيابية، باسم الغرابي.

ويعتبر تشرين الأول/ أكتوبر من كل عام، شهر التوعية بمخاطر مرض سرطان الثدي حول العالم عبر تنفيذ عدة أنشطة تحث النساء على الكشف المبكر والدوري، فيما تتخذ الأنشطة اللون الزهري أو الوردي شعاراً توعوياً لها.

وسرطان الثدي هو الذي يتكون في خلايا الثديين، ويأتي بعد سرطان الجلد من حيث كونه أكثر أنواع السرطانات شيوعاً بين النساء في الولايات المتحدة، ويصيب سرطان الثدي كلاً من الرجال والنساء، إلا أنه أكثر شيوعاً بين النساء.

الأول في العراق والعالم

ويقول المتحدث باسم وزارة الصحة العراقية، سيف البدر في بيان، الثلاثاء الماضي، إن «سرطان الثدي يحتل المرتبة الأولى بالسرطانات في العراق والعالم، وعلى أساسه ندعو النساء بعمر الـ40 لإجراء فحص (الماموجرام) والموجات فوق الصوتية».

ويلفت إلى أن «التقدم بالسن يزيد مخاطر الإصابة بسرطان الثدي بالإضافة للعامل الوراثي، فضلاً عن العادات الغذائية غير الصحية وقلة النشاط البدني وغيرها من العوامل».

ويوضح البدر، أن «هناك 53 مركزاً للكشف عن سرطان الثدي من بينها 17 مركزاً وعيادة موزعة في العاصمة بغداد»، مبيناً، أن «وزير الصحة وجه بانطلاق الحملة تزامناً مع شهر التحدي العالمي لسرطان الثدي في تشرين الأول من كل عام».

وفي هذا السياق، يقول عضو لجنة الصحة والبيئة النيابية، باسم الغرابي، إن «الأمراض السرطانية مشكلة عالمية تزداد مخاطرها يوماً بعد آخر، وفي العراق يتم تسجيل حالة إصابة واحدة من كل 100 شخص بسرطان الثدي».

انتشار الأمراض السرطانية

وعن أسباب انتشار الأمراض السرطانية مؤخراً وخاصة في المناطق الجنوبية، يعزو الغرابي خلال حديثه لمجلة «فيلي»، ذلك إلى «تلوّث البيئة بثنائي أكسيد الكربون، وأيضاً انبعاث غاز الميثان المصاحب للاحتراق الجزئي للغاز عند استخراج النفط».

وأضاف، «فضلاً عن ارتفاع نسب التلوّث والسموم في داخل المياه، وتلوّث التربة، بالإضافة إلى الإشعاعات التي تتجاوز 300 ألف ضعف عن الحد المسموح بها، بسبب الحروب السابقة».

ويؤكد، أن «الفحص المبكر ضروري لاكتشاف الأمراض السرطانية بصورة عامة ومعالجتها مبكراً، أما إذا وصلت إلى المستوى الثالث أو الرابع حينها يُصعب الشفاء منها إلا في حالات نادرة».

المراكز التشخيصية

وأشار إلى وجود نقص في المراكز التشخيصية، مُبيناً أن «هذه المراكز نادرة في العراق، إذ هناك 4 مراكز لعلاج الأورام السرطانية للأطفال، و5 مراكز للعلاج الإشعاعي، و23 مركزاً للعلاج الكيميائي في عموم العراق»، مؤكداً أن «هذه المراكز لا تكفي، لذلك يضطر المرضى للسفر إلى خارج البلاد، ما يكبدهم مبالغ مالية كبيرة».

وفيما يتعلق بالعلاجات، ذكر الغرابي، أن «علاجات الأمراض السرطانية غالية، وأن موازنة وزارة الصحة لعام 2023 تبلغ نحو 10 تريليونات دينار، خُصص منها تريليون و600 مليار دينار لمختلف العلاجات بما فيها السرطانية، لذلك قد يجهز العلاج إلى نحو 30 بالمائة فقط من المرضى، والباقين يتحملون العلاج على نفقتهم الخاصة».

وتابع، «وبناءً على ذلك، ينبغي القيام بنهضة حكومية كبيرة لإنشاء مراكز للفحص المبكر، خصوصاً في المستشفيات الجديدة مثل الألمانية والتركية والأسترالية التي هي حالياً في طور الإنشاء، من خلال إعادة تصميم بعض مرافقها وإنشاء مراكز للفحص المبكر فيها، لكشف المرض ومعالجته في بدايته».

معرض الكتاب من زاوية ثانية

شكوى دور النشر والعناوين الجاذبة

يشكل معرض بغداد للكتاب سمة مميزة تعكس واقع حال المدينة وناسها، وبملاحظة هذين الامرين وجدنا ان الناس ماتزال تعول على النشاطات الثقافية، من قبيل معرض الكتاب في مضمار سعيها للعودة الى حياتها الاعتيادية، التي استبدت بها سنوات الخراب والحروب وانهيار الوضع الامني في عقود وسنين سابقة...

فيـــلي

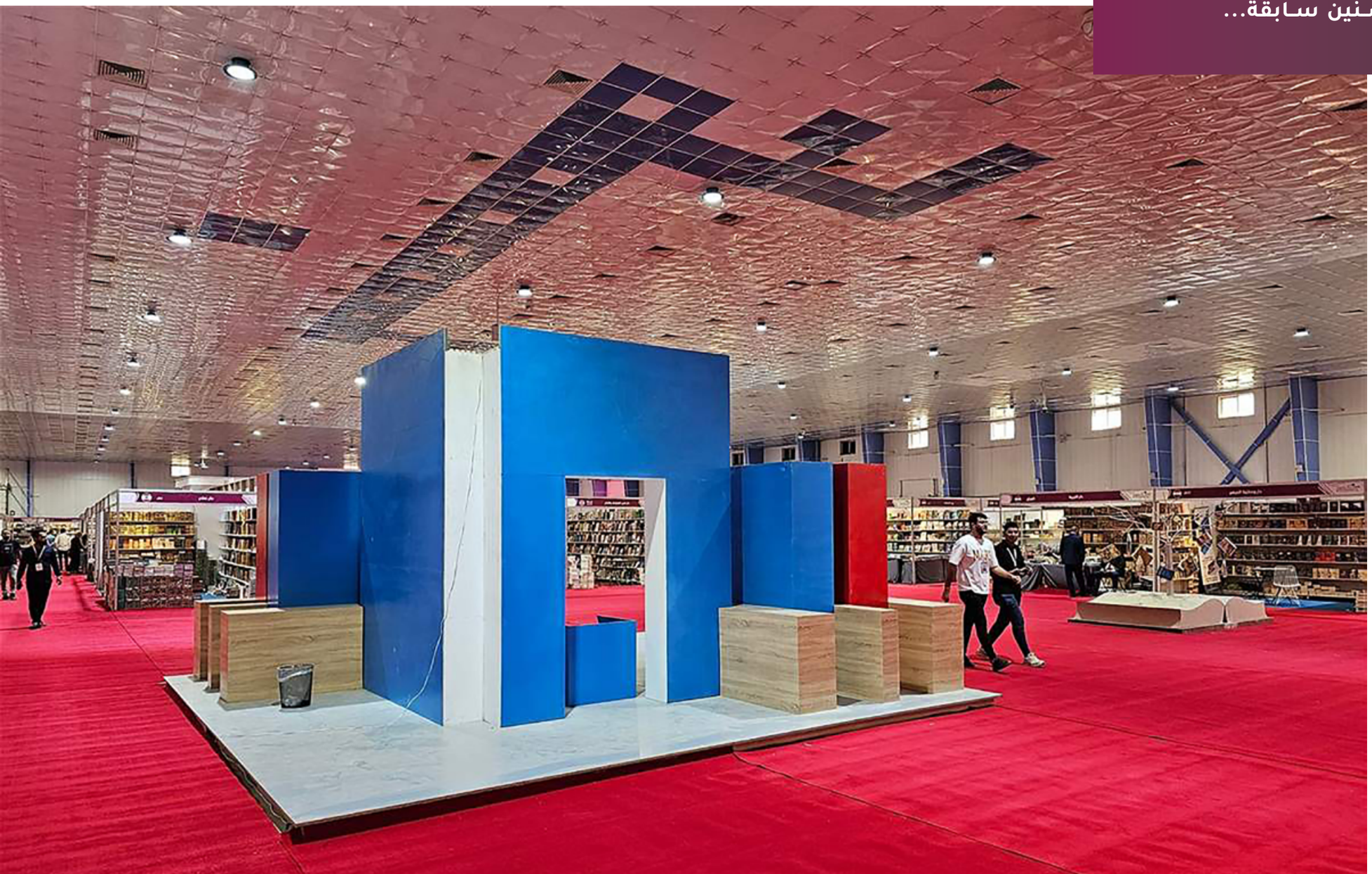

وتمثل ذلك في الحضور الجماهيري الكبير لاسيما من قبل الشباب، الامر الذي دفع المسؤولين عنه الى تمديد افتتاحه ليومين اضافيين.

وبرغم ما عرف به القارئ العراقي من وعيه وتمييزه الكتاب الجيد عن الرديء، فقد لاحظنا وايد ذلك اصحاب دور النشر ان العناوين الجاذبة لجمهور القراء ما عادت كما في السابق، وان كتبا تتحدث عن النشاطات الحياتية بعناوين تستهوي الشاب والشابة اصبحت هي الرائجة من قبيل «10 طرق لتقول انا احبك» او « فن الزواج» وغيرها المشابهة، كما تجري عروض لمجموعات من الكتب تباع بالجملة، كأن يعلق اعلان يقول «3 روايات 10 آلاف دينار» او 6 كتب بـ 20 الف، كما ان كتب والعاب الاطفال اخذت حيزا من عمليات الشراء، وكذلك عمليات بيع الحقائب البلاستيكية و دفاتر «وصولات» البيع للمحال، وقرطاسية، وتحفيات صغيرة، وغيرها.

وفي لقاءات مع بعض اصحاب دور النشر شكوا من جملة مشكلات تواجههم تبدأ من تأجير مكان العرض.

ويقول مدير دار «رؤى» للطباعة والنشر من العراق، ان مشروع المشاركة في معرض الكتاب غير ربحي تماما، فان تأجير 3 أمتار مع المصاريف يكلف فضلا عن النقل مليون دينار «فيما نحن لا نبيع حتى 100 ألف دينار، وربما لن نصل الى بيع ما يعادل المبلغ الذي صرفناه حتى مع اختتام المعرض» بحسب تعبيره،

مطالبا بدعم دور النشر بوساطة الحكومة ووزارة الثقافة بالتحديد.

ويوضح بالقول ان كلفة تأجير 1 متر مربع هي 100 دولار، 80 دولار كحد أدني بحسب الموقع، مبينا انهم اجروا مساحة تغطي 24 مترا مربعا فاستحصلوا منهم 400 دولار، وحسبت الطاولات والكراسي من ضمن مبلغ الايجار.

ويشخص مدير دار رؤى خللا في خارطة صالات العروض، ما ادى الى الاستعانة بمتطوعين لإرشاد الجمهور الى اماكن دور النشر ومعرفة مكان الدار التي يريدها الباحث فيستغرق ذلك منه وقتا طويلا لعدم تواجد الارقام.

ويدعو الى حل الامر باللجوء الى اعطاء ارقام واضحة لكل دار نشر، كي يعرفها الزبون ويتجه اليها من دون عناء.

ويتفق معه ممثل مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر والتوزيع، الذي يتحدث عن مشكلة تحديد سعر الكتاب ويقول «صحيح اننا نحدد سعر بيع الكتاب ولكن عند رفع اسعار الكتب بما يناسبنا ويجنبنا الخسارة، فان الكتاب لا يباع ومن النادر ان يشتريه أحد»، منوها بدوره الى معضلة اجور المكان وعدم استرجاعها من مبيعات الكتب؛ مستدركا بالقول «مؤلف الكتاب يطالب بأسعار رمزية لكتابه» مشيرا الى عدم امكانية تلبية ذلك لخسارة دار النشر على حد قوله.

وتطرق الى عديد السلبيات منها ان بعض الدعم يجري للشباب لفئات معينة تنشط في مجال الشعر والشعر الشعبي، في حين يجري اهمال المؤلفين في انواع الكتابات الاخرى؛ كما يلفت الى مشكلة الترويج للكتاب بالقول ان «هناك خللا في الدعاية كأن تخصص دعاية واسعة لكتاب اعتيادي ليعرض كأنه كتاب متميز».

ويدعو ممثل دار نشر ثائر العصامي الى ان توفر الجهات المعنية الدعم للناشر والمؤلف مثلما يحصل في معارض كتب في دول اخرى، بحسب قوله، ومن ذلك مثلا ان تستورد الدولة ورقا كمواد اولية بسعر مدعوم وحتى بسعر الكلفة وعدم تحميله ارباح، ويأتي بمثل من الدول الاخرى منها معرض الدوحة للكتاب في قطر اذ يجري الصرف على سكن المشاركين ونقلهم، وغيرها من الامور، ويكون ذلك على حساب الدولة بحسب قوله.

وقد لاحظنا انه وبرغم التخفيضات فان كتبا شهيرة مثل «تاريخ الوزارات العراقية» لعبد الرزاق الحسني لا تجد رواجا برغم عرض اجزائه العشرة بـ 10 الاف دينار فقط للتجليد العادي وبـ 20 الفا للتجليد الفاخر، كما تلجأ عدة دور نشر الى بيع كتب بالجملة كأن يكون 6 كتب بـ 20 الف دينار.

بعض الدعم يجري للشباب لفئات معينة تنشط في مجال الشعر والشعر الشعبي، في حين يجري اهمال المؤلفين في انواع الكتابات الاخرى؛ كما انه هناك خللا في الدعاية كأن تخصص دعاية واسعة لكتاب اعتيادي ليعرض كأنه كتاب متميز !!.

ولوحظ في داخل المعرض انتشار لشباب وشابات وضعوا على صدورهم تعريفا خاصا كمتطوعين، قالوا ان مهامهم تتمثل في ارشاد زبائن المؤتمر عند استفسارهم عن أي دار للنشر يبحثون عنها، وذكروا ان الجهات المعنية دعمتهم ببطاقة مجانية لشراء الكتب مع تحمل دور النشر بتخفيض اضافي بنسبة 5% في حالة نفاد البطاقة التي حدد لها سقف 20 ألف دينار.

وكان رئيس مجلس الوزراء الاتحادي، قد اشار في كلمته بافتتاح معرض بغداد الدولي للكتاب في دورته الرابعة والعشرين، الى أن «الحكومة ستتخذ إجراءات عديدة لتسهيل مهمة دور النشر العراقية؛ دعماً للفعل الثقافي والتنويري»، مشددا على أن «قروضاً خالية من الفوائد سنطلق لدعم دور النشر، كما سندعم معارض الكتب الرئيسة في العراق».

وتابع أن «الشكوى كثرت من قلة القراءة ومحاولة التقنيات الحديثة والسوشال ميديا سحب البساط من الكتاب الورقي»، مبيناً أن «معرض بغداد الدولي للكتاب يمثل جرعة من العافية للكتاب والقراءة والمعرفة».

وأوضح أنه «مهما تغوَّلت التكنولوجيا، وانتشر الكتاب الإلكتروني، يبقى للكتاب طعم خاص، حيث أسهم بتغيير العقول وتربية الأجيال»، مشدداً على أن «الحكومة ستبقى داعمة للشأن الثقافي، انطلاقاً من واجبها وبرنامجها لبناء العراق».

وكان ناشرون عراقيون قد اشاروا في تصريحات لوسائل الاعلام إلى اسباب تراجع دور النشر المحلية وأهمها غياب الدعم الحكومي لقطاع النشر والكتب وغياب الرقابة عن الإصدارات التي أدت إلى نشر أفكار وكتب رديئة، فضلا عن حظر الكتاب العراقي سابقا من الوصول للدول العربية، ولجوء بعض دور النشر لسرقة حقوق الكتب الأصلية وطباعتها محلياً، لافتين الى ان أغلب دور النشر العراقية لا تستطيع منافسة الدور العالمية والعربية لأسباب عدة منها السياسات الخاطئة في تأسيس دور النشر.

ويجمع متخصصون بشأن الكتاب في العراق على ان الكتّاب والمؤلفين في العراق يعانون من فقدان حقوقهم للملكية الفكرية؛ بسبب غياب التشريعات والقوانين التي تحمي هذه الحقوق بشكل كاف، وان هذا يعرض المبدعين لخسائر مادّية ويقلل من حافزهم للكتابة والإبداع، ومن أجل حماية حقوق الملكية الفكرية ومكافحة مشكلات السرقة الفكرية، يجب وضع رؤية قانونية وإصدار قوانين تنظيمية تحمي حقوق المؤلفين والناشرين، بحسب قولهم.

«تاريخ من التخبط».. استعراض في العلاقات العراقية التركية

اعتبرت صحيفة «ذي ناشيونال» الصادرة باللغة الإنكليزية أن مجالات المؤازرة بين العراق وتركيا متعددة، لكنهما لم يحسنا الاستفادة منها، إذ أن بغداد لم تنجح في بناء إستراتيجية خاصة بها للتعامل مع تركيا، بينما اعتمدت أنقرة على فكرة الاستفادة من ضعف العراق منذ العام ١٩٩١.

فيـلي

ولهذا، يقول التقرير الذي ترجمته مجلة «فيلي»، إن هناك حاجة إلى إعادة ضبط قوية للعلاقات بين العراق وتركيا، مذكراً في هذا السياق، بقرار التحكيم القضائي المتعلق باستخدام خط الأنابيب من العراق إلى تركيا وكيف أثّر على العلاقات بين البلدين بسبب عدم تنسيق السياسات والفشل في استغلال المصالح المتبادلة، مضيفاً أنه من المهم للغاية أن يفكر الطرفان داخلياً في كيفية التعامل مع بعضهما البعض.

صراع الماء والنفط

وفي حين قال التقرير إنه منذ فترة طويلة هناك مؤازرة واضحة بين العراق وتركيا يتحتم الاستفادة منها، أوضح أن تركيا مستورد رئيسي للنفط والغاز، المتوفرين بكثرة في العراق، فيما العراق معرض للتغير المناخي بينما أنشأت تركيا العديد من السدود على المياه التي تنبع من أراضيها ولهذا تضررت معظم الأراضي الزراعية في العراق.

وبالإضافة إلى ذلك، ذكر التقرير أن جزءاً كبيراً من البنية التحتية المائية في العراق قديمة، في الوقت الذي تتمتع فيه تركيا بخبرة كبيرة يمكنها أن تتقاسمها مع العراقيين.

إلا أن التقرير اعتبر أنه بدلاً من الاستفادة من أوجه التآزر القائمة، فإن العراق لم يتمكن من بناء إستراتيجيته المشتركة الخاصة تجاه التعامل مع تركيا، في حين سعت أنقرة في المقابل إلى الاستفادة من ضعف العراق منذ العام 1991، وكنتيجة لذلك، تفاوضت تركيا في العام 2013 على اتفاق مع إقليم كوردستان للسماح بضخ النفط في خط الأنابيب (الموجود مسبقاً) بين العراق وتركيا ثم تحميله على السفن في ميناء جيهان التركي للتصدير من دون إشراك وزارة النفط في بغداد.

وبعدما ذكّر التقرير بالنزاع القضائي بين بغداد وأنقرة والقرارات الصادرة، اعتبر أنها كانت بمثابة فرصة لكلا الطرفين لإعادة التعامل مع بعضهما البعض بشكل بناء، وأن تشجع الطرفان على طي الصفحة، وإعادة تقييم ما أنجزاه من خلال إستراتيجيات كل منهما والبناء على أوجه التآزر القائمة.

إلا أن التقرير أنتقد فكرة أنه بدلاً من إعادة الانخراط مع بعضهما البعض بشكل إيجابي، فإن الطرفين تبنيا مواقف غير بناءة فاقمت من تعقيد الأمور، مضيفاً أنه من المثير للدهشة أيضاً أن تصرفات الطرفين كانت غير

متماسكة، بينما اتخذت عناصر في كلا البلدين إجراءات تقوض مواقفها.

قرار التحكيم الدولي

وأوضح أنه مع صدور قرار التحكيم، تحركت أنقرة فوراً لإغلاق خط الأنابيب، وهو الأمر الذي لم تطلبه المحكمة، وعندما طلب العراق من تركيا السماح باستئناف تدفق الصادرات، ردت تركيا بأن الإغلاق كان لضمان السلامة الهيكلية لخط الأنابيب في أعقاب زلزال شباط/ فبراير 2023، وهو نقطة لم تتم إثارتها من قبل. ولتعزيز هذه الغرابة في المواقف، أشار التقرير إلى أن تركيا لن تعيد فتح خط الأنابيب إلى أن يتم استيفاء عدد من الشروط، بما في ذلك تخلي العراق عن مطالبته بالتعويضات عن المرحلة الثانية للفترة 2018-2022.

وأضاف أن إغلاق الخط يعني أن العراق خسر نحو 6 مليارات دولار من الأرباح، في حين ما يزال خط الأنابيب مغلقاً حتى الآن.

وتابع التقرير أن تركيا لفتت مؤخراً إلى أنه وفقاً لحساباتها حول الفائدة، فإن العراق يدين لها بمبلغ 950 مليون دولار، وليس العكس، كما جادلت تركيا أيضاً في المحاكم الفرنسية بضرورة إلغاء قرار التحكيم.

وفي المقابل، قال التقرير إن العراق صرّح علناً عن حرصه على التوصل إلى اتفاق مع تركيا حول هذا الموضوع، لكنه في الوقت نفسه، قام بخطوة عدائية لا ضرورة لها، حيث تحرك فوراً بعد إصدار قرار التحكيم، وبسرعة البرق، للعمل من أجل تنفيذ الحكم من خلال المحاكم الأمريكية من دون التواصل مع تركيا أولاً، مضيفاً أن المسؤولين الأتراك صرّحوا منذ ذلك الحين بأنهم شعروا بالإهانة من تصرفات بغداد.

تركيا لفتت مؤخراً إلى أنه وفقاً لحساباتها حول الفائدة، فإن العراق يدين لها بمبلغ ٩٥٠ مليون دولار، وليس العكس، كما جادلت تركيا أيضاً في المحاكم الفرنسية بضرورة إلغاء قرار التحكيم.

إدارة الخلافات

ولهذا، خلص التقرير إلى أن هذا التاريخ من الإجراءات التي تقود إلى نتائج عكسية والتصعيد الذي بلا نهاية، يفترض أن يدفع مسؤولي البلدين إلى التوقف، والتمعن الجاد في كيفية إدارة علاقاتهما والقيام بعمل أفضل في المستقبل.

وأكد أن قيام دول، مثل العراق وتركيا، بمعالجة خلافاتها من خلال المحاكم والتهديدات باتخاذ المزيد من الإجراءات، يشكل مهزلة خصوصا في ظل وجود عناصر التآزر التي أشرنا إليها.

ودعا التقرير البلدين إلى دراسة الوسائل التي يتواصلان من خلالها مع بعضهما البعض حول هذه القضايا، موضحاً أنهما في الوقت الحالي يتواصلان غالباً من خلال اجتماعات مخصصة، بالإضافة إلى إعلان بيانات غير منسقة وعبر إجراءات قانونية من قبل مجموعة متنوعة من الإدارات الحكومية المختلفة.

وتابع التقرير أنه عوضاً عن ذلك، يتحتم على البلدين أن يستكشفا الوسائل الكفيلة بأن يكون هناك مركزية فيما يتعلق بالإستراتيجية وعملية صنع القرار، إلى جانب إنشاء منتدى دائم للتشاور والتفاوض (كتشكيل لجنة إستراتيجية دائمة).

وختم التقرير بالقول إن العراق وتركيا «حليفان طبيعيان ولديهما الكثير ليقدماه لبعضهما البعض، إلا أنهما من أجل تحسين مواقفهما، يتحتم عليهما تقديم التنازلات، وإذا قاما بذلك بالفعل، فإن ما سيحققاته سيكون كبيراً».

«السبيس» ينشط قبل الانتخابات

تشكل ظاهرة تفعيل بعض الخدمات مع اقتراب مواعيد الانتخابات أو حتى المناسبات، مظهرا لافتا في المشهد العراقي كثيرا ما يؤدي إلى التساؤل عن دور مؤسسات الدولة في تقديم الخدمات البلدية وسر اناطة الأمر الى أفراد مثل النواب وغيرهم.

فيـــلي

وتسببت مشادات بين بعض السكان، وأعضاء «فريق الجهد الخدمي» مؤخرا، بانسحابه من أحد احياء مدينة الثورة ـ الصدر، بعد ان اتهم سكان، الفريق بأنهم جاء إلى المنطقة لاقتراب الانتخابات، وأن أعضاء الفريق لا يقدمون الخدمات إلا إن كانت هناك مصالح لهم، بحسب ما نقله عضو في فريق الجهد الخدمي التابع لرئاسة الوزراء، الذي اشار الى ان الفريق لم يتخذ أي إجراء تصعيدي تجاه المواطنين. كما تحولت المسألة إلى مناسبة تراشق سياسي على صفحات التواصل الاجتماعي. ومن المعلوم ان «فريق الجهد الخدمي» الحكومي المذكور يقدم خدماته بالتعاون مع هيئة الحشد الشعبي، وقد تسبب الاحتكاك بتوقف عمله.

وقد لوحظ في مناطق شرقي القناة وجنوب شرقيها مؤخرا عمليات إعادة فرش السبيس حتى في بعض مناطق العشوائيات والسبيس هي الطبقة التي تكون تحت طبقة الأساس وفوق القالب الترابي وتتكون من تربة طبيعية محسنة «صغار الحجارة او الحصى» أو من مواد ذات مواصفات أدنى من مواصفات مواد طبقة الأساس؛ ويقول أحد سكان الاحياء في مناطق السكن الزراعي قرب جسر ديالى جنوب شرقي بغداد، ان قضية فرش السبيس تعود في كل موسم انتخابي، فيما يرى انها تفاقم الوضع البائس الذي تعيشه تلك المناطق ولا تنفعه؛ لأنها تهمل التبليط الذي هو هدفنا الذي يفترض ان يتبع فرش السبيس وهو ما لم يحصل بحسب قوله، كما انها تحرف النظر عن اصلاح مجاري المياه الثقيلة وشبكات مياه الشرب، بحسب تعبيره.

ويقول آخر ان بعض الناس تصدق بهم وتنسى بفرش السبيس الموضوع الرئيس الذي يتمثل بمد وتقوية المياه وفتح المجاري وتبليط الشوارع وغيرها من الخدمات الرئيسة.

ويحتج آخر بالقول «لو يجمعون فلوس ويسوون تبليط أحسن»، مشيرا بالقول ان «الامور التي نحتاجها مثل السبيس والمحولات الكهربائية واعمدة الكهرباء، وغيرها متواجدة في دوائر الدولة ولا تخرج إلا عن طريق نائب».

ودعا أحد سكان منطقة الكرغولية ببغداد قرب جسر ديالى الى فصل قضية الخدمات عن المناسبات والمواعيد وتنفيذها بصورة يومية؛ فيما يقول آخر محتدا: دعهم يفرشون السبيس ولا تصوت لهم او قاطع الانتخابات.

ولاحظ المراقبون ان أغلب المرشحين للانتخابات بدأوا حملاتهم الدعائية في وقت مبكر، عن طريق تجوالهم على المناطق السكنية قليلة الخدمات، وتقديم وعود للأهالي بالخدمات وتحسين المستوى المعيشي والتعيينات الحكومية لأبنائهم، وأن أغلب تلك

الحملات يُستغل فيها المال السياسي، على حد وصفهم.

وتكررت قضية تنفيذ الاعمال البلدية في المناسبات والزيارات وأدى ذلك الى التسرع في التنفيذ وانجاز اعمال غير مستوفية للشروط المطلوبة، ففي صيف عام 2022 كشف عن انه برغم مرور أكثر من سنتين على الشروع بالعمل في المدخل الرئيس لقضاء الصويرة فانه لم ينجز، وهو ما أثار ضجة كبيرة لدى الأهالي دفعتهم إلى إبلاغ المدعي العام في محكمة الصويرة، عما اسموه حالات «فساد» اداري وإهمال وظيفي يترتب عليهما هدر في المال العام بمشروع تبليط شارع مدخل الصويرة، بحسب دعواهم.

وقال المشتكون بحسب البلاغ الذي تقدموا به، إن «العمل يجري خلافا للمواصفات المطلوبة في ظل غياب رقابة المعنيين بذلك، اذ يتم تبليط الشارع من دون تنظيف الأتربة الكثيفة المتواجدة ما يتسبب في تشقق وتكسر التبليط بعد ذلك»، مطالبين بإحالة المقصرين إلى محكمة التحقيق المختصة لأخذ جزاءهم العادل، على وفق بلاغ السكان.

واوضح نائب عن محافظة واسط، ان «شارع السبيس» أو شارع الزوار، يربط قضاء الزبيدية بالصويرة ويسلكه الزوار في أثناء الزيارات الدينية، ويظهر أن هناك توجيها من المحافظ بضرورة الاسراع في انجاز هذا الطريق لتسهيل مرور الزوار مع قرب موعد الزيارة، في حينه، وأوضح ان ما حصل في تبليط الطبقة الاسفلتية، هو عدم تنظيف «الكيترات» التي تجمع مياه الأمطار، ويظهر أن هذا حصل نتيجة السرعة في الانجاز، وهذا خطأ، وكان من المفروض تنظيفه في البداية، على حد قوله.

ويقول اكاديميون ان وعود تحسين الطرق والكهرباء والتعيينات وغيرها من الخدمات، لا تتعلق بعمل مجلس النواب بصفته سلطة تشريعية ولكن هي من اختصاص السلطة التنفيذية أي الحكومة، مشيرين الى ان هذه الوعود لها مدة محدودة وتنتهي بوصول المرشح الى قبة البرلمان مستغلين معاناة المواطنين لكسب ودهم والحصول على اصواتهم الانتخابية، بحسب قولهم، داعين الحكومة والمفوضية المستقلة للانتخابات ان ترصد تلك الحالات التي يقول بعض الاكاديميين انها جريمة من جرائم الاحتيال ترتكب بحق المواطنين لاسيما ان كثيرين يعمدون الى استغلال المنصب الحكومي و المال العام لمصلحتهم الانتخابية وخداع الناخبين، بحسب وصفهم، لأن المرشحين للانتخابات ليس لديهم ما يقدمونه من وسائل اقناع للناخب ويصبح موسم الانتخابات فرصة لإطلاق الوعود بخاصة مع تراجع الخدمات وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، على حد قولهم.

وتتحدث اللجنة القانونية النيابية، عن ان «استغلال المناصب التنفيذية وموارد الدولة في الدعاية الانتخابية أمر موجود وغير مسيطر عليه»، مشيرة على لسان عضو فيها إلى أن «السبب وراء ذلك هو عدم تواجد سند قانوني يمنع هؤلاء من استغلال هذه الموارد»، مبينا بالقول إن هناك طرقًا عدة غير مباشرة يستعملها من يتبوأ هذه المناصب، منها التذرع بتقديم الخدمات للسكان أو إنشاء المشاريع وغيرها من الأمور التي تقف وراءها أهداف انتخابية، بحسب قوله، ومشيرا الى، إن «اللجنة القانونية حاولت إلزام أصحاب المناصب التنفيذية بالاستقالة من مناصبهم في حال الترشح للانتخابات، لكن الكتل السياسية رفضت ذلك».

من جهته مصدر مقرب من رئيس مجلس الوزراء يقول ان «هناك تقارير رُفعت إلى السوداني تثبت بالدليل القاطع استغلال بعض الوزراء الحاليين والمحافظين، مناصبهم وموارد الدولة في الدعاية الانتخابية».

ويضيف، أن «السوداني يريد سحب صلاحيات هؤلاء المسؤولين قبل موعد الانتخابات، لكن الكتل السياسية ما تزال ترفض هذا الإجراء».

ويلفت متخصصون الى انه من أجل ضبط الدعاية الانتخابية يتعين على مفوضية الانتخابات أن تضع إجراءات رادعة وصارمة لمنع استغلال المال السياسي، وفي مقدمة هذه الإجراءات ما يُعنى بالفحص الدقيق لمصادر تمويل الحملات الانتخابية ومصروفاتها، من أجل تفادي أي تأثير غير مشروع على عملية الانتخاب.

ويشير المنسق العام للتيار الديمقراطي العراقي إلى أن هنالك مخاوف من استغلال المشاريع الخدمية التي تلامس حياة الناس وتوظيفها في الدعاية الانتخابية، فهذا يجري في كل انتخابات، اذ تستغل القوى المتنفذة ملف الخدمات بشكل واضح، وهذا يوجب على المفوضية اتخاذ خطوات جادة لمنعه والوقوف ضده فهو شكل واضح من أشكال الاستغلال غير القانوني للمال العام ويجب ألا يمر من دون محاسبة مرتكبيه، بحسب تعبيره، مبينا أن القوى المتنفذة تقوم بذلك في كل انتخابات بسبب سيطرتها على المال العام، على حد قوله.

من جانبهم يرى محللون أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ليست لديها القدرة على ردع مثل هذه الممارسات، لأن المتنفذين في الدولة هم من يشارك في الانتخابات ويتحكم بالسلطة ولديهم المال السياسي نتيجة غياب الرادع الحقيقي.

«استغلال المناصب التنفيذية وموارد الدولة في الدعاية الانتخابية أمر موجود وغير مسيطر عليه»، «السبب وراء ذلك هو عدم تواجد سند قانوني يمنع هؤلاء من استغلال هذه الموارد»، هناك طرقًا عدة غير مباشرة يستعملها من يتبوأ هذه المناصب، منها التذرع بتقديم الخدمات للسكان أو إنشاء المشاريع وغيرها من الأمور التي تقف وراءها أهداف انتخابية..

هجمات العراق حفزتها..

جيوش تتسابق لمواجهة تحديات الطائرات المسيرات

سلّطت صحيفة "ذي ناشيونال" الصادرة بالانكليزية، الضوء على الجهود المتصاعدة للتعامل مع التحديات المتزايدة التي باتت تمثلها الطائرات المسيرة، وتحديداً في الشرق الأوسط، والهجمات المتكررة على القواعد الأمريكية في العراق، مشيرة إلى أن من بين الحلول المحدودة الكلفة التي يجري العمل عليها وتطويرها، أجهزة الليزر ومعدات التشويش لنظام تحديد المواقع العالمي "GPS" والمسيرات المخصصة لمطاردة المسيرات العدوة.

وبداية، ذكر التقرير الذي ترجمته مجلة «فيلي»، أن الشرق الأوسط ليس غريباً على استخدام الابتكارات في مجال الحرب، بدءاً من أول استخدام واسع النطاق للدفاعات الجوية المحمولة والأسلحة المحمولة المضادة للدبابات خلال الحرب العربية الإسرائيلية في العام 1973 وحتى حرب الخليج في العام 1991 في الكويت، عندما قامت الولايات المتحدة للمرة الأولى بدمج بيانات الأقمار الصناعية والصواريخ الموجهة.

مكافحة الطائرات المسيرة

والآن، يقول التقرير إن الشرق الأوسط شهد أيضاً أول استخدام للطائرات المسيرة ذات التصميم المدني، لأداء دور قتالي في كل من العراق وسوريا، مضيفاً أن هذه المنطقة هي التي تشهد أيضاً عمليات واسعة لتطوير تكنولوجيا مكافحة الطائرات المسيرة، وذلك بعد هجمات إيران والحوثيين على السعودية والإمارات، بالإضافة إلى استهداف القواعد العسكرية الأمريكية في العراق.

ونقل التقرير عن المتخصص في الصواريخ في شركة «جينز» للاستخبارات الدفاعية جيرمي بيني، قوله إن «الشرق الأوسط كان بمثابة دعوة للجيش الأمريكي لكي يستيقظ، لأنه لم يقم سوى بتطوير محدود لدفاعاته الجوية قصيرة المدى».

وبحسب التقرير فإن المحللين يطلقون على هذه الفجوة اسم «فجوة شوراد»، أو الفجوة المتعلقة بالدفاع الجوي القصير المدى، إلا أن واشنطن تعمل بجدية من أجل التغلب على مشكلة اعتمادها الكبير على الأنظمة المصممة لاعتراض الطائرات والصواريخ الكبيرة التي تحلق على ارتفاعات عالية، مثل «باتريوت».

الطيور المهاجرة

وفي المقابل، فإن أسراب الطائرات المسيرة التي تظهر على الرادار، فأنها تبدو وكأنها أسراب من الطيور المهاجرة، هذا في حال تم رصدها من الأساس.

ونقل التقرير عن بيني قوله إنه «على الرغم من أن الطائرات المسيرة بطيئة، إلا أنها تحلق على ارتفاع منخفض،

تحت مستوى الرادار، ولهذا لا تتلقى الكثير من الإنذارات، وتحتاج بذلك إلى تعقبها والاشتباك معها».

استهداف مكلف

وأضاف «في بعض الحالات، يكون الصاروخ المتطور هو خيارك الوحيد، ولكن المعادلة السيئة أنه يتم استخدام صاروخ تبلغ تكلفته ملايين الدولارات لإسقاط شيء لا يكلف سوى بضعة آلاف من الدولارات».

ولفت التقرير إلى حادثة وقعت في العام 2017، عندما قالت الولايات المتحدة إن دولة حليفة لم تذكر اسمها، استخدمت نظام باتريوت لإسقاط طائرة مسيرة من طراز «كوادكوبتر» باستخدام طائرة اعتراضية من طراز «باك 3» تبلغ قيمتها 4 ملايين دولار.

وبالإضافة إلى ذلك، أشار التقرير إلى أن نظام دفاع «القبة الحديدية» الإسرائيلي مثال رئيسي آخر على الكلفة العالية لمثل هذا التصدي، حيث تتولى صواريخ اعتراضية ثمنها كبير، إسقاط صواريخ أو طائرات مسيرة رخيصة الثمن.

ولفت التقرير إلى أن البعض يرى مع ذلك أنه قد لا يكون هناك خياراً سوى القبول بمعادلة التكلفة الباهظة، موضحاً أن هؤلاء يقولون إنه إذا كانت تكلفة نظام «القبة الحديدية» تبلغ 100 ألف دولار لإسقاط طائرة «شاهد» مسيرة، إيرانية الصنع، كلفتها 20 ألف دولار، ولكنها تؤمن الحماية بذلك لمحطة طاقة قيمتها مليار دولار، فإن هذه الكلفة تصبح مبررة.

سلاح الليزر

وبرغم ذلك، قال التقرير إنه هناك سباق لخفض التكاليف، وأن أحد الحلول التي تعمل عليها الولايات المتحدة وإسرائيل، هو الليزر، وأنه في حال توفر طاقة بطارية كافية في النظام المستخدم، فإن تكلفة شعاع الليزر ستنخفض بسرعة إلى عدة دولارات لكل طلقة.

ونقل التقرير عن المحلل العسكري سام كراني إيفانز، قوله إن هذا الحل ما يزال يمثل إشكالية، موضحا أنه «من المحتمل أن يكون الليزر أكثر فعالية من الصواريخ، لكنك ستحتاج بعد ذلك إلى وحدة طاقة بالحجم المناسب، ويجب أن تكون كبيرة للتعامل مع الأسراب حيث تحتاج إلى إعادة شحن الليزر وتأمين دورات طاقة متعددة بسرعة كبيرة».

وتابع التقرير أن إسرائيل أختبرت بالفعل «نظام الليزر آيرون بيم» الخاص بها ضد طائرات مسيرة كبيرة الحجم.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن روسيا تستخدم الأنظمة المضادة بشكل رئيسي من خلال أجهزة تشويش الحرب الإلكترونية لتعطيل الملاحة عبر نظام تحديد المواقع العالمي «GPS» للطائرات المسيرة.

وتابع قائلاً إن ذلك يعني أيضاً أنه يتحتم على الروس إعادة تشغيل نظام تحديد المواقع «GPS» مرة أخرى عندما تريد قواتهم الجوية الهجوم بأسلحة دقيقة، وهو ما سيمنح تحذيراً مسبقاً.

نظام «ليدز»

وإلى جانب ذلك، ذكر التقرير أنه يجري حالياً تطوير الطائرات المسيرة مع رسم خرائط التضاريس، مما يلغي الحاجة إلى الطيران بالاعتماد على الأقمار الصناعية.

كما أن الولايات المتحدة طورت نظام «ليدز» المخصص لتدمير المسيرات الصغيرة والبطيئة والمحلقة على علو منخفض، وهو نظام مزود بالرادار وتقنيات الحرب الإلكترونية والتوجيه وأنظمة الكاميرا لاكتشاف وتتبع وتحديد الطائرات المسيرة، ولكن فقط لمجموعات مكونة من ثلاث مسيرات فقط، وهي تتولى حالياً حماية قواعد القيادة المركزية «سينتكوم» في منطقة الخليج.

وتابع التقرير أن اختبار الابتكارات الجديدة تجري في ساحات القتال أيضاً، مضيفا أن الهجمات على القواعد الأمريكية في العراق، أدت إلى تسريع تطوير الإجراءات المضادة.

وأوضح التقرير أن الولايات المتحدة نشرت بالفعل أجهزة ليزر بقدرة 50 كيلووات مثبتة على عربات مدرعة من طراز «سترايكر» في العراق، لكن واشنطن لم تفصح عما إذا كانت قد تمكنت من اعتراض طائرات مسيرة أم لا.

هجمات العراق

لكن التقرير نقل عن أحد محللي الدفاع في واشنطن قوله إن أشعة الليزر قد تم استخدامها بالفعل ضد مسيرات صغيرة في العراق.

وبحسب التقرير، فإن هذا السلاح نجح استناداً إلى الاختبارات التي أجريت، في تدمير قذائف الهاون، وهي أهداف يمكن رؤيتها بصعوبة بالعين المجردة.

وبالإضافة إلى ذلك، أشار التقرير إلى وجود نظام آخر مثبت على شاحنة، وهو نظام «كويوتي»، وهو عبارة عن طائرة مسيرة مصممة لمطاردة الطائرات المسيرة العدوة، وقد حقق عملية ناجحة في العراق، بحسب تأكيدات القيادة المركزية الأمريكية في كانون الثاني/ يناير الماضي.

حروب المستقبل

ولفت التقرير إلى الاستخدام الجماعي للطائرات المسيرة في حرب أوكرانيا، وهي أكبر حرب بين دولة ودولة منذ خاضت إيران والعراق صراعاً وجودياً في ثمانينيات القرن الماضي.

وقال التقرير إنه برغم البراعة والتطور الذي تتسابق كييف وموسكو على تحقيقه، إلا أن الخبراء يقولون إن هذا قد لا يعني أن ساعة الطائرات المسيرة قد حانت.

ونقل التقرير عن الباحثة التكنولوجية في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية أولريكي فرانكي، قولها إن هناك دروساً يمكن استخلاصها من حرب أوكرانيا، إلا أنه من الحكمة أيضاً «عدم المبالغة في تقديرها لأنه بصراحة تامة، في أوكرانيا، لم تحن ساعة المسيرات».

وأوضحت أن هذه الحرب شهدت طيران طائرات صغيرة مسيرة ولفترات قصيرة، على عكس الطائرات الأمريكية الضخمة من طراز «أم كيو9- ريبير» التي بمقدورها التحليق لمدة 27 ساعة وهي تحمل حمولة 1700 كلغ من القنابل، أو على عكس الطائرات المسيرة المتطورة الأداء التي بالإمكان إطلاقها من حاملات الطائرات.

وتابع التقرير أن مثل هذه الطائرات المسيرة، يظل من الممكن أن تكون عرضة للدفاعات الصاروخية على ارتفاعات عالية، مثلما جرى حدث عندما أسقطت إيران طائرة أمريكية من طراز «آر كيو-4» في العام 2019، أو أن تكون عرضة لتصدي طائرات عدوة لها، مثلما جرى عندما أسقطت طائرة أمريكية من طراز «أف 15-» طائرة إيرانية مسيرة من طراز «مهاجر» في سوريا.

ونقل التقرير عن بيني قوله إن الشرق الأوسط هو المكان الذي تحققت فيه معظم مظاهر الريادة في هذا المضمار، موضحاً أن الحرب الأوكرانية «ربما تكتسب المزيد من الاهتمام، لكنها في الأساس نسخة موسعة مما رأيناه بالفعل في الماضي في الشرق الأوسط».

كما نقل التقرير عن الباحثة في معهد فريمان للطيران والفضاء، صوفي أنتروبوس، قولها إنه فيما يتعلق بنشر الطائرات المسيرة أو التصدي لها، فإن حرب أوكرانيا، «بالإضافة إلى كونها حرب استنزاف مروعة، فإنها أيضاً أرض اختبار لهذه التكنولوجيا الجديدة»، مضيفة أن هؤلاء الذين يتكيفون بسرعة، هم من سيستفيد أكثر.

سلّط موقع «ايكوال تايمز» الأوروبي الذي يتخذ من بروكسل مقرا له، الضوء على ما اسماه العصر الجديد من الفرص في العراق حيث يجري تحفيز ثورة في مجال ريادة الأعمال، على الرغم من وجود تحديات عدة.

عصر جديد في العراق..

تقرير أوروبي يرصد آمال القطاع الخاص الناشئ:

ثورة في ريادة الأعمال

فيلي

وذكر الموقع الأوروبي في تقرير ترجمته مجلة «فيلي»؛ ان رياح التفاؤل تهب من قلب مدينة بغداد الصاخبة، على القطاع الخاص في العراق، وخصوصا في حي الكرادة حيث تفتح مع نسائم الصباح ابواب «المحطة» لكي تستقبل حوالي 30 طالبا شابا ورائد أعمال، من المتحمسين من أجل على أحياء أفكارهم ودفع شركاتهم الناشئة نحو آفاق جديدة.

واعتبر التقرير؛ أن «المحطة» هي أكثر من مجرد مساحة عمل مشتركة، اذ انها ايضا المحفز لثورة ريادة الأعمال في العراق، والتي تأسست في العام 2018 من جانب مجموعة من المستثمرين المحليين، وتوفر التدريب على الطباعة ثلاثية الأبعاد وبناء الطائرات المسيرة والتدريب المهني على الروبوتات، فضلا عن كونها مكانا لاستضافة جميع أنواع المهرجانات والمؤتمرات بما يشجع مناخ التحفيز الإبداع والابتكار وتبادل المعرفة.

ونقل التقرير عن رئيسة قسم الاتصال والعلاقات العامة في «المحطة» غادة أحمد

قولها إنه «منذ الثمانينيات، تم تصميم نظام التعليم العراقي لخدمة القطاع العام بالدرجة الاولى، وذلك التزاما بالايديولوجية الاشتراكية لحزب البعث، إلا أنه برغم سقوط صدام حسين، الا ان هذا النظام فشل في التكيف مع الاحتياجات الحالية للبلاد».

ولفت التقرير إلى أن الدستور العراقي في مادته الـ34، ينص على أن التعليم في العراق مجاني، مضيفا أن سلسلة من القوانين التي تم تطبيقها منذ أواخر الستينيات، أدت إلى الحد من تطور التعليم الخاص ومنحت الحكومة السيطرة الكاملة على تعليم المواطنين. وبرغم أن التقرير قال ان هذه السياسة أدت الى خفض معدل الأمية في العراق بشكل كبير، من 50 % في أواخر الخمسينيات إلى 16 % في أوائل العقد الأول من القرن ال21، الا ان عددا كبيرا من الناس وجدوا أنفسهم يعتمدون على مؤسسات الدولة العامة للحصول على الوظائف.

واشار التقرير الى ان نظام العمل في القطاع العام، يحمل مزايا، تدعمه الإيرادات النفطية التي بلغت 43 % من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2021، وهي كثيرة ومتنوعة، مثل نظام رواتب التقاعد وعدد معين من أيام الاجازة المدفوعة الاجر، ما يجعل القطاع العام قادرا ان يخلق منافسة غير متكافئة مع القطاع الخاص

الـذي ليـس بإمكانـه دائمـا تقديـم مثـل هـذه المزايـا، وبالتـالي فهـو أقـل جاذبيـة لبعـض العـمال.

وبحسـب التقريـر، فـإن مسـحاً للقـوى العاملـة لعـام 2021 اجرتـه منظمـة العمـل الدوليـة، يظهـر أن مـا لا يقـل عـن 38 % مـن العراقيـين يعملـون في القطـاع العـام، وهـو أحـد اعـلى المعـدلات في المنطقـة والعـالم.

التحدي الكبير

وبالاضافـة الى ذلـك، ذكـر التقريـر أن القطـاع الخـاص في العـراق عـانى بشـكل كبـير مـن سـنوات الصراعـات المسـلحة منـذ سـقوط صـدام في العـام 2003، والتـي تبعتهـا الحـرب الاهليـة والحـرب ضـد داعـش، ولهـذا فـان مشـهد ريـادة الاعـمال في العـراق الان مؤلـف مـن فسيفسـاء مـن المؤسسـات الصغـيرة والمتوسـطة الحجـم التـي تسـاهم، بدرجـة اكـبر او اقـل، في المشـهد الاقتصـادي للبلـد.

ونقـل التقريـر عـن منسـقة منظمـة العمـل الدوليـة في العـراق مهـا قطـاع قولهـا «إن هـذه الأزمـات المتعـددة خلقـت مناخـا من عـدم اليقـين مـما ادى الى ردع المسـتثمرين بقـوة عـن المخاطـرة والمشـاركة ماليـا في الاقتصـاد الوطنـي».

وإلى جانـب ذلـك، قـال التقريـر ان عمليـة تسـجيل الأعـمال التجاريـة في العـراق غالبـا مـا تكـون عمليـة مرهقـة وبيروقراطيـة، مـما يحبـط عزيمـة العديـد مـن رواد الأعـمال الذيـن يفضلـون عندهـا العمـل بشـكل غـير رسـمي بـدلا مـن الاضطـرار للتعامـل مـع الاجـراءات الاداريـة الصعبـة.

كـما ان اغـلاق الأعـمال التجاريـة يعتـبر أيضـا عمليـة معقـدة ومكلفـة تمنـع أصحـاب الأعـمال مـن إنهـاء المشـاريع غـير المربحـة.

وتابـع التقريـر؛ ان افتقـار الحكومـة الى المـوارد، وخصوصـا فيـما يتعلـق بمفتـشي العمـل، يحـد مـن قدرتهـا عـلى توسـيع التغطيـة لتشـمل المؤسسـات الصغـيرة والمتوسـطة الحجـم، وهـو مـا يعـزز مـن احبـاط مـن الأفـراد عـن التسـجيل والامتثـال للمعايـير القانونيـة.

وكنتيجـة لذلـك، يقـول التقريـر إن نحـو 54.8 % مـن القـوة العاملـة في العـراق، يعملـون في القطـاع غـير الرسـمي، وهـو مـا يجعـل العديـد مـن الاشـخاص ممـن يعملـون بعقـود محـددة المـدة، عرضـة للاسـتغلال، ويتـم حرمانهـم في أحيـان كثيرة مـن الحصـول عـلى الضـمان الاجتماعـي.

واضـاف التقريـر انـه بالاضافـة الى تقييـد

«المحطـة» هـي أكثر من مجرد مسـاحة عمل مشـتركة، اذ انهـا ايضـا المحفز لثورة ريـادة الأعمال فـي العـراق، والتي تأسسـت في العـام ٢٠١٨ من جانـب مجموعة من المسـتثمرين المحليين، وتوفـر التدريب علـى الطباعة ثلاثيـة الأبعاد وبناء الطائرات المسـيرة والتدريب المهني على الروبوتات

قدرة الحكومة على جمع الإيرادات الضريبية، فإن القطاع الخاص غير الرسمي يحد أيضا من امكانية ازدهار الأعمال التجارية وتوسعها.

جعل القطاع الخاص أكثر جاذبية

وذكر التقرير ان الحكومة العراقية بدأت تدرك بشكل متزايد الحاجة إلى إصلاح هذا النظام، مشيرا إلى أنه في العام 2014، نشرت استراتيجية لتطوير القطاع الخاص حتى العام 2030، والتي لا تقدم وصفا للوضع الحالي للقطاع الخاص فحسب، بل تعمل أيضا كخريطة طريق لتنفيذ سياسات مختلفة، مضيفا أن الحكومة تعمل من اجل ضمان ان يمثل القطاع الخاص ما لا يقل عن 60 % من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2023 و2030 ويمتص 4 % من البطالة.

وذكر التقرير بأن مجلس النواب أصدر في أيار/مايو 2023، قانونا بشأن الضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص، مما أدى الى توسيع التغطية القانونية لنظام الضمان الاجتماعي بشكل كبير ليشمل أنواعا مختلفة من العمال غير الرسميين والعاملين لحسابهم الخاص، مشيرا الى ان هذا القانون يمنح الحقوق في إعانات الامومة والبطالة، إلى جانب التأمين الصحي، مما يمثل تقدما كبيرا لحقوق العمال في البلد.

ونقل التقرير عن رجل الأعمال لبيب الجيتا، هو رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة «النخلة» المتخصصة بصيانة أشجار النخيل، قوله «إن البيئة اليوم أكثر ملاءمة لإنشاء الشركات الناشئة حيث تشجع الحكومة المزيد من الشباب على إطلاق مشاريعهم وتسجيل أعمالهم أكثر من قبل».

وبحسب التقرير؛ فإن هذه الإصلاحات ضرورية ايضا لكي تساعد في مواجهة التحديات الديموغرافية الحالية للعراق، مضيفا أنه بالنظر إلى أن 40 % من السكان تقل أعمارهم عن 25 عاما، فقد أصبح من الصعب بشكل متزايد أن يتمكن القطاع العام من استيعاب جميع العمالة المتاحة.

أما البنك الدولي، فيقول إن ما لا يقل عن 34.5 % من السكان الشباب في سن العمل، عاطلون عن العمل، وهو ما يساهم في تأجيج السخط الاجتماعي، مذكرا في هذا الإطار بتظاهرات الاحتجاج في العام 2019 والتي هزت العراق، حيث كان الشباب في الطليعة يطالبون بتغيير النظام الذي يعتبرونه فاسدا، وتأمين المزيد من فرص العمل وتحسين الخدمات العامة.

ونقل التقرير عن مها قطاع قولها ان الاصلاحات يجب ان تكون شاملة حيث أن عددا كبيرا من الشابات لا يجدن فرص العمل، مضيفة أن «معدل مشاركة المرأة في سوق العمل لا يتجاوز 10.5 % ، وهو من ادنى المعدلات في المنطقة، إن لم يكن في القارة الآسيوية، وغالبيتهن في القطاع العام».

ولفتت الى ان التقديرات تشير الى وجود مئات الآلاف من النساء في القطاع الخاص، رغم أنه يوجد في العراق 13 مليون امرأة في سن العمل.

وفي اشارة الى «المحطة»، قال التقرير انه رغم التحديات هناك مستقبل اقتصادي واعد للقطاع الخاص حيث ان الشركات الناشئة هنا، تمثل مجموعة متنوعة من القطاعات، من التكنولوجيا والزراعة إلى التجارة والخدمات، وتشترك جميعها في شغف مشترك متمثل في المساهمة في تطوير القطاع الخاص من اجل مستقبل العراق الاقتصادي.

ونقل التقرير عن محمد البياتي (35 عاما) ، الذي أنشأ شركة «Zulitak» المتخصصة بصناعة السجاد اليدوي العالي الجودة، قوله «ارغب في احداث تغيير ايجابي في بلدي ومجتمعي واظهر لاحبائي انه بالامكان تحقيق النجاح من خلال الفكرة والموارد اللازمة».

واشار التقرير الى انه بعد عقود من الصراع وعدم الاستقرار، فان العراق يشهد حاليا هدوءا سياسياً وأمنياً نسبيا، مما يفتح آفاقاً جديدة للقطاع الخاص، الذي يمكن أن يتطور بشكل أكثر أماناً من أي وقت مضى، وهو ما ينعكس في الاهتمام المتزايد للمستثمرين الأجانب، حيث أعلنت قطر في حزيران/يونيو 2023، عن عزمها استثمار 5 مليارات دولار امريكي، بينما وقعت السعودية والإمارات اتفاقية في الشهر نفسه لتخصيص 6 مليارات دولار أمريكي لدعم المشاريع التجارية ومشاريع البنية التحتية في العراق.

لكن التقرير لفت الى تحديات لا تزال قائمة مثل الافتقار إلى البنية التحتية المرتبطة بلوجستيات النقل، واتصالات الإنترنت وامدادات الطاقة، وهو ما يمكن أن يعرقل نمو الشركات الناشئة.

وقال البياتي «لهذا قمنا أيضا بافتتاح فرع في تركيا لمساعدتنا في العملية اللوجستية»، مضيفا انه «برغم هذه التحديات، ارى من حولي ان الشباب العراقي لديهم حافز كبير ولديهم الكثير من الإمكانات. وانا متاكد من انه اذا اعطانا المستثمرون الفرصة، فإن العراق سيكون مركزا اقليميا حقيقيا للقطاع الخاص».

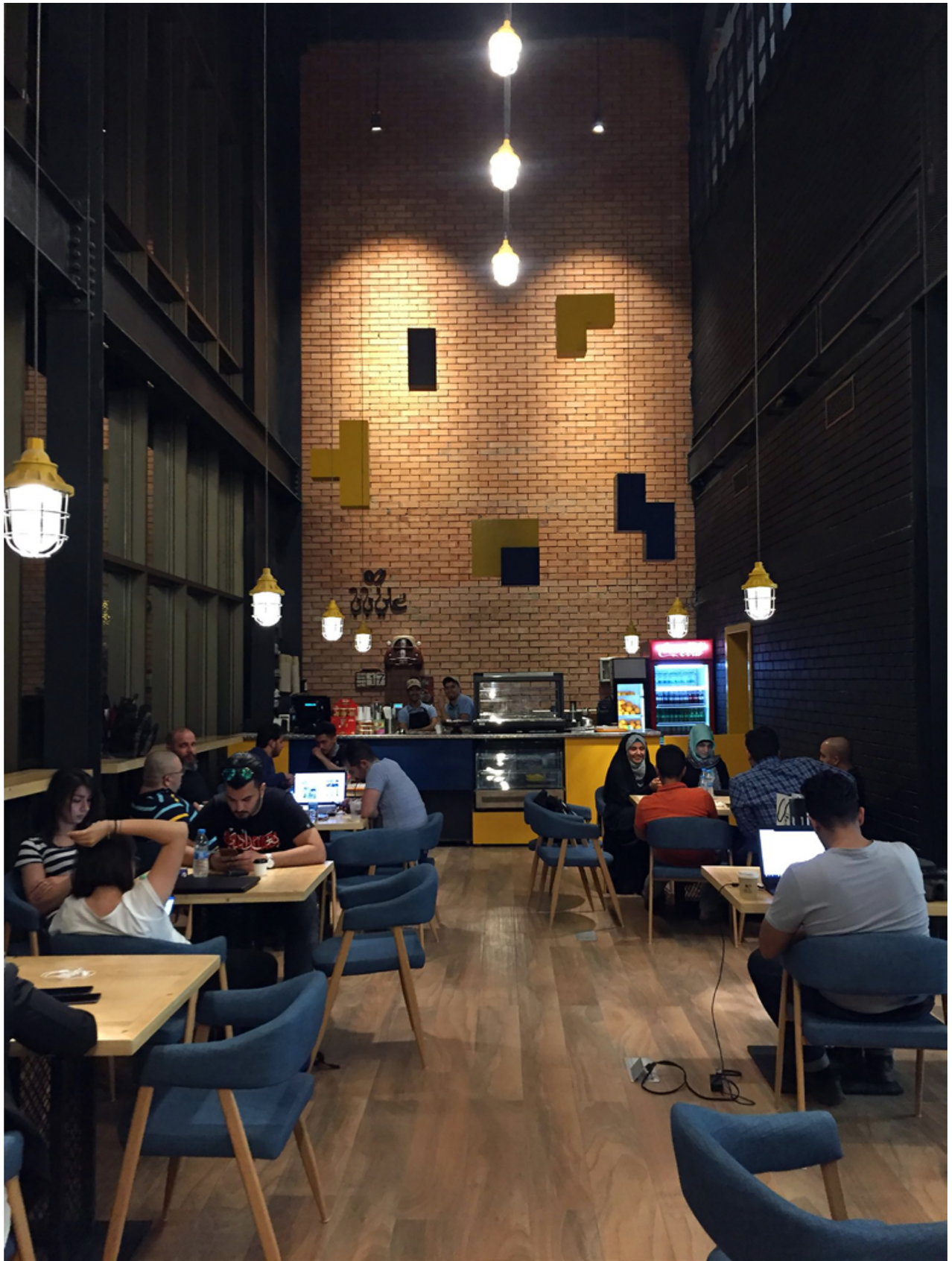

محنة متنزه المستنصرية المناطق الخضر تنقلب الى ابنية صماء

تنحسر المتنزهات والمساحات الخضر في المدن العراقية بصورة متسارعة لتحل محلها البنايات والقطع السكنية المنشأة على عجل.

ومؤخرا نقلت الاخبار مطالبة عدد من سكنة حي المستنصرية شرقي العاصمة بغداد، بإعادة المتنزه الوحيد في منطقتهم إلى وضعه بعد أن استولى عليه أشخاص متنفذون وباعوه كقطع أرضٍ سكنية بحسب قولهم، وعبروا عن قلقهم من فقدان هذا المرفق الحيوي برغم تدخل رئيس مجلس الوزراء شخصياً لصالحهم.
والمتنزه يقع قرب شارع فلسطين وتبلغ مساحته 10 دونم؛ وبحسب المراقبين واهالي المنطقة فانه كان يضم مساحات خضر وأشجار دائمة الخضرة وألعاباً للأطفال وغيرها، وناشدوا المسؤولين بإعادة المتنزه إلى وضعه وتعويض المتضررين ممن اشترى قطع الأراضي في المتنزه، كي يحل الاشكال.
يحدث هذا الامر برغم ان المجتمع يعرف اهمية المتنزهات العامة والحدائق في الارتقاء بحياته، من ناحية تقليل انبعاثات الغازات الضارة وزيادة الأوكسجين النقي والحفاظ على التنوع الحيوي وتحسين جودة المياه، وخفض درجة الحرارة وتعزيز الصحة، فتوفر الحدائق العامة فرصة للناس لممارسة النشاط البدني والرياضة، مثل المشي وركوب الدراجات والجري، كما أنها توفر مساحات للاسترخاء والاستجمام والتخلص من التوتر والضغوط الحياتية، و تعزيز التواصل الاجتماعي الحقيقي، اذ تعد الحدائق العامة مكانًا للاجتماع والتفاعل الاجتماعي بين الأفراد والعائلات والأصدقاء، وتؤمن فرصا للتعارف والتواصل وتبادل الأفكار والثقافات.
ويقول أكاديميون، ان المناطق الخضر تتمتع بأهمية خاصة في تخطيط المدن لتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كونها تمثل رئة المدن ويأتون بمثال هو متنزه الزوراء، محذرين من أن الانحسار الحالي للمناطق الخضر في العراق بالتجريف المستمر للبساتين والمناطق الخضر له تداعيات اجتماعية خطيرة في ظل غياب التخطيط العمراني والرقابة المختصة، وأن اهم ما يحققه تواجد المناطق الخضر هو الاستقرار النفسي واكساب الأهالي مزاج متجدد ونفسية من شأنها أن تسهم في كسر حاجز الملل والروتين، بحسب قولهم.
وقد شخص المراقبون بوقت مبكر بعد عام 2003 بان ظاهرة تحويل الحدائق والمتنزهات العامة في داخل المدن والمحافظات العراقية إلى استثمارات تشكل أحد أوجه الفساد الإداري والمالي تقف خلفه جهات متنفذة، على حد وصفهم، ويقدر مسؤول في البلديات انه جرى الاستيلاء على 60 حديقة ومتنزهاً عاماً في الأقل في مدن العراق وتحويلها إلى مراكز تجارية، برعاية أشخاص يتمتعون بنفوذ، وتحت غطاء الاستثمار في مشاريع كبيرة، بحسب قوله.
ويقول مسؤول في البلديات انه جرى

الاستحواذ منذ عام 2010 على حدائق عامة ومتنزهات ومساحات خضر تقع ضمن التصاميم الأساسية للمدن بمحافظات بغداد والأنبار ونينوى وكربلاء وبابل والنجف والبصرة وصلاح الدين وذي قار ومناطق أخرى، واستعمال مواقعها لإنشاء مراكز تجارية عليها ومشاريع أخرى.

ويشير بخاصة الى انه في حال كانت المساحات متواجدة في مواقع مميزة وسطها، يعني أن سعر المتر الواحد من مساحاتها قد يصل إلى 6 آلاف دولار، بحسب قوله.

ويقول قانونيون انه وفقا للقانون لا يجب أن تزيد نسبة البناء في الأراضي الخضر عن 20 في المئة، وتخصص بقية المساحات لإنشاء مشاتل لبيع أو زرع أشجار ونباتات، ولكن ما يحصل يناقض ذلك بالكامل، ففي محافظة ذي قار مثلاً، تجاوزت مساحات المشاريع المشيّدة ضمن استثمارات طويلة الأمد على مساحات خضر نسبة 80 في المئة.

وبحسب مطلعين، فإن الأحزاب والجهات السياسية وتحديداً تلك التي تملك نفوذاً وسلاحاً استغلت هذا الملف لتحقيق مكاسب مهمة، على حد وصفهم.

وفي بلدية الكوت ذكر ان جميع المساحات الخضر وتحديداً تلك المتواجدة في مركز المدينة والمناطق المهمة استحوذت عليها أحزاب وجماعات مسلحة مارست ضغوطاً على الدوائر الحكومية من أجل منحها هذه الأراضي، واستغلت تراخيص الاستثمار؛ وجميع المناطق المحاذية للنهر مُنحت حصرياً إلى أحزاب، بحسب مصادر بلدية، تشير الى ان هذا الأمر حصل عن طريق الضغط واستغلال النفوذ، وان الدوائر البلدية لا تستطيع رفض ذلك، بحسب قولهم.

وفي اوقات سابقة حذرت لجنة الخدمات والإعمار في البرلمان العراقي من ان قوى سياسية متنفذة تتحرك للاستيلاء على متنزه الزوراء وتحويله إلى عقارات سكنية وتجارية، كاشفة عن أنّ هذه الجهات قدمت مقترحاً لإنشاء متنزه مشابه للزوراء في منطقة التاجي شمالي العاصمة بغداد كنوع من التعويض للمكان، على حد قولها.

وتقع حديقة الزوراء البالغة مساحتها أكثر من 700 دونم وسط بغداد، في مدخل حي المنصور وتتوسط عدداً كبيراً من أحياء العاصمة، وتمثل أكبر غطاء نباتي في العاصمة، كمتنزه طبيعي يضم نحو نصف مليون شجرة متنوعة، فضلاً عن مدينة ألعاب وحديقة حيوانات وقبة رصد فلكية، وبرج سياحي كبير، ويعد المكان مقصداً رئيساً للعراقيين، وتقام فيه عديد المهرجانات والأعياد السنوية.

وسبق لمجلس محافظة بغداد ان حذر من أن «تحويل متنزه الزوراء الى مجمعات سكنية وتجارية، سوف يولد كارثة بيئة خطيرة، كون المنطقة ملطفة لأجواء العاصمة، ومصدر مهم في تخفيض الاحتباس والانبعاثات، كما أن القضاء على الزوراء يقلل نسبة الأوكسجين في بغداد بشكل كبير، بعد تدمير هذه المساحة الخضراء المهمة في وسط العاصمة».

وشهدت السنوات الماضية عمليات استيلاء واسعة على مساحات خضر في بغداد وتحويلها إلى مشاريع متنوعة بحجة الاستثمار، من بينها مناطق مطلة على نهر دجلة وأخرى في منطقة الرضوانية المحاذية لمطار بغداد الدولي فضلاً عن جانب الرصافة من بغداد، وصفها مختصون بـ «جرائم مروعة تهدد التصميم الأساسي للعاصمة العراقية وتحولها إلى منطقة اختناقات خرسانية».

ويقول متخصصون أنّ سبب ضعف الحكومات المتعاقبة أمام العبث في مناطق بغداد، يعود إلى أن الجهات التي تتولى الاستيلاء على الأراضي والاستثمار فيها، «هي نفسها الأحزاب والفصائل المسلحة المتنفذة أو أنها مرتبطة بها».

وكان عضو في مجلس محافظة بغداد قد دعا الى ابقاء متنزه الزوراء في موقعه الحالي، وألا تشكل عملية إضافة متنزه آخر جديد في منطقة التاجي شمالي العاصمة بغداد بديلا عن متنزه الزوراء، بل يجب رعاية المتنزهين وانشاء متنزهات اخرى لخدمة سكان العاصمة الذين تكاثرت اعدادهم وبهم حاجة لمزيد من المتنزهات، وكشف عن انه جرى تحويل ملكية أرض كبيرة بمنطقة التاجي لأمانة العاصمة بغداد، حتى يتم إنشاء هذا المتنزه، واستدرك بالقول، لكن سعي هذه الجهات ما زال جارياً، وهي تعمل وتضغط من أجل تحقيق هدفها الرامي للاستيلاء على الزوراء.

> وفقا للقانون لا يجب أن تزيد نسبة البناء في الأراضي الخضر عن ٢٠ في المئة، وتخصص بقية المساحات لإنشاء مشاتل لبيع أو زرع أشجار ونباتات، ولكن ما يحصل يناقض ذلك بالكامل ..

استضافت العاصمة البريطانية لندن حفل اطلاق كتاب تحت عنوان «ثلاثة عوالم: مذكرات يهودي عربي»، للبروفيسور آفي شلايم، وهو مؤرخ عراقي الاصل، بريطاني اسرائيلي الجنسية، متخصص بالتراث العراقي.

فيلي

العراقي اليهودي آفي شلايم من لندن:

بريطانيا سرقت فلسطين وسأقاضيها

ورعا مركز «ميدل إيست مونيتور» البريطاني حفل إطلاق الكتاب في جامعة لندن، والذي تضمن أيضا نقاشا شاركت فيه المؤرخة المرموقة جاكلين روز، أستاذة العلوم الانسانية والتي تشترك مثله بجذور يهودية.

وذكر موقع «ميدل إيست آي» في تقرير ترجمته مجلة «فيلي»؛ ان الكاتب نسيم حمد هو من قدم الحفل الذي استهله بالقول ان هذا النقاش سيكون «في الظلال المظلمة الأحداث المأساوية في غزة»، مضيفا «لقد اعتدنا على اللامبالاة والتواطؤ إزاء معاناة الفلسطينيين»، منتقدا اثنين من زعماء الأحزاب السياسية الكبرى في بريطانيا، لرفضهما الإشارة إلى وجود جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تجري حاليا في غزة.

ونقل التقرير عن شلايم أن حفل إطلاق الكتاب جرى التخطيط له منذ فترة، وأنه لم يكن لديه أي وسيلة لمعرفة أنه سيتم في مثل هذه الأوقات العصيبة في اشارة الى الاحداث في غزة.

وتابع شلايم قائلا؛ إن الكراهية المتبادلة على جانبي الصراع يمكن أن يكون مردها «قوة القومية المدمرة والمسببة للانقسام العميق»، والتي يميزها شلايم عن «الوطنية»، من خلال حاجتها، اي القومية، إلى وجود عدو خارجي.

واوضح التقرير ان شلايم في في كتابه «ثلاثة عوالم»، يعود الى عصر بعيد، عندما كان هناك تعايش بين المسلمين واليهود في موطنه الاصلي في العراق، مضيفا ان «هذه الحضارة تعطلت فجأة بسبب القوميتين العربية والصهيونية».

ولفت البروفيسور العراقي الاصل، الى ان «كتابي هو محاولة للتفاعل واستعادة وإعادة إحياء الحضارة اليهودية الغنية في الشرق الأدنى».

وبحسب التقرير، فإن الكتاب يتتبع التاريخ الشخصي والعائلي لشلايم، ويغطي ثلاث دول، العراق، تليها سنوات نشأته في اسرائيل ، ثم فترة مراهقته في بريطانيا.

ونقل التقرير عن شلايم قوله إن الكتاب «يتتبع تطور أفكاري حول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني»، مشيرا الى انه من «دعاة دولة ديمقراطية واحدة، «من النهر الى البحر، مع حقوق متساوية لجميع المواطنين، بغض النظر عن الدين أو العرق».

واشار التقرير الى ان النصف الاول من الكتاب يستكشف التاريخ اليهودي الغني في العراق وتاريخ عائلته. وينقل عن شلايم قوله انها ايضا بمثابة مذكرات تمثل «سيرة ذاتية غير شخصية»، تتعلق بتعريفه الذاتي باعتباره يهوديا عربيا.

وتحدثت البروفيسورة روز، قائلة إن النقطة المثيرة للاهتمام هي فشل المؤلف في التعريف بنفسه انه اسرائيلي والأوقات الصعبة التي أمضاها في المدرسة، حيث لم يكن سعيدا خلال سنواته فيها، ما يعني أن مشروع استيعاب المهاجرين اليهود الى اسرائيل قد فشل، وبالتالي فشلت إسرائيل كدولة، وهو ما يتضح بشكل أكبر مع تطور الأحداث الحالية.

وبحسب التقرير فإن نقاشات شلايم وروز تطرقت الى البحث في الطريق الى الامام، والى

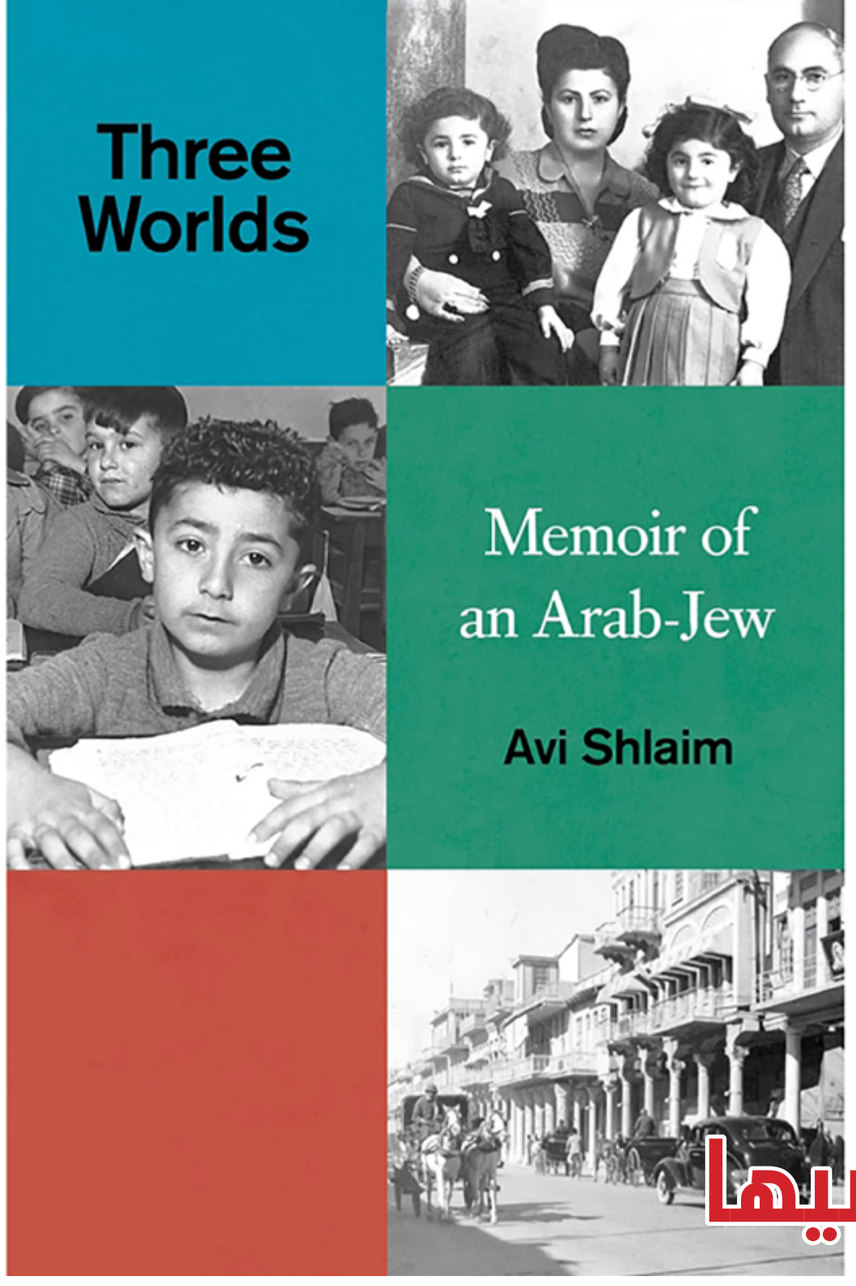

ان اسرائيل بعدما استنفدت جميع خيارات استخدام القوة «بمزيد من القوة»، سوف تضطر في نهاية المطاف الى التوصل الى تسوية مع الشعب الفلسطيني. ونقل التقرير عن روز قولها إنه من المهم ان الشباب اليهود الامريكيين ينظرون بشكل متزايد الى الصراع من خلال نطاق حقوق الإنسان، وهو ما يمثل تحولا كبيرا بعيدا عن القومية اليهودية مقارنة بالأجيال السابقة.

ونقل التقرير عن شلايم قوله ان منظمة «ايباك» الامريكية المدافعة عن اسرائيل، لا تزال أقوى لوبي في السياسة الخارجية في الولايات المتحدة، أن هذه المنظمة «لا تمثل سوى 30 % من اليهود الأمريكيين» في حين أن مجموعة المناصرة الليبرالية «جي ستريت» تمثل بشكل أو بآخر الغالبية العظمى في المجتمع اليهودي في نظرتهم الى المواقف تجاه اسرائيل، على الرغم من أن هذا لم يؤثر حتى الآن على وجهة السياسة الخارجية الأمريكية.

ونقل التقرير عن شلايم قوله انه لا يزال هناك تردد من جانب الدول في إصدار اعتذارات عن الفظائع التي ارتكبتها في الماضي، وأن اسرائيل ليست استثناء من بين هذه الدول باعتبار أنها تتحمل مسؤولية النكبة في العام 1948 وكل ما نتج عنها منذ ذلك الحين.

وختم شلايم بالقول ان هناك مسؤولية مترتبة على بريطانيا ايضا موضحا أنها «سرقت فلسطين من الفلسطينيين واعطتها للصهاينة، دون أي اعتراف أو اعتذار عن ذلك».

ومن أجل التعامل مع هذا الموقف الذي وصفه بأنه «ظلم تاريخي»، قال شلايم انه يتعاون مع خبراء قانونيين وناشطين وأكاديميين لرفع دعوى قضائية تاريخية ضد الحكومة البريطانية، وهو تصريح لاقى تصفيقا حارا من جانب الحاضرين في حفل إطلاق الكتاب.

تناولت صحيفة "جويش نيوز" العبرية البريطانية، تاريخ عائلة ساسون البغدادية اليهودية، من خلال حفيد العائلة المقيم في العاصمة الأمريكية واشنطن، مؤكداً أن أرشيف العائلة اليهودية يؤكد أنه لا يمكن مقارنتها بعائلة روتشيلد اليهودية الألمانية الأصل.

فيلي

حفيد ساسون اليهودي العراقي يروي قصة عائلة شغلت العالم:

لسنا مثل آل روتشيلد

وأشار التقرير البريطاني الذي ترجمته مجلة «فيلي»، إلى أن عمل الحفيد جوزيف سامون ببحثه في أرشيف عائلته، جعله يشعر بالغضب ويتفاجأ أيضاً بنفس المستوى.

أغنى العائلات اليهودية

ولفت التقرير إلى أن جوزيف هو سليل إحدى أغنى العائلات اليهودية في العالم، وتحدث من مقر إقامته في واشنطن حيث يحاضر في جامعة جورج تاون.

وجاءت المقابلة قبل المحاضرة المقررة في المعهد البريطاني حول العراق في 16 تشرين الأول/ أكتوبر الجاري، والتي سيتناول فيها صعود وتراجع عائلته.

وذكر التقرير أن جوزيف يتناول قصة عائلته، الأسرة اليهودية البغدادية التي تمتعت بالثراء منذ القرن الـ18، وينقل عنه قوله إنه «كان للشيخ ساسون بن صالح (1750-1830) العديد من الأبناء، أكبرهم هو ديفيد ساسون. وكان من بين أبنائه بنيامين، وأنا من نسله».

ولفت التقرير إلى أن هذا الوصف البسيط هو لعائلة تجار استثنائية، كان مقرها في الأصل في بغداد، ثم انتقلت بعد ذلك إلى مومباي في الهند، ثم هاجرت إلى الصين وبريطانيا، وهي عائلة من بين نجومها أيضاً شاعر الحرب العالمية الأولى الذي لا مثيل له سيغفريد ساسون.

القصة المذهلة

ونقل التقرير عن جوزيف قوله إن بحثه في تاريخ العائلة بدأ من خلال «العثور على كنز مذهل من الأرشيفات في المكتبة الوطنية في القدس، وقد ذهبت إلى هناك، ولم أكن أعرف ما أتوقعه،

وغادرت في ذلك اليوم وأنا أفكر: إنه أمر رائع، فهناك قصة مذهلة تستحق أن تروى».

وأوضح جوزيف ساسون أنه كان هناك «100 صندوق وآلاف وآلاف من الوثائق». وتابع قائلاً إنه كلما كان يأخذ إجازة من التدريس في واشنطن، كان يذهب إلى القدس «ليمضي أربعة أو خمسة أيام مكثفة، ويلتقط صوراً للوثائق بالكاميرا. وكانت العملية بعد ذلك هي قراءة كل شيء وفهرسته».

وينقل التقرير عن جوزيف وصفه لتاريخ عائلته بأنه تاريخ مرتبط بـ«الهجرة والعولمة والسياسة والأعمال التجارية مثل الأفيون؛ ومدى أهمية ألا تفقد هويتك أولاً كبغدادي وثانياً كيهودي. ويتعلق الأمر أيضاً بالتقاليد والغيرة».

الغيرة العائلية

وحول موضوع الغيرة العائلية، يعرض جوزيف ساسون قصة فلورا ساسون، التي خصص لها فصلاً كاملاً، بينما في كتب أخرى لم يتم تناولها غالباً سوى بسطرين بوصفها كانت مضيفة جيدة وزوجها بستة صفحات على الأقل.

لكن من خلال تصفح الارشيف، يقول جوزيف ساسون إن فلورا كانت تظهر بشكل دائم، مضيفاً «صحيح أنها كانت مضيفة جيدة، إلا أنها كانت أيضاً مديرة تنفيذية تدير شركة تجارية عالمية. وكل حيل الرجال في العائلة كانت تتآمر ضدها. لقد كنت أشعر بالغضب عندما كنت أكتب عنها».

ويقول ساسون إنه كان يردد مقولة «كيف يمكن لأرملة لديها ثلاثة أطفال أن تدير شركة عالمية؟، وكان هذا (التشكيك) يأتي من رجال كانوا منشغلين بسباق الخيول والنوادي والرماية بنمط حياة ملكية».

عائلة روتشيلد الشرق

وذكر التقرير أنه عندما تتم الإشارة إلى الساسونيين فغالباً ما يطلق عليهم اسم «عائلة روتشيلد الشرق»، لكن جوزيف ساسون يعتبر أن الاختلافات واضحة تماماً، إذ أنه على الأقل كانت عائلة روتشيلد تعمل في مجال البنوك وعائلة ساسون تعمل في التجارة.

وتابع قائلاً إن «البريطانيين لم يكونوا يحبون الأثرياء الجدد مثل عائلة روتشيلد، إلا أن ذلك لم يكن ينطبق على عائلة ساسون لأنهم كانوا بالفعل من الطبقة العليا في بغداد. وعندما انتقلوا إلى بومباي، ومع حلول الوقت الذي غادروا فيه كانوا معروفين باسم أمراء التجارة. لم تكن المسألة أبداً أنهم صعدوا من لا شيء».

ولفت جوزيف ساسون إلى أن العديد من الناس لا يعرفون عن بغداد سوى صدام حسين والحرب والدمار، مشيراً بذلك إلى مقابلة إذاعية أجريت معه مؤخراً، مضيفاً أنه «يخبرهم أن هناك مجتمعاً عمره 2500 عام لم يمر أبداً بما مر به أخوانهم في أوروبا. الناس لا يعرفون هذا».

لكن جوزيف يلفت إلى أن المرة الأخيرة التي كان فيها في شمال العراق كانت في العام 2008، مضيفاً أنه «في كل مرة كنت أعتقد أن هذا هو الوقت المناسب لكي أعود، لكن الوضع يتدهور أكثر».

وتابع قائلاً إنه كلما كان يدقق في أرشيف العائلة، كان يدرك أكثر المفارقات القائمة في التاريخ، موضحاً أن «ديفيد ساسون هرب في العام 1830 في منتصف الليل. هرب هو ووالده إلى إيران ثم ذهبا إلى بومباي. وعندما كنت مراهقاً، وجدنا أنا وأبي أنفسنا، ليس على نفس الطريق، ولكن أيضاً نهرب ونترك كل شيء ونذهب أيضاً إلى إيران في ذلك الوقت لأنها كانت ودية في عهد الشاه. لذا فإن أوجه التشابه التي استمرت لأكثر من 150 عاماً استمرت في العودة. الأمور لا تتغير».

وختم التقرير بالإشارة إلى أن جوزيف ساسون يشغل الآن منصب مدير مركز الدراسات العربية المعاصرة وأستاذ التاريخ والاقتصاد السياسي في جامعة جورج تاون الأمريكية.

وأضاف أن ندوة «التجار العالميون: مغامرة سلالة ساسون»، ستقام في يوم الاثنين 16 تشرين الأول/ أكتوبر الجاري، في المعهد البريطاني لدراسة العراق في لندن.

عندما تتم الإشارة إلى الساسونيين فغالباً ما يطلق عليهم اسم «عائلة روتشيلد الشرق»، لكن جوزيف ساسون يعتبر أن الاختلافات واضحة تماماً، إذ أنه على الأقل كانت عائلة روتشيلد تعمل في مجال البنوك وعائلة ساسون تعمل في التجارة.

جدول الدوام الجديد

متخصصون يشيدون ومعظم الموظفين يرفضون

فيلي

فيما أعلن مجلس الوزراء عن اجراءات جديدة بشأن دوام الموظفين وتحديدا في العاصمة بغداد، للتغلب على الزحام المروري، جاءت الآراء متباينة بشأن جدوى الجدول الجديد للدوام.

وعممت الامانة العامة لمجلس الوزراء الاتحادي توصياتها على الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، بتقسيم الوزارات والجهات لفئات بدوام من 7 لـ 2 ظهرا، ومن الثامنة إلى الثالثة ظهرا، ومن التاسعة صباحا الى الرابعة عصرا، اما بعض الوزارات والفئات فلها نوع من الدوام يبدأ من الساعة العاشرة صباحا وحتى الخامسة مساء، واخرى من 11 صباحا الى السادسة مساء.

وفيما رأى متخصصون ان تقديم الدوام لبضع ساعات يسهم بفك الزحام، وانه يسهل من وصول الطلبة والموظفين الى دوائرهم وجامعاتهم، كما يسهم في تخفيف الضغط على الشارع، فان أبرز المنتقدين كانوا من الموظفين الذين يرى بعضهم انه يسبب معضلات كثيرة لهم.

وتوقع بعض الموظفين الذين استطلعت «فيلي» آراءهم، ان تحدث مشكلات في خطوط نقلهم من منازلهم الى الدوائر وشكك بعض الموظفين، في قدرة مؤسساتهم على تنفيذ الامر وتطبيق القرار.

ويقول موظفون ان القرار يزيد الزخم المروري طوال اليوم وليس في ساعات الذروة فقط، اذ انه يزيد تواجد السيارات في الشارع ولا يخفف منها بحسب قولهم.

ويقول موظف في وزارة الصناعة والمعادن، ان القرارات لا تطبق بصورة سليمة على حد وصفه، ويضرب مثلا فيما يتعلق بتطبيق البصمة الالكترونية عند بداية الدوام ونهايته وهو النظام المعمول به، وبحسب قوله فان موضوع البصمة جرى التلاعب به ويطبق على البعض فيما لا يشمل موظفين آخرين، مشيرا بالقول «حتى هنا تتدخل العلاقات والمحسوبيات فبعض الموظفين لا يتقيدون بالبصمة ويعطون صورهم الشخصية الى بعض الموظفين في الاستعلامات ليحفظونها

في هواتفهم ويقومون بدلا عنهم بتسجيل الدخول والخروج بوساطة صورتهم في الهاتف، فيما لا يحضر الموظف المعني الى الدوام؛ اما الموظفون الآخرون فيتقيدون بالبصمة ويلتزمون بالدوام الكامل»، ويعرب عن امنياته في الا يجري تطبيق القرار الجديد بالأخطاء نفسها بحسب تعبيره.

ويقول موظف آخر ان بيته بعيد عن مقر عمله وكان يعتمد على خط النقل الذي خصصته الدائرة لنقله مع موظفين وعممت الامانة العامة لمجلس الوزراء الاتحادي توصياتها على الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، بتقسيم الوزارات والجهات لفئات بدوام من 7 لـ 2 ظهرا، ومن الثامنة إلى الثالثة ظهرا، ومن التاسعة صباحا الى الرابعة عصرا، اما بعض الوزارات والفئات فلها نوع من الدوام يبدأ من الساعة العاشرة صباحا وحتى الخامسة مساء، واخرى من 11 صباحا الى السادسة مساء.

وفيما رأى متخصصون ان تقديم الدوام لبضع ساعات يسهم بفك الزحام، وانه يسهل من وصول الطلبة والموظفين الى دوائرهم وجامعاتهم، كما يسهم في تخفيف الضغط على الشارع، فان أبرز المنتقدين كانوا من الموظفين الذين يرى بعضهم انه يسبب معضلات كثيرة لهم.

وتوقع بعض الموظفين الذين استطلعت «فيلي» آراءهم، ان تحدث مشكلات في خطوط نقلهم من منازلهم الى الدوائر وشكك بعض الموظفين، في قدرة مؤسساتهم على تنفيذ الامر وتطبيق القرار.

ويقول موظفون ان القرار يزيد الزخم المروري طوال اليوم وليس في ساعات الذروة فقط، اذ انه يزيد تواجد السيارات في الشارع ولا يخفف منها بحسب قولهم.

ويقول موظف في وزارة الصناعة والمعادن، ان القرارات لا تطبق بصورة سليمة على حد وصفه، ويضرب مثلا فيما يتعلق بتطبيق البصمة الالكترونية عند بداية الدوام ونهايته وهو النظام المعمول به، وبحسب قوله فان موضوع البصمة جرى التلاعب به ويطبق على البعض فيما لا يشمل موظفين آخرين، مشيرا بالقول «حتى هنا تتدخل العلاقات والمحسوبيات فبعض الموظفين لا يتقيدون بالبصمة ويعطون صورهم الشخصية الى بعض الموظفين في الاستعلامات ليحفظونها في هواتفهم ويقومون بدلا عنهم بتسجيل الدخول والخروج بوساطة صورتهم في الهاتف، فيما لا يحضر الموظف المعني الى الدوام؛ اما الموظفون الآخرون فيتقيدون بالبصمة ويلتزمون بالدوام الكامل»، ويعرب عن امنياته في الا يجري تطبيق القرار الجديد بالأخطاء نفسها بحسب تعبيره.

ويقول موظف آخر ان بيته بعيد عن مقر عمله وكان يعتمد على خط النقل الذي خصصته الدائرة لنقله مع موظفين آخرين من مسكنه الى دائرته وكذلك عند الرجوع، وهو يخشى ان يلغى خط النقل بعد تقسيم الدوام، لاسيما ان هناك و»بحسب ما سمعنا» نية لتقليص خطوط نقل الموظفين على حد قوله، وهو يقترح في حالة حصول ذلك ان تمنح الحرية لهم في استعمال سيارات الاجرة مع تخصيص بدل نقل مادي يعينهم.

ويقول آخر ان امتداد الدوام الى الساعة الخامسة او السادسة سيتسبب في مشكلات له لاسيما في وقت الشتاء وسيعود متعبا من العمل، وشكت موظفات من ان الامر ينتج عنه مشكلات في مجال التسوق كما ان بعضهن يخشين من ان تغيير ساعات الدوام يتعارض وارسال اطفالهن الى الروضة او المدرسة.

ويقول موظف في وزارة النقل انه جرى تحديد فئة «من وزارتنا» تبدأ الدوام من ساعة 11 حتى السادسة مساء، مشيرا الى صعوبة ذلك، مردفا بالقول «ما ذنبنا نحن فمشاريع فك الاختناقات لم نقررها نحن وقد تتلكأ ويطول تنفيذها مثلما جرى الأمر في السابق»، مستدركا بالقول؛ الأولى وضع سقف زمني قصير لتنفيذ المشاريع والعمل بجد لتحقيق سرعة الانجاز بتجنب العمل في اوقات الذروة وتسريعه في الاوقات الاخرى وايام العطل على حد قوله.

ويقول موظف ثان «لسنا مسؤولين عن الاخطاء التصميمية للطرق كي ندفع ثمن المعاناة»، مشيرا الى ان الزخم المروري هو بسبب ارتفاع اعداد السيارات مطالبا «بتسقيط» السيارات القديمة، بحسب تعبيره.

ويقترح آخرون ان يجري تشجيع النقل الجماعي ووسائل النقل العامة وتوفيرها «مادامت لا تتواجد لدينا مترات وقطارات وسيارات نقل كهربائية»؛ لتحجيم الزخم المروري بدلا من تقسيم ساعات الدوام. وكانت مديرية المرور العامة قد قالت ان، استعمال النقل الجماعي المتمثل بالباصات يقلل من الزخم المروري، فضلا عن ابعاد سيطرات مداخل بغداد، ورفع السيطرات وجعلها مرابطات في بغداد، بحسب مدير اعلام وعلاقات مديرية المرور العامة.

ويضيف ان هناك مقترحات لإيقاف استيراد المركبات ومقترحات لإنشاء كراجات تبادل بين بغداد والمحافظات قرب مداخل بغداد، وكذلك مقترح لإنشاء منطقة حرة، ومقترح لإيقاف العمل بمنح رقم من مديرية المرور والعودة الى القرار السابق بترقين قيد مركبة اي تسقيط مركبة قديمة واستعمال قيدها على مركبة حديثة، بحسب قوله، مبينا بالقول ان «الطاقة الاستيعابية لشبكة الطرق في محافظة بغداد تتسع إلى 400 ألف مركبة، فيما لدينا نحو 4 ملايين مركبة».

ويرى أحد السكان ان تغيير ساعات الدوام لا يعد حلا أمثل قائلا ان الحل الوحيد هو النقل العام لدوائر ووزارات الدولة والكليات وتخصيص عدد من السيارات «كوستر» لجميع الموظفين في الكرخ والرصافة لتقليل عدد السيارات في الشارع، وفتح المنطقة الخضراء بالكامل طوال اليوم، بحسب قوله.

فيما يقترح آخرون ايقاف استيراد السيارات، لحين بناء جسور وأنفاق واصلاح الشوارع وفتح الشوارع الفرعية ورفع نقاط السيطرة الدائمة، واللجوء الى سيطرات مؤقتة متحركة عند الحاجة.

ودعا آخر الى منع جلب السيارات الخاصة من قبل الموظفين الى دوائرهم، وايد تفعيل النقل الجماعي لجميع الدوائر واقترح آخر الدوام بنصف عدد الموظفين في كل يوم بالتعاقب، وإعادة احياء الجسر المعلق وسريع القادسية بجميع ممراته، على حد وصفه.

وفيما دعا البعض الى توسيع المساحات على جانبي الشوارع لتقليل الزحام مروري، طالب آخرون بإجراءات كبيرة من قبيل دعوتهم الى «نقل» شارع الشيخ عمر والشورجة الى خارج حدود أمانة بغداد، كما دعا غيرهم الى بناء عاصمة جديدة خارج التصميم الاساسي لمدينة بغداد ونقل الوزارات عن مركز العاصمة، مثلما تفعل الدول الاخرى على وفق قولهم، وتشييد ابنية عمودية لمؤسسات الدولة والحكومة أيضا خارج حدود الأمانة، كما وصلت مطالب البعض الى إلغاء التقاطعات في الطرق كافة، وتأتي بعض المقترحات في صيغة المناشدة باستعادة الخدمات والوظائف والمحلات التجارية، والمساحات الخضر المجاورة لمنازل السكان، للحد من الحاجة إلى السفر بالسيارات الى مناطق اخرى.

موظف: «ما ذنبنا نحن فمشاريع فك الاختناقات لم نقررها نحن وقد تتلكأ ويطول تنفيذها مثلما جرى الأمر في السابق، الأولى وضع سقف زمني قصير لتنفيذ المشاريع والعمل بجد لتحقيق سرعة الانجاز بتجنب العمل في اوقات الذروة وتسريعه في الاوقات الاخرى وايام العطل...

رئيس الوزراء يطلق ثلاثة مشاريع من الحزمة الأولى لفك الاختناقات المرورية ببغداد

الكتب المدرسية

همّ التلاميذ وعائلاتهم ومسوغات غريبة عن الاخفاق

في كل عام دراسي تتجدد بصورة مؤلمة معضلة تسلم طلبة المدارس لكتبهم الدراسية وتتفاقم مشكلات العائلات بخاصة ذوي الدخل المحدود، ويجمع المراقبون وحتى سياسيون على ان مسألة توفير الكتاب المدرسي تحولت الى قضية معقدة تتجاذبها اطراف تجارية ومصالح فئات وافراد، وبالنتيجة لم يجر التوصل الى حلول جذرية لها منذ عام ٢٠٠٣.

فيلي

وبحسب المراقبين لشؤون العملية التعليمية فان طباعة وتوزيع المناهج الدراسية في العراق تعد من الملفات المثيرة للجدل، ومع بداية كل عام دراسي تعود أزمة نقص الكتب المدرسية إلى الواجهة، بعد وعود بحلها قبل بدء الدراسة.

وفي الموسم الدراسي الحالي 2023 ـ 2024 الذي بدأ في الاول من تشرين الاول، تحدثت لجنة التربية النيابية ايضا، عن تأخير في توزيع المناهج المقررة، وحددت لاكتمال التوزيع أشهرا.

والاغرب في الموضوع ما نقل عن عضو اللجنة بقوله «بصورة عامة نتوقع ان عملية التوزيع على المدارس بالكامل ستحتاج من 2-3 أشهر»، وهنا يلفت المختصون التربويون الى ان الفصل الدراسي يستغرق تلك الاشهر الثلاثة او أكثر بقليل، فهل يستكمل التوزيع بعد نهاية الفصل؟! للعلم فان الفصل الدراسي ينتهي في بداية الشهر الخامس ويكون مجمل العام الدراسي 7 اشهر بشكل عام، والعام الدراسي الفعلي بشكل صاف هو 104 ايام بعد استبعاد العطل، وهذا يعني ان التأخير يؤدي الى تراكم المادة على الطالب، او تكملة المادة للطالب من دون تكملة للمنهج.

ويستدرك عضو لجنة التربية بالقول، ان «ملف تسليم المناهج الدراسية متابع من قبل اللجنة، والكتب والمناهج الدراسية ستصل تباعا الى الطلاب»، فيما يشدد المتخصصون على ان التوزيع يتوجب ان يكون فوريا وشاملا، و الملف لا يحتمل التأجيل، نظرا لحساسية الأمر وتأثيره الكبير على سير العملية التعليمية، ومستويات التعليم.

اما وزارة التربية، فأوضحت ان توزيع المناهج الدراسية يكون بصورة تدريجية، وانها ستعمد الى طباعة وتوزيع المناهج الجديدة وبواقع ١٠٠% الا ان توزيعها تدريجي. ولوحظ ان الوقت قصير مما حدا بإدارات بعض المدارس الى مطالبة التلاميذ بتجهيزها من الاسواق في الوقت الذي وجهت وزارة التربية بمنع الادارات المدرسية مطالبة الطلبة والتلاميذ شراء الكتب المنهجية من الاسواق وتوعدت بمحاسبة المدارس المخالفة، مشيرة الى ان عملية توزيع الكتب وطباعتها ستستمر

لحين تسليم جميع الطلبة والتلاميذ، بحسب تصريحاتها، واوعزت بتشكيل لجان متابعة من قبل المفتش التربوي والابلاغ عن اي حالة مماثلة مع الابتعاد عن اثقال كاهل الاهالي بالطلبات، على حد وصفها.

وتشخص الدراسات التربوية، تأثيرات خطيرة على العملية التعليمية بسبب تأخر توزيع المناهج الدراسية منها تعطيل عملية التعلم، اذ يعتمد التعليم بشكل كبير على التسلسل الصحيح للمواد والمهارات، وإذا جرى تأخير تسليم المناهج، يمكن أن يؤدي ذلك إلى انقطاع في عملية التعلم وتشويش في الفهم السليم للموضوعات، على وفق وصفها؛ كما انه عند تسليم المناهج بتأخير، قد يضطر المعلمون والطلاب إلى محاولة استيعاب كميات كبيرة من المواد في وقت محدود، هذا يمكن أن يزيد من ضغط الوقت ويؤدي إلى تقديم عمل ضعيف أو فهم سطحي للمواد.

وإذا كان التلاميذ يجدون أن المواد تأتي بتأخير، فقد يفقدون الاهتمام والحماس في التعلم، ويمكن أن يكون ذلك بسبب الإحساس بالملل أو الإحباط.

كما يؤثر التأخير على التقويم والامتحانات، فتكون هناك صعوبة في تحديد ما يجب أن يجري تضمينه في الامتحانات إذا كانت المناهج غير محددة بوضوح أو متأخرة، وهذا يمكن أن يؤثر على عملية التقويم، كما يضطر المعلمون إلى إعادة هيكلة الجداول الدراسية وتعديل الخطط التعليمية لضمان توفير الفرص الكافية لتعلم المواد.

ويمكن أن يسبب التأخير في تسليم المناهج إحساسا بالقلق وعدم الاستقرار للطلاب، بخاصة إذا كانوا يشعرون بأنهم لا يعرفون ما يتوقعونه من المدرسة.

ويؤدي التأخير في تسليم المناهج، بحسب الدراسات ايضا، إلى تأخير تقدم الفصل الدراسي بشكل عام، مما يؤثر على الجدول الدراسي والأنشطة الطلابية الأخرى؛ وبالنتيجة يكون لتأخير تسليم المناهج تأثيرات سلبية على تجربة التعلم والأداء الأكاديمي للطلاب.

ويشدد المتخصصون على ان من المهم للمؤسسات التعليمية والمعلمين تحقيق التوازن بين توفير المواد في الوقت المحدد وضمان الجودة والفهم السليم للموضوعات.

وكان وفد من وزارة التربية استضافته لجنة التربية النيابية في شهر آب 2023 قد قال ان موضوع طباعة الكتب يشكل اهمية كبيرة للوزارة وأنهم ملتزمون بالتوقيتات المحددة في احالة العناوين للطباعة، واشار الى ان تأخر اقرار الموازنة العامة الاتحادية والتأخر في بعض الاجراءات الادارية كان السبب الرئيس وراء التأخر في التعاقدات مع المطابع بوقتها المحدد، فيما يلفت المراقبون الى ان الموازنة قد اقرت منذ حزيران 2023، وبالنتيجة فلا مسوغ لتأخير طباعة الكتب والشروع في توزيعها.

ومن المعلوم انه في العام الدراسي السابق لم يحصل أغلب الطلاب في المدارس العراقية على الكتب المدرسية، إذ لم تقم وزارة التربية العراقية، بطباعة المناهج الدراسية للعام الدراسي، وبرّرت ذلك بسبب عدم إقرار الموازنة للعام الماضي، وهو ما اضطر أولياء الأمور إلى تحمل أعباء ذلك عن طريق شرائها أو طباعتها في السوق المحلية على حسابهم الخاص، بحسب المراقبين.

من جانبها تحذر نقابة المعلمين العراقيين، مما تسميه تكرار «الفشل» بتوفير احتياجات المدارس وأهمها الكتب المنهجية، ويقول عضو في النقابة، إن «وزارة التربية تطلق وعودا مع بداية كل عام، لكن الوعود في الغالب لا تُنفذ». مشددا على انه «يجب أن تتحمل الوزارة مسؤوليتها تجاه توفير الكتب الدراسية وعدم تكرار مأساة إلقاء مسؤولية توفيرها على أولياء الأمور»، ومنوها الى أن «عدم توفير الكتب والمستلزمات الأخرى له آثار سلبية على المستوى التعليمي في البلاد، وهذا أمر خطير يجب العمل بجد للتغلب عليه»، بحسب وصفه؛ وأشار إلى أن «نقابة المعلمين تلقت شكاوى كثيرة في العام الماضي (2022) من قبل أولياء الأمور، وأن الكثير منهم لم يستطيعوا شراء الكتب لأبنائهم، بسبب عدم القدرة المالية لديهم، وهو ما تسبب بتراجع مستواهم التعليمي».

ويشير المراقبون بالقول ان المسوغات لعدم توزيع الكتب المدرسية تواصلت طوال عقدين، مذكرين بتصريح لوزير تربية اسبق قال في عام 2016 وبالتحديد في كانون الاول في ذروة العام الدراسي، أن الوزارة « تحتاج الى شاحنات لنقل وتوزيع ملايين الكتب المدرسية في المحافظات»، متندرين بالقول: وما أكثر السيارات في العراق!

وفي شهر تشرين الثاني 2021 تكرر الامر ذاته والقت وزارة التربية باللوم على المدارس عن التأخير بالقول، ان سبب تأخير وصول الكتب والمناهج الدراسية للطلبة في عدد من المدارس، أن بعض المدارس تتلكأ بعملية نقل الكتب لطلبتها، بحسب المتحدث باسم وزارة التربية.

> عند تسليم المناهج بتأخير، قد يضطر المعلمون والطلاب إلى محاولة استيعاب كميات كبيرة من المواد في وقت محدود، هذا يمكن أن يزيد من ضغط الوقت ويؤدي إلى تقديم عمل ضعيف أو فهم سطحي للمواد.

هل استحالت بغداد الى مدينة هجرة؟

الاشكالات الاجتماعية للنزوح الى العاصمة

تتحول العاصمة بغداد بصورة متزايدة إلى مكان كثيف السكان بشكل غير اعتيادي.

صادق الازرقي

ومؤخـــرا قال محافظ بغداد، ان عدد ســـكان العاصمة وصـــل إلى 10 ملايين نســـمة في النهـــار. يحدث هذا برغـــم أن مســـاحة بغداد تعـــد أصغـــر المحافظات العراقيـــة اذ لا تتجـــاوز 4.555 كلم مربعـــا فيما تبلغ مســـاحة محافظة الانبـــار 138.500 كلم مربع والمثنى 51,740 كـــم مربعا.

وكانـــت وزارة التخطيط الاتحاديـــة قد توقعت في عام 2022 ان عـــدد ســـكان العاصمة بغـــداد أكثر من 9 ملايين نســـمة في العـــام ذاته، مشـــيرة الى ان «الكثافة الســـكانية فيها هـــي 1977.2 فرد/ كم2».

ويمكـــن التذكـــير هنـــا بمـــا نـــشره موقـــع World Population Review الامريـــكي، مـــن ان عاصمـــة العـــراق بغـــداد احتلت المرتبـــة الرابعـــة بأكثر المدن كثافـــة ســـكانية في العـــالم، في تقرير له عـــام 2022، وجـــاءت بغداد بحســـب الموقع بعـــد عاصمة الفلبين مانيلا، وبتريوس في الفلبين ايضـــا ومدينة ماندالويونغ في الفلبـــين كذلـــك، وتجـــاوزت بغداد حتـــى مدينة مومباي في الهنـــد بالكثافة الســـكانية.

وقـــد حـــدد باحثون عـــدة اســـباب لتنامـــي اعداد الســـكان في بغـــداد منهـــا انهـــا تضم معظـــم فرص العمـــل في القطاعات المتنوعة مثـــل الصناعة والتجارة والخدمـــات والحكومـــة، مـــما يجـــذب كثـــيرا من الســـكان إلى المدينة بحثًا عن فرص لتحســـين ظروفهم ا لمعيشية .

كما انهـــا تضـــم عديـــد الجامعـــات والمؤسســـات

التعليمية والثقافية الكبرى في البلاد، ما يجذب الطلاب والأكاديميين والمثقفين إلى المدينة، وبرأيهم فان بغداد تتمتع ببنية تحتية جيدة نسبياً مقارنة ببعض المناطق الأخرى في العراق؛ هذا يشمل الطرق والمواصلات والمرافق العامة والخدمات الأساسية.

كما يدرج المتخصصون الزيادة الطبيعية ونسب الولادة العالية كأحد الاسباب في زيادة السكان في بغداد، وكذلك تحسن الظروف الامنية في السنوات الاخيرة، فضلا عن ان بعض الأسر والافراد يهاجرون من المناطق الريفية والمناطق الأخرى في العراق نحو بغداد بحثاً عن الفرص، وينوهون الى ان تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلاد قد يجعل بغداد ملاذاً لكثير من الأفراد الباحثين عن حياة أفضل، على حد وصفهم، كما يمكن اضافة ظاهرة الهجرة القسرية التي حدثت في اوقات سابقة، الى اسباب النزوح الى بغداد.

وفي استطلاع رأي اجريناه في مدينة الكوت مركز محافظة واسط اجمع سكان على ان اتجاها ينمو باضطراد في المدينة والمحافظة عموما للانتقال للعيش في العاصمة بغداد، مشيرين الى ان من الاسباب الرئيسة لذلك هو توفر فرص العمل في بغداد بخلاف محافظة واسط، بحسب قولهم.

ويشمل ذلك حتى سكان القرى في محافظة واسط والمدن العراقية الاخرى، وفي هذا يقول باحثون أن القرى تعاني من نقص الوظائف وضعف البنية التحتية وندرة المياه وقلة المدارس والمستشفيات فيما يتفاقم ذلك مع تزايد شدة ظاهرة تغير المناخ؛ لذا يضطر كثيرون إلى الانتقال إلى المدن الكبرى، وتعد العاصمة العراقية طبعا الوجهة الاولى لهؤلاء، حتى اذا اضطروا إلى العيش في أكواخ أو تجمعات سكانية عشوائية في المدينة ومحيطها، بحسب الباحثين؛ وفي بيانات عن خطورة الظاهرة ما كشف عنه استطلاع كانت المنظمة الدولية للهجرة قد اجرته عام 2021 من أن نقص فرص العمل وراء نزوح نصف المزارعين إلى مركز مدينة البصرة مثلا، والاعداد تتزايد منذ ذلك الوقت.

ويمكن الاشارة ايضا الى ما كشف عنه الناطق باسم المنظمة الدولية للهجرة بأنه في المدة ما بين حزيران عام 2018 وحزيران عام 2023، نزح ما لا يقل عن 83000 شخص الى المدن بسبب عامل تغير المناخ والتدهور البيئي وحده.

وتقول المنظمة الدولية للهجرة إن الوافدين الجدد يميلون إلى العيش على هامش نظام اعتاد عليه سكان المدن فيما يجري توظيف غالبية النازحين في وظائف ذات رواتب منخفضة في مجالات عمل غير رسمية في الأسواق والورش، في حين يعمل سكان المدن في الغالب في وظائف حكومية، محذرة من ان فرص الإصابة بالأمراض العقلية وتعاطي المخدرات أكبر مع محدودية شبكات الدعم الاجتماعي.

وتبرز بعض الدراسات ظاهرة ترك كثير من الفلاحين للزراعة والتحاقهم بالوظائف الحكومية، لاسيما الجيش والشرطة والانتقال الى المدينة للعيش فيها، بعد ارتفاع مستوى الرواتب والأجور ما أدى الى حصول نقص في الأيدي العاملة الزراعية.

كما لفتت الدراسات الى ان كثيرا من الطلبة الدارسين في بغداد يميلون الى البقاء فيها بعد انهاء دراستهم، ويألفونها فيلتحق بهم الاهل بعد ذلك.

وتشخص تقارير صدرت عن منظمات دولية حقوقية وأخرى معنية بمراقبة وسائل الإعلام مظاهر سلبية كثيرة نجمت عن النزوح الى المدن الكبرى ومنها العاصمة بغداد، ومن ذلك تزايد وتيرة الكراهية «بحسب بياناتها» بين القرى والمدن، اذ يشكك سكان المدن في أن النازحين القادمين من القرى يميلون إلى ارتكاب جرائم وأعمال عنف ويصطحبون معهم خلافات قبلية فضلا عن أن الأطراف السياسية في المدن تميل إلى تقديم النازحين ككبش فداء لتقاعسهم عن حل أزمات المدن، على حد وصفها.

ويرى هوما غوبتا، أستاذ الهندسة المعمارية في إحاطة عام 2021 لـ «مركز كراون لدراسات الشرق الأوسط»، التابع لجامعة براندیس الأمريكية، أن الهجرة الريفية إلى بغداد «أدت إلى تغيير المسار السياسي للعراق».

ويطرح الخبراء تساؤلات عن الاعمال التي يجب القيام بها للحفاظ على التماسك الاجتماعي في العراق وسط تزايد موجات النزوح.

وتقترح المنظمة الدولية للهجرة «أن تركز البرامج المستقبلية على دعم جهود التماسك الاجتماعي في المناطق التي يجري فيها تسجيل عدد كبير من نازحي المناخ فضلا عن دعم حقوق المهاجرين والنازحين الذين ينتقلون إلى المدن والمحافظات».

وتشدد معظم الدراسات على أن الهجرة ظاهرة اجتماعية معقدة تستجيب لمجموعة متداخلة من الدوافع الشخصية ولظروف اجتماعية أخرى متنوعة، فالمهاجر المتقاعد يبحث عن الراحة والوسائط الودية، فيما يبحث الآباء عن مستوى تعليمي ممتاز لأبنائهم، والأعزب يبحث عن خدمات تقدمها المدن الكبيرة، مثل دور العرض السينمائي والمسرح والمطاعم والمواقع السياحية والترفيهية، وغيرها، على حد وصف تلك الدراسات.

ويطرح المتخصصون علاجات لإشكالية الهجرة الى بغداد من ذلك توفير البنى التحتية في جميع المجالات الصناعية والتجارية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية والترفيهية في محافظات الجنوب والوسط، بحيث لا تبقى أسباب منطقية ولا حجة للسكان في تلك المناطق أن يهجروا ريفهم أو مدينتهم والنزوح إلى العاصمة.

أرباحها أكثر من النفط الخام..
لماذا لا يصدر العراق المشتقات النفطية؟

تتجاوز طاقة العراق الإنتاجية من النفط الخام ٥ ملايين و٤٠٠ ألف برميل يومياً، وعلى الرغم من وصول الإنتاج إلى حوالي ٤,٢ ملايين برميل يومياً، إلا إن البلاد مُلزّمة بتصدير ٣,٤ ملايين برميل يومياً فقط، بناءً على قرار تحالف أوبك بلس، ما يعزز الحاجة إلى الاستفادة منها في تعزيز قدرة المصافي وتحويلها إلى مشتقات نفطية.

فيلي

«أي زيادة لا تفيد للتصدير، يمكن الاستفادة منها في تعزيز قدرة المصافي، لكن العراق يعاني من قلّة المصافي لخزن هذه الزيادة في الإنتاج».

زيادة الإنتاج

يتفق مدير المركز العالمي للدراسات التنموية في المملكة المتحدة الدكتور صادق الركابي، مع كوفد شيرواني بشأن عدم وجود مصافٍ كافية لخزن كميات الإنتاج غير المصدّرة، مشيراً إلى وجود محاولات لزيادة منافذ تصدير النفط العراقي.

ويقول الركابي، لمجلة «فيلي»، إن «العراق يسعى لزيادة إنتاجه إلى قرابة 6 ملايين برميل يومياً خلال الأعوام المقبلة، في وقت تشير التوقعات إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط بمعدل مليوني برميل يومياً في العام المقبل، ما يؤكد حاجة العراق إلى زيادة إنتاجه».

ويضيف، أن «عدم استخدام العراق لفائض الإنتاج في الوقت الحالي لا يعني أنه يخسر كامل الإيرادات، لأن هناك تعويضاً في ارتفاع الأسعار يحققه العراق في زيادة إيراداته من النفط».

ويختم الركابي حديثه بالقول: «لكن في حال ارتفاع الطلب دون زيادة إنتاج العراق للكميات المطلوبة، هنا تتحقق الخسارة، وهذا ما لم يحدث».

منصات جديدة

من جهته، يوضح عضو لجنة النفط والغاز النيابية، كاظم جرو، أن «الإنتاج الحالي يبلغ 5 ملايين برميل يومياً، وهذه لا يمكن تصديرها، لأن منصات التحميل الموجودة في موانئ البصرة طاقتها 3.5 ملايين برميل يومياً فقط، ما يتطلب إنشاء منصات جديدة».

ويؤكد جرو لمجلة «فيلي»، أن «ميناء الفاو الذي في حال إكماله قد يزيد الإنتاج حتى 10 ملايين برميل يومياً، كما تتضمن موازنة 2023 خطة لزيادة منصات التصدير، وشكّل رئيس الوزراء بدوره لجنة مهمتها صيانة وتأهيل المنصات الحالية، مع زيادة طاقة دفعها وتصديرها».

ويعاني العراق من نقص وشحة في المشتقات النفطية مثل البنزين والكاز أويل والغاز الطبيعي، لذلك يستورد هذه المواد بقيمة 3 مليارات دولار سنوياً، وفق مختصين.

ويؤكد المختصون، أن العراق لو كان يملك مصافٍ كافية لخزن الزيادة في الإنتاج، وتعمل بكفاءة عالية، لكان بالإمكان الاستغناء عن استيراد جميع هذه المشتقات من البنزين (المحسّن أو العادي) والكاز أويل - ما عدا الغاز - لتحقيق الاكتفاء الداخلي بها.

كما يمكن تصدير المشتقات النفطية دون أي قيود، فلا توجد تحديد حصص لتصدير المشتقات النفطية، بحسب المختصين، مؤكدين أن الأرباح في تصدير المشتقات النفطية أكثر من تصدير النفط الخام.

لكن ظروف العراق التخزينية الصعبة، وعدم وجود المصافي الكافية، والتأخر في إنجاز بعض المصافي، جعل الكميات المنتجة الزائدة تبقى في الحقول، وقسم قليل منها يذهب إلى قطاع التكرير، وفق المختصين.

تخفيض الإنتاج

كان تحالف أوبك بلس، قرر في تشرين الأول من العام الماضي 2022، تخفيض حصص تصدير دول الأعضاء بمقدار 3.6 ملايين برميل يومياً، وتوزّعت هذه التخفيضات بين الدول، وفق الخبير النفطي، كوفد شيرواني.

ويوضح شيرواني لمجلة «فيلي»، أن «حصة العراق منها كانت ناقص 200 ألف برميل يومياً، والعراق مُلزم بهذه الحصة، ولا يجوز له التصدير أكثر من 3.4 ملايين برميل يومياً، حتى لو أنتج 5 ملايين برميل يومياً».

ويضيف، أن «أي زيادة لا تفيد للتصدير، يمكن الاستفادة منها في تعزيز قدرة المصافي، لكن العراق يعاني من قلّة المصافي لخزن هذه الزيادة في الإنتاج».

ويتابع الخبير النفطي، «كما أن المصافي التي تعمل حالياً قدرتها قليلة، لأن بعضها تدمّر خلال الحروب خاصة مصفى بيجي الذي كانت قدرته 300 ألف برميل يومياً، ومن المتوقع عودته للخدمة بقدرة 100 ألف برميل يومياً منتصف العام المقبل».

المشتقات النفطية

ويؤكد، أن «العراق يواجه نقصاً وشحة في المشتقات النفطية مثل البنزين (المحسّن أو العادي) والكاز أويل والغاز الطبيعي، لذلك يستورد هذه المواد، وفي حال كانت هناك مصافٍ كافية وتعمل بكفاءة عالية كان بالإمكان الاستغناء عن استيرادها ويحصل اكتفاء داخلي بها، ما عدا الغاز لأن ملفه مُختلفاً».

ويوضح، «كما يُمكن تصدير المشتقات النفطية دون أي قيود، فلا توجد تحديد حصص لتصدير المشتقات النفطية، وأن الأرباح من تصدير المشتقات النفطية أكثر من أرباح تصدير النفط الخام».

ويشير شيرواني، إلى أن «الاستهلاك الداخلي يحتاج من 700 إلى 800 ألف برميل يومياً، وفي حال كان الإنتاج أكثر فإن الزائد سوف يُصبح فوق حصة التصدير وفوق حصة المصافي، ما يجب خزنه أو تحويله إلى صناعات بتروكيماوية».

ويبيّن، «لكن لا توجد صناعات بتروكيماوية لحد الآن في العراق، وهناك مشروع يُعمل عليه ولكن متأخر جداً، وهذا كان بالإمكان أن يحتوي على الفائض من النفط المنتج».

ويلفت الخبير النفطي، إلى أن «دول العالم تلجأ إلى الخزن الاستراتيجي في حال كان إنتاج النفط كثيراً وسعره غير مجزٍ، أو تحوّله إلى المصافي وتصدر المشتقاتٍ النفطية، أو تحوّله إلى صناعات بتروكيماوية».

ويتابع، «لذلك الكثير من الدول مثل الصين والهند التي لديهما مصافٍ كثيرة، تشتريان نفطاً رخيصاً من روسيا، وتعيدان تصفيته وتحويله إلى بنزين وكاز أويل، وتصدرانه إلى أوروبا وحتى أميركا».

مصانع النسيج والجلود..

ماذا تعرف عن اقتصاد العراق المعطل؟

يمتلك العراق أربعة مصانع نسيجية كبيرة موزّعة على محافظات بغداد والنجف والأنبار، بطاقة إنتاجية لا تقل عن 30 ألف متر مربع، بالإضافة إلى وجود مصانع أخرى صغيرة موزّعة على جميع المحافظات العراقية، وتصدر هذه المصانع منتجاتها إلى دول الخارج لجودتها، بعد إدخال الحداثة في الإنتاج وخصوصاً بعملية الطبع، وفق رئيس اتحاد الصناعات العراقية، عادل عكاب.

فيـلي

وأوضح عكاب لمجلة «فيلي»، أن المشاريع النسيجية تندرج ضمن المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، ومن ضمنها الحرفية، وهذه المشاريع شبه انعدمت بعد العام 2003، لكنها الآن عادت بطاقات إنتاجية كبيرة حققت الاكتفاء الذاتي المحلي، وبدأ التصدير إلى السعودية والأردن، وهناك تفاهات مع مصر.

وأضاف أن هناك أربعة مصانع كبيرة اثنان منها في بغداد، واثنان في كل من النجف والفلوجة، أما المشاريع الصغيرة فهي موزّعة على كل محافظات العراق، وهناك طلبات لإنشاء مصانع في القرى والأرياف لمنع حصر الوظائف داخل المدن.

وبينما بيّن، أن هذه المصانع تابعة للقطاع خاص، أشار إلى وجود مصانع حكومية لكنها شبه متوقفة، ما يستوجب انعاشها من خلال عرضها للاستثمار أو مشاركتها مع القطاع الخاص، مؤكداً أن السجاد العراقي مرغوب في داخل وخارج

العـراق.

مصنع نسيج الحلة

مصنـع النسـيج في الحلـة، هـو أحـد تشـكيلات الشركـة العامـة لصناعـات النسـيج والجلـود، التابعـة إلى وزارة الصناعـة والمعـادن، ويحتـوي المصنـع عـلى خمسـة معامـل، (الأكيـاس البلاسـتيكية، المنتجـات الطبيـة، نسـيج الحلـة، نسـيج الأقمشـة، قديفـة بابـل)، بالإضافـة إلى مـشروع الألياف الصناعيـة، بحسـب مديـر إعـلام وعلاقات مصنع النسيجية في محافظـة بابـل، حسـنين صالـح.

وأضاف صالح، خلال حديثه للوكالة، أن الشركة العامة لصناعات النسيج والجلود تتكـون مـن 10 مصانـع في عمـوم العـراق، وجميعهـا عاملـة، منهـا مصنـع الجلديـة في بغـداد الكـرادة، وهـذا يعـد مـن أرقى المصانـع في البلـدان العربيـة، ومصنـع الألبسـة الرجاليـة في النجـف، و مصنـع الألبسـة في الموصـل، ومصانـع الصوفيـة والقطنيـة والسـجاد اليـدوي ببغـداد الكاظميـة، وهنـاك مصنع للسـجاد اليـدوي في الحلـة أيضـاً تابـع للكاظميـة.

وأكـد أن القيمـة الإنتاجية لمصنع النسـيجية في تصاعـد، الا إن هنـاك إقبـالاً ضعيفـاً عـلى المنتـج الوطنـي بسـبب عـدم فـرض الضرائـب عـلى المسـتورد، بعد أن كان سـابقاً يفـرض عليـه ضريبـة بنسـبة 300 بالمائـة.

اقتصاد معطل

مـن جهتـه، أشـار الخبـير الاقتصـادي، عمـر الحلبـوسي، إلى أن القطـاع الصناعـي العراقـي شـهد منـذ عـام 2003 تراجعـاً كبـيراً جـرّاء الإهـمال الحكومـي المتعمـد، وعـدم التطويـر، والاعتـماد عـلى الاسـتيراد الـذي جعـل مـن العـراق بلـداً مسـتهلكاً اسـتغلته مجموعـة دول، وحولتـه لسـوق لتصريـف بضائعهـا.

وذكـر الحلبـوسي خـلال حديثـه لمجلـة «فيـلي»، أن العـراق كان مـن الـدول الرائـدة في صناعـة النسـيج القطنـي والصـوفي، وأصبـح لهـذه الصناعـة تواجـد كبـير في السـوق، إذ كانـت المصانـع العراقية تنافـس في جـودة الإنتـاج وتنوعـه المنتـج الأجنبـي، ولكـن تـلاشى وجـود منتجـات النسـيج العراقيـة بسـبب عجـز الحكومـات المتعاقبـة، وإهمالهـا المتعمـد لهـذه الصناعـة الحيويـة وفتـح السـوق العراقيـة للمنتـج المسـتورد.

ولفـت إلى أن صناعـة الغـزل والنسـيج تعـد مـن الصناعـات المهمـة التـي ترتبـط بتوفـير احتياجـات المواطنـين الضروريـة، كـما أن هـذا القطـاع قـادر عـلى اسـتيعاب الكثـير مـن الأيـدي العاملـة ويمكنهـا تحريـك عجلـة الاقتصـاد العراقـي فيـما لـو تـم تطويرهـا وتحديثهـا لتواكـب التطـور الصناعـي والتكنولوجـي في هـذا القطـاع. لكـن غيـاب الجديـة مـن قبـل الحكومـات المتعاقبـة أدى إلى تـلاشي هـذا القطـاع، وخسـارة العـراق لمـورد اقتصـادي مهـم لدعـم الخزينـة العامـة للدولـة، وحـدوث التنـوع الاقتصـادي والخـروج مـن مـأزق الاقتصـاد الريعـي، وفـق الحلبـوسي.

وأضـاف الخبـير الاقتصـادي كـما يمكـن اسـتغلال مصانـع النسـيج العراقيـة لإنتـاج الملابـس العسـكرية لـوزارتي الدفـاع والداخليـة، والملابـس الطبيـة لـوزارة الصحـة، فضـلاً عـن منتجـات أخـرى يمكنهـا أن تُحيـي هـذا القطـاع وتسـد حاجـة البلـد والتخـلي عـن الاسـتيراد وخلـق فـرص عمـل إضافيـة وتحريـك مجـالات زراعيـة وصناعيـة أخـرى مرتبطـة بهـذه الصناعـة، وكل ذلـك سـوف يسـهم في تحريـك العجلـة الصناعيـة.

وخلـص الحلبـوسي، إلى القـول إن الحقيقـة هـي أن قـرار تدمـير القطـاع الصناعـي العراقـي بشـكل كامـل هـو خاضـع ليـس لقـرار محـلي، بـل لقـرار خارجـي اسـتغل ضعـف البلـد السـياسي وقـوة تدخـلات هـذه الـدول في العـراق لتعطـل صناعـة الغـزل والنسـيج كـما الصناعـات الأخـرى، مـن أجـل أن يبقـى العـراق سـوقاً اسـتهلاكية لمنتجـات هـذه الـدول التـي مـلأت السـوق العراقيـة بوقـت تلاشـت فيـه منتجـات النسـيج العراقيـة.

> العراق كان من الدول الرائدة في صناعة النسيج القطني والصوفي، وأصبح لهذه الصناعة تواجد كبير في السوق، إذ كانت المصانع العراقية تنافس في جودة الإنتاج وتنوعه المنتج الأجنبي

«حروب الممرات»..

نعمة ترابط وتطوير للدول الفقيرة رغم التنافس

اعتبر موقع «أوراسيا ريفيو» في تقرير تحليلي، ان حرب الممرات الجارية حاليا، تعكس التنافس الكبير بين الولايات المتحدة وروسيا والصين، لكنها في الوقت نفسه، ستساعد في تقوية الوضع الاقتصادي للدول الفقيرة، وتعزز من الترابط الدولي والاقليمي.

فيلي

وذكر التقرير، ترجمته مجلة «فيلي»، إن المنافسة الجيوسياسية والجيو اقتصادية بين الدول الكبرى، متواصلة حيث تسعى هذه الدول الى محاولة اختراق السوق العالمية من خلال تدابير القوة الناعمة.

واشار التقرير الى ان حروب الممرات تعمل على تعزيز التنافس بين الدول، وخاصة بين الولايات المتحدة والصين، لمواجهة بعضها البعض من خلال حلفائهما، لكن في الوقت نفسه، فإن هذه المنافسة تعمل ايضا على تعزيز الترابط الإقليمي والدولي بين الدول.

وبذلك، يعتبر التقرير، انه في إطار هذا السيناريو، فإنه يجب النظر الى هذا التنافس باعتبار أنه بارقة أمل للدول الفقيرة التي تفتقر الى التكنولوجيات وليست قادرة على استغلال مواردها وأهميتها الاستراتيجية بسبب شح الاستثمار وندرة رأس المال في بلدانها.

واشار التقرير الى انه تم التوقيع على مذكرة الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا «IMEC» من جانب الهند والسعودية وبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا والإمارات وألمانيا وإيطاليا والاتحاد الاوروبي خلال اجتماع مجموعة الـ 20 يومي 9 و10 ايلول/سبتمبر، مضيفا أن هدف المشروع تعزيز التجارة والربط الرقمي والطاقة بين دوله، وهو مشروع جيو اقتصادي و جيوسياسي ضخم، سيؤدي الى ربط منطقة المحيطين الهندي والهادئ بالشرق الاوسط واوروبا.

ولفت التقرير إلى أن هذا الممر الاقتصادي سيمتد من مدينة مومباي، إلى دبي عبر البحر وسيمتد إلى مدينة حيفا في إسرائيل ومن هناك الى ميناء بيرايوس اليوناني، مضيفا أن البضائع والمنتجات ستنقل من حيفا الى اوروبا، حيث تشير التقديرات الى أنه سيتم اختصار الطريق التجاري بين الهند وأوروبا بنحو 40%.

الا ان التقرير ذكر بأنه خلال حفل التوقيع، فان الاعضاء الأقوياء في مجموعة الـ20، وتحديدا الصين وروسيا وتركيا، لم يحضروا، وامتنعوا عن التصويت بسبب استبعادهم من المشروع.

وتابع التقرير أن التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة أطلق في العام الماضي، مشروع «إعادة بناء عالم أفضل (B3W)» والذي تبلغ قيمته 40 تريليون دولار، مضيفا أنه رغم جمود هذا المشروع حتى الان، الا انه بالامكان رؤيته من خلال منظور مواجهة مبادرة «الحزام والطريق» الصينية.

واشار التقرير الى ان «مبادرة الحزام والطريق» تعتبر أحد الممرات العملاقة من بين الممرات الأخرى التي تمر من خلال آسيا الوسطى وأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، اذ يمتد عبر 150 دولة يعيش ثلثا سكان العالم فيها.

وتابع ان «الحزام والطريق» تتضمن شبكة سكك حديدية وطرقات بري، وممرات بحرية، ولها 6 طرق رئيسية من بينها الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني.

كما انه لدى المبادرة 2600 مشروع بتكلفة تقدر بـ 100 مليار دولار، ومن المتوقع أنان تصل الى 1.3 تريليون دولار بحلول العام 2027.

اما بالنسبة الى مشروع «ممر الشمال -الجنوب الدولي»، فهو ممر آخر تم التوقيع عليه في العام 2000 بين الهند وإيران وروسيا، وانضمت اليه لاحقا تركيا واذربيجان و8 دول اخرى.

وبالاضافة الى ذلك، هناك ممر آخر هو الممر العراقي -التركي (طريق التنمية) الذي سيربط البصرة بالحدود التركية، وتبلغ تكلفته نحو 17 مليار دولار، حيث سيتم اقامة شبكة سكك حديدية وطرق موازية بطول 1200 كيلومتر.

وختم التقرير بالقول انه برغم ان حرب الممرات الحالية تعتبر مصدرا رئيسيا للمنافسة بين الولايات المتحدة وروسيا والصين، الا انها ايضا في الوقت نفسه ستساعد في تعزيز الوضع الاقتصادي للدول الفقيرة، وتعزز أيضا من الترابط الدولي والاقليمي.

واوضح التقرير قائلا ان العديد من الدول هي في الوقت نفسه أعضاء في «مبادرة الحزام والطريق» وفي مشروع الممر الهندي الخليجي الأوروبي، في حين أن الصين والولايات المتحدة تحاولان تعزيز علاقاتهما مع دول الشرق الاوسط، ومع الاتحاد الأوروبي ومع افريقيا، وحتى مع الهند.

ولهذا، يعتبر التقرير انه يجب توقع انه في ظل التنافس بين الولايات المتحدة والصين، فان الدول الاخرى ستستفيد، ولهذا فإنه ينبغي النظر الى حرب ممرات المنافسة الجيوسياسية والجيو اقتصادية الجارية حاليا، باعتبارها نعمة مقنعة.

ينتشر التعامل بالربا أو ما يسمى شعبياً الدين بـ«الفايز» في المجتمع العراقي، حتى أصبحت ظاهرة تمارس بشكل كبير في الأوساط الشعبية، فضلاً عن المؤسسات المصرفية الحكومية وغير الحكومية.

فيلي

تفشي ظاهرة اقتصادية في العراق

«تفتك» بالفقراء والمضطرين

ويضطر المواطنون أحياناً إلى الاقتراض ممن يمتلكون الأموال وفق ما يسمى بـ«الفايز»، على أن يتم تسديد الأموال على دفعات بفائدة عالية، لكنها سرعان ما تتحول إلى أزمة لعجزهم عن سدادها، فيتضاعف المبلغ عليهم.

خسائر باهظة

وهذا ما يؤكده الخبير الاقتصادي، عمر الحلبوسي، بالقول، إن «(الفايز) أصبح وسيلة اقتراض تثقل كاهل المواطن العراقي، وهو يتعرض للحيف الكبير جرّاء اللجوء لهذا الاقتراض، والذي من خلاله يتعرض المقترض لخسائر باهظة، خصوصاً المقترض بالدولار».

ويوضح الحلبوسي لمجلة «فيلي»، أن «المقترض بالدولار يتحمل ثلاثة خسائر، الأولى فائدة (الفايز)، وهي كبيرة جداً تُحسب كفائدة على المبلغ، مع هامش مالي تحسباً لتقلّب سعر الصرف».

أما الخسارة الثانية فهي، وفق الحلبوسي «الفائدة التأخيرية التي تتضاعف كلما تأخر المقترض بالسداد، والتي تزيد عن حجم الفائدة مرتين، الأولى فائدة التأخير، والثانية زيادة سعر الصرف»، مضيفاً أن «الخسارة الثالثة هي فرق سعر صرف الدولار الذي يتصاعد بشكل متسارع، مما يزيد من حجم خسائر المقترض».

ويؤكد، أن «هذا يجعل المقترض يتعرض للإعسار في السداد، والذي يترتب عليه فوائد كبيرة، مما يعني مزيداً من الخسائر التي سيبقى المقترض حبيسها في ظل تقلّبات سعر الصرف التي تزيد من تراكم خسائر مقترض الدولار بـ(الفايز)».

الحاجة والحالات الطارئة

من جهته يشير المواطن حسين جاسم من محافظة كربلاء إلى أن «بعض المواطنين يلجأون إلى الاقتراض مضطرين بسبب الحاجة إلى الأموال لظروف طارئة، كأن يكون لديهم مريض بصدد إجراء عملية له وما شابه ذلك، رغم علمهم بأنه حرام شرعاً».

ويضيف جاسم لمجلة «فيلي»، أن «بعض المواطنين يقترضون بالدولار، نتيجة لتذبذب أسعار الصرف وصعوده المستمر، فهو يساهم في تفاقم صعوبة سداد الديون».

المادة 465

وتنص المادة 465 من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 بالحبس وبغرامة مالية، أو بإحدى هاتين العقوبتين، من أقرض آخر نقوداً بفائدة ظاهرة أو خفية تزيد عن الحد الأقصى المقرر للفوائد الممكن الاتفاق عليها قانوناً، وفق الخبيرين القانونيين، علي التميمي، وحيدر الصوفي.

ويضيف القانونيان اللذان تحدثا لمجلة «فيلي» «تكون العقوبة السجن المؤقت من 5 إلى 10 سنوات، إذا ارتكب المقرض جريمة مماثلة للجريمة الأولى خلال 3 سنوات من تاريخ صيرورة الحكم الأول نهائياً، وتكون العقوبة حسب شدة الجريمة وجشع المقرض والشروط».

ويشير علي التميمي، إلى أن «مجلس قيادة الثورة المنحل أصدر عام 1997 قانون 68 الذي يعاقب بالحبس 3 سنوات على هذه الجريمة، واعتبرها مُخلّة بالشرف، وتشدد فيها إذا تكررت خلال 3 سنوات من الشخص نفسه لتصل إلى 10 سنوات».

ويوضح التميمي، أن «قانون 68 أوجب مصادرة مبلغ المقرض أو الفائدة وأنشأ صندوقاً خاصاً بالفقراء يتم إيداع المبالغ التي يتم مصادرتها، ويكون هذا الصندوق في وزارة العمل، ويوزّع المبلغ بنسبة 40% من قيمة مال الربا أو الفائدة على الفقراء، و40% إلى المقترض المخبر عن الجريمة، و20% إلى المخبر غير المقرض».

جرائم سرّية

من جهته يقول حيدر الصوفي «في قانون أصول المحاكمات الجزائية، إذا بادر المقترض إلى الإخبار عن المقرض، فإنه يُعفى من العقوبة وتبقى العقوبة على المقرض، إلا إن المقترض دائماً ما يكون في حاجة إلى اقتراض المال، ويستغله المقرض بالربا، لذلك لا يذهب المقترض إلى القضاء للإخبار عن المقرض».

ويتفق الصوفي والتميمي، على أن «عمليات الربا تتفشى في الأسواق العراقية بعيداً عن متناول القضاء والشرطة، لأنها تتم بكتمان وسرّية بين المقترضين، ما يتطلب جهداً استخبارياً لمكافحة هذه الجرائم السرّية التي تخالف أحكام الشريعة الإسلامية، وكذلك يتطلب أيضاً زيادة الوعي عن هذه الجرائم، كونها غير معروفة وما يترتب عليها من عقوبات قانونية».

حراك نيابي

وكان النائب علاء الحيدري، قد تقدم في تموز/ يوليو الماضي، بطلب إلى رئاسة مجلس النواب لتشريع قانون مكافحة ظاهرة الربا، مشفوعاً بتواقيع 82 نائباً، والذين يشكلون قرابة 25% من أعضاء مجلس النواب البالغين 329 نائباً.

كما وأكد الحيدري في تغريدة سابقة له «نعاهد الشعب على تحمل المسؤولية القانونية والشرعية بالعمل على تشريع قانون مكافحة الربا، بعد تفشيها واتساعها بصور مختلفة وبشكل يهدد المجتمع العراقي»، متحدثًا عن «أصحاب النفوس الضعيفة الذين يستغلون وضعهم الاقتصادي لتعظيم أموالهم دون جهد على حساب المحتاجين والمقترضين».

النجارة العراقية..
فن أصيل عاد لإثبات جدارته بعد منافسة "غير عادلة" أمام المستورد

فيلي

عادت النجارة العراقية مؤخرا إلى إثبات جدارتها أمام الأثاث المستورد بعد أن كادت تنقرض خلال السنوات الماضية، وذلك لتطور عملها حتى أصبحت مشابهة للأثاث التركي والايطالي والمصري، لكن بمواد وعمل «أفضل»، وفيما يكشف مختصون بهذه المهنة وخبراء عن حجم التحديات التي تواجهها، يرى آخرون بارقة أمل «خطته» هذه المهنة لنفسها بعد فترات صعبة من المنافسة «غير العادلة» مع المستورد.

وتعد النجارة من التراث العراقي، وهي بارزة في شناشيل بغداد وكذلك في المباني القديمة والتراثية التي تحتوي جميعها على فن النجارة والديكور، وكانت دول العالم ترغب بتقليد هذا الفن في بلدانها، بحسب رئيس اتحاد نقابات العمال في العراق، ستار دنبوس.

صناعة عملاقة ولكن

ويؤكد دنبوس في حديث لمجلة «فيلي»، ان «النجارة كانت من الصناعات المهمة والعملاقة في العراق، ويعمل في هذه الحرفة أعداد كبيرة من النجارين، التي لم تكن تقتصر على التراث، بل كل غرف النوم والأبواب والشبابيك وغيرها كانت تصنع بأيادٍ عراقية وبدرجة ممتازة».

ويضيف، «لكن التخبط الحكومي والاستيراد العشوائي ألحق الأذى بهذا الفن الأصيل، وكان من كوارث الحكومات المتعاقبة فرض ضرائب كبيرة على المواد الأولية التي تدخل في النجارة، مقابل إعفاء ضريبي على المواد المصنوعة كاملة، وهذا لا يوجد في جميع دول العالم».

واعتبر ان «عمليات الاستيراد العشوائي، غسيل أموال»، موضحاً بالقول: «لأن هناك عملة صعبة كبيرة تخرج، في وقت أن البلاد قادرة على الصناعة بطريقة

أفضل وأرقى من المستورد، وفي الوقت نفسه تسد الحاجة المحلية».

تأثير المستورد

ويتفق الباحث الاقتصادي، أحمد عيد، مع ما ذهب إليه ستار دنبوس حول «تأثير غزو البضائع المستوردة للسوق العراقية على الإنتاج المحلي، وانعكاسه على مصالح أصحاب المهن الحرة ومنها النجارة».

ويؤكد عيد لمجلة «فيلي»، أن «العراق يضم الكثير من النجارين الماهرين بقدرات فنية وجودة عالية تفوق المستورد بكثير، لكن السوق بدأت باللجوء إلى المستورد بسبب رخص المادة وقوالبها الفنية لوجود المكائن والآلات والمعدات الصناعية المتطورة في بقية البلدان».

ويضيف، أن «العراق يفتقد لأجود أنواع الأخشاب بسبب الطبيعة الجغرافية والبيئية للأراضي العراقية، ويعتمد النجارون على استيراد الأخشاب من الخارج بأسعار عالية، مما يرفع تكاليف إنتاج الصناعات الخشبية، خاصة مع عدم إمكانية الموردين الحصول على الدولار بالسعر الرسمي».

ويوضح، أن «الأخشاب المستوردة أثرت كثيراً على أصحاب المهن، وغادر عدد كبير من النجارين مهنتهم التي توارثوها بسبب تعرضهم لخسائر كبيرة نتيجة الاستيراد المفرد وغير المدروس».

وطالب عيد في ختام حديثه «الحكومة العراقية ونقابات المهن الحرة، بالعمل على وضع حد للاستيراد المفرط للصناعات الخشبية، ودعم النجارين العراقيين بالوسائل كافة، للحفاظ على هذا الموروث الوطني الاقتصادي».

ويؤيد حيدر حسين، وهو صاحب شركة لإنتاج وبيع الأثاث في بغداد، ما قاله ستار دنبوس وأحمد عيد، عن تأثير المستورد، مبيناً أن «المستورد في السنوات السابقة طغى على النجارة العراقية وكاد أن يخفيه، كما أن الزبون كان لا يهتم سابقاً بنوعية خشب الغرف».

المحلي يثبت جدارته

ويضيف حسين لمجلة «فيلي»، «لكن في الآونة الأخيرة استطاعت النجارة العراقية إثبات جدارتها بالموديلات التي تصنعها المشابهة للمستورد لكن بمواد (خشب) وعمل أفضل».

ويؤكد، أنه «زاد الاقبال على النجارة العراقية من خلال العمل على أفضل وأجود أنواع الخشب، وهو خشب (الساج)، و(البلوط) و(السنديان) و(الزان) و(البورمي) للأشكال التركية والإيطالية والمصرية، لكن بنجارة عراقية درجة أولى من ناحية القياس وجودة العمل والدقة».

ولفت إلى أن «الضرائب على المواد الخام تزداد يوماً بعد آخر خاصة بالنسبة للمواد التي نحتاجها لإنتاج الغرفة المشابهة للمستوردة»، مبيناً أن «أسعار الغرف المنتجة محلياً تتراوح ما بين 1 إلى 14 مليون دينار».

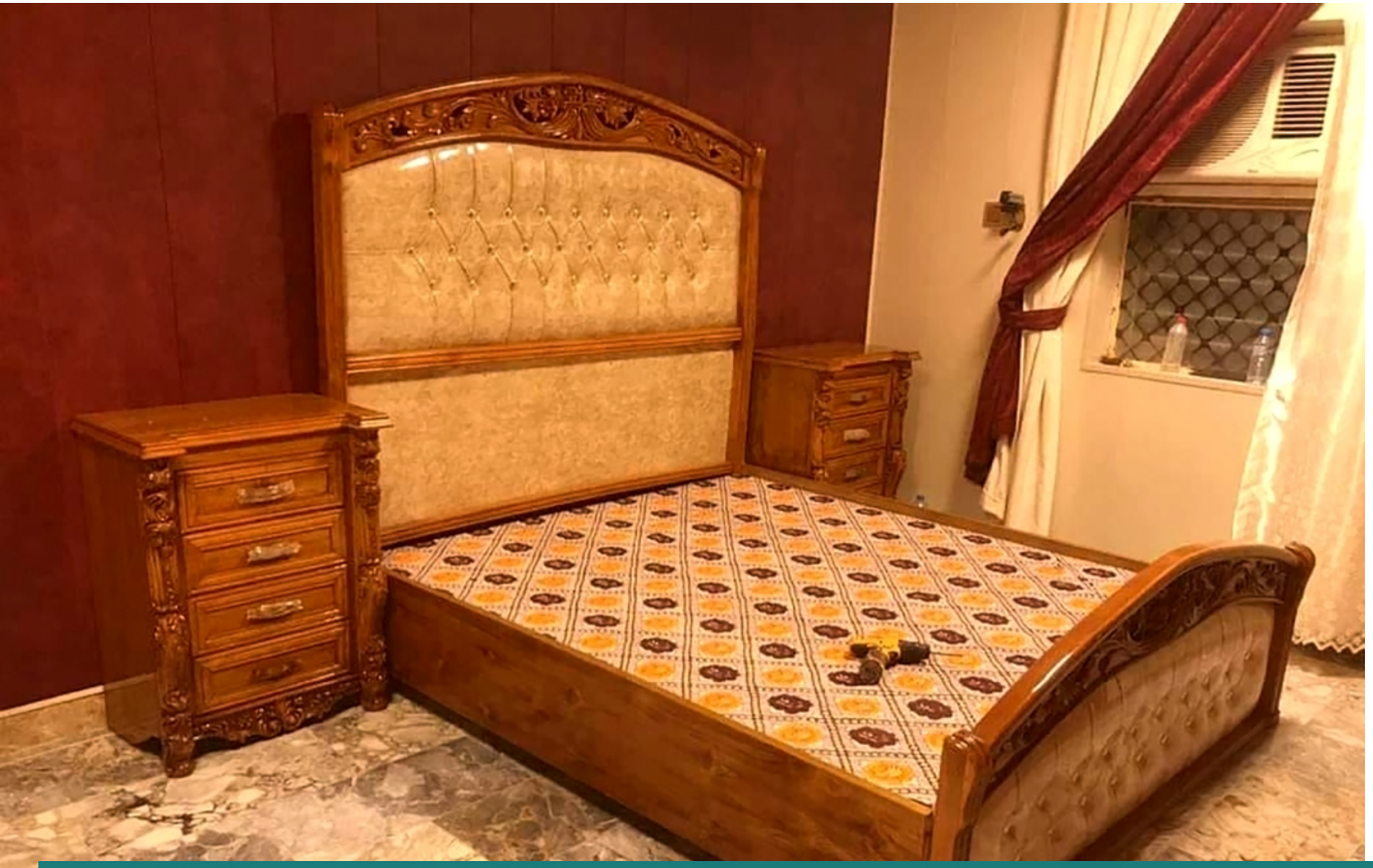

«زاد الاقبال على النجارة العراقية من خلال العمل على أفضل وأجود أنواع الخشب، وهو خشب (الساج)، و(البلوط) و(السنديان) و(الزان) و(البورمي) للأشكال التركية والإيطالية والمصرية، لكن بنجارة عراقية درجة أولى من ناحية القياس وجودة العمل والدقة».

مايجري من عدوان آثم على غزة يندى له جبين الانسانية ، قد غطى على فاجعة سبقته اهتزت لها القلوب واعتصرت الماً .. انها مصيبة حريق الحمدانية .. حيث لم يخطر ببال اي ممن حضر هذا الزفاف انه سينتهي بمشد لانراه سوى في افلام هوليوود ، انه مشهد اختلط فيه الفرح بالبكاء والامل بحياة جديدة مع نافذة مفاجئة الى الحياة الآخرة .. لاجديد ولاغرابة ، فهذه الارض موعودة بنكبات ومصائب لها بداية ولايبدو ان لها نهاية .. الرحمة والخلود للارواح التي غادرت الى بارئها في غمضة عين ليس لسبب سوى لان ارواح الناس هنا هي الارخص من كل شيء ..

مدير التحرير